الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الذاكرة لعام ١٩٦٢

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي العاشر ـ العقد الاستثنائي الثاني

الجلسة الرابعة

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثامن عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٢

المواضيع المبحوثة:

١ ـ بحث عام في مشروع موازنة عام ١٩٦٢

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثامن عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٢ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سورين خان أميريان، شبلي العريان، صائب سلام، أنطوان صحناوي، عبد الله المشنوق، وارتكس شامليان، كميل شمعون، الأمير عبد العزيز شهاب، إميل مكرزل، فؤاد نفاع، محمد علم الدين، سليمان العلي، سليمان فرنجية، ويوسف كرم.

واعتذر السادة: يوسف الزين، هاشم الحسيني، باسيل عبود، عدنان الحكيم، مصطفى الرفاعي، وبهيج تقي الدين.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة: فيليب بولس، بيار الجميل، فيليب تقلا، فؤاد بطرس، رفيق نجا، جان عزيز، جوزف سكاف، رينه معوض، وعثمان الدنا.

الرئيس: افتتحت الجلسة

الغائبون، تتلى أسماؤهم

ـ تليت ـ

المعتذرون، تتلى أسماؤهم

ـ تليت ـ

الرئيس: الموازنة العامة مطروحة على المناقشة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ إميل بستاني.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اميل البستاني: سيدي الرئيس،

كنت أثرت موضوعاً هاماً في الجلسة السابقة، حول السلاح الموجود بأيدي الأهلين، وطلبت أن تغتنم الحكومة هذه الفرصة وتجمع السلاح، وبينت كيف بالإمكان أن يحصل هذا، وفي الجلسة الماضية تكلم زميلي وصديقي النائب معروف سعد معلقاً على كلمتي بما يفهم أنني كنت أقصد الجمع بين المجرم والمؤمن ولذلك يا سيدي أحب أن أشرح ما يلي: إنني أقدر الظروف التي أدت إلى وجود كمية كبرى من السلاح بأيدي مئات بل آلاف اللبنانيين، ولا شك أن القرار أو القانون الذي أصدره المجلس النيابي اللبناني بالعفو العام أسدل الستار عن الماضي، ولكن الواقع اليوم هو أن لدى اللبنانيين سلاح بكثرة، أنا لا أقول يا سيدي، إنه يجب أن تجمع الحكومة اليوم هذا السلاح، إنما أقول: يجب على الحكومة أن تحصي هذا السلاح وتعلم مكان وجوده، إما أن نؤمن أن هذا المناط به أمن هذه البلاد هو الجيش اللبناني الباسل، وإما أن لا نؤمن بذلك. ونحن نعتقد وكلنا هنا نؤمن أن جيشنا النبيل هو الذي يدافع عن أمن هذه البلاد فلذلك بإمكان الحكومة أن تسن قانوناً تطلب فيه من المواطنين أن يصرح كل مواطن لديه سلاح عن سلاحه بخلال شهر ويقدم التصريح إلى الجيش اللبناني، حتى يكون لدى جيشنا قائمة بمن لديهم سلاح ويحجز هذا السلاح عندهم، وقد يستعين بهم الجيش اللبناني، إذا لا سمح الله وقعت كارثة بلبنان، فيساعدونه ولكن بإشرافه إذا هو طلب ذلك وكل من يتمنع عن التصريح بعد تصديق هذا القانون، يمكن اعتباره أنه لا يخالف القانون فحسب، ولكنه ينوي شراً في هذا البلد، فلذلك يا سيدي وضعت مشروع قانون معجل مكرر، لم أتقدم به إلى المجلس الكريم، لأني أريد أن أتقيد بنظام الكتلة التي أنتمي إليها فأقدمه إلى كتلتي أولاً وبعد ذلك يقدم إلى المجلس في الوقت المناسب.

هذا لا يعني أنه ليس لدى الحكومة نفسها الصلاحية أن تسبقني وتتقدم بمثل هذا القانون

لن أطيل الكلام عليكم ولكن هذا القانون هو مادة وحيدة أتلوه الآن للمعلومية:

«يعطى الأشخاص المقيمون في الأراضي اللبنانية مهلة شهر واحد للتصريح عن الأسلحة الحربية من أي نوع كانت والموجودة بحيازتهم، إلى قيادة الجيش. ويحتفظ هؤلاء بالأسلحة المصرح بها لديهم، غير أنه يجوز للحكومة أن تطلب استلامها بصورة جزئية أو كلية إذا قضت ضرورات الأمن ذلك، وبعد إنتهاء المهلة من تاريخ نشر هذا القانون تطبق على الأشخاص الذين يوجد لديهم أسلحة لم يصرحوا بها ذات العقوبات المنصوص عنها في حال نقل أو حمل الأسلحة الحربية.

يعمل بهذا القانون فور نشره.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هذا القانون يا سيدي كما قلت أتقدم به إلى الكتلة التي أنتمي إليها، ولكن بإمكان الحكومة الكريمة أن تسبقنا وتقوم هي بهذا العمل الهام حتى يطمئن الناس أنه لن يسمح بالمستقبل، لأي كان، أن يحمل السلاح ضد هذا البلد، ولن يدافع عن هذا البلد إلا جيشه الباسل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد فريد جبران

فريد جبران: عطوفة الرئيس،

نريد أن لا نستبق التحقيق في المؤامرة المجرمة الأخيرة وإن كان لا نشك أبداً في أن التآمر على لبنان دار بين عملاء في الداخل وجهات أجنبية، وكنا نود أن نظل بعيدين عن توجيه الاتهام الصريح بانتظار حكم القضاء لو لم تعمد إحدى الجهات إلى التدخل في شؤون لبنان محاولة الانتقاص من كيان هذا البلد داعية إلى إدخاله في مشاريع استعمارية ثار عليها اللبنانيون جميعاً واعتبروها ماسة بسيادتهم، إن الصوت الذي ارتفع في الأردن منذ أيام عن ظروف لبنان الحاضرة يعتبر تهجماً صريحاً على لبنان في وحدة أبنائه وفي كيانه ويؤكد دور حكام الأردن في المؤامرة الخطيرة التي كانت تهدف إلى النيل من سيادة لبنان وحياة رئيسه وحياة المخلصين فيه، إن الحديث عن الهلال الخصيب، المشروع الاستعماري القديم، دعوة للبنان أن يتنازل عن استقلاله وحياده ليذوب في مشروع استعماري تذوب فيه شخصيته وإرادته، والأردن هذا البلد العربي هو آخر ما يحق لحكامه الحاليين أن يعطوا لأحد دروساً في الوطنية والحرية، هؤلاء الحكام الذين ارتضوا أن يربطوا مصير بلادهم بالعجلة البريطانية ليمثلوا الدور الذي يرتضيه أسياده المستعمرون، الأردن هذه الدولة التي تعيش على فتات البريطانيين بعيداً عن إرادة الشعب الأردني الثائر نفسه.

إننا نسأل الحكومة اللبنانية عن التدابير التي اتخذتها بعد تصريح مليك الأردن الذي جاء في الظروف الحاضرة دفاعاً عن المتآمرين المجرمين على لبنان وعلى حريته وسيادته، وعلى رئيسه القائد والمنقذ.

وهل يجوز لملك عربي أن يقف مثل هذا الموقف العدائي دون أن تكون لنا ردة فعل رسمية عنيفة، إن الشعب ناقم ثائر ويستنكر بشدة ما جاء عن لسان ملك الأردن هذه التصريحات التي تمس كرامة الشعب في لبنان وجوهر حقوقه في السيادة والاستقلال.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الخارجية.

وزير الخارجية: سيدي الرئيس، كنت أود وأتمنى، ولقد تمنيت ذلك أمام لجنة الشؤون الخارجية، أن لا يثار مثل هذا البحث قبل أن تتجمع، إذا تجمعت، أدلة، أو إثباتات تجيز لنا أن نتخذ موقفاً، أي موقف من دولة عربية أو أجنبية بصدد الحوادث الأخيرة في لبنان.

حرصت وحرصت الحكومة طبعاً، على أن لا يصدر عنا أي شيء يمكن أن يفسر، بلا أو بنعم،

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

بالنسبة لمثل هذه الاتهامات التي تطلق بدون علم بالتحقيق الذي كان وسيبقى سرياً إلى أن ينتهي وبدون تقدير مع الأسف لما يمكن أن ينتج عن مثل هذه الاتهامات بعلاقات لبنان الخارجية.

أنا أرجو، بكل احترام للمجلس، أن لا يزج المجلس وأن لا تزج الحكومة والبلاد بمثل هذه المناقشات قبل أوانها. إذ كان من الممكن أن يحين هذا الأوان، وفي كل حال إنني أود من حضرة النائب المحترم الأستاذ جبران ألا يعود إلى الطعن برئيس دولة، ولا بدولة تربطها بلبنان علاقات صداقة ويجب أن تبقى هذه العلاقات إلى أن يثبت ما يبرر القول بعكسها.

الرئيس: ننتقل إلى جدول الأعمال.

ليتل تقرير مقرر اللجنة المالية حول موازنة عام ١٩٦٢

فتلي التقرير التالي:

تقرير مقرر اللجنة المالية حول مشروع موازنة ١٩٦٢
(قسم النفقات)

حضرة الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

إن مشروع موازنة عام ١٩٦٢ الذي أحالته الحكومة ضمن المدة التي حددها الدستور إلى مجلس النواب وأحيل إلى اللجنة المالية لدرسه، يحتوي على الموازنة العامة وأربع موازنات ملحقة للهاتف واليانصيب الوطني ومكتب القمح والجامعة اللبنانية، وقد درست اللجنة هذه الموازنات بحضور ممثل وزارة المالية وممثلي مختلف الوزارات والإدارات المختصة بها واختارتني مقرراً خاصاً لها عند درس هذا المشروع نظراً لغياب مقررها الأصيل الزميل الكريم الأستاذ جورج هراوي بمناسبة انتخابه رئيساً لمؤتمر التغذية التابع للأمم المتحدة والمنعقد في روما.

لذلك أعرض فيما يلي ملخصاً لأهم خصائص هذه الموازنات معتمداً الإيجاز بقدر الإمكان.

في الشكل

الجديد في هذا المشروع من الناحية الشكلية هو توحيد نص القانون فيما يتعلق بموازنة الدولة والموازنات الأربع الملحقة فقد أصبحت جميعها خاضعة لنصوص قانون واحد بعد أن كانت في العام الماضي تخضع لقوانين متعددة.

وقد ظلت أربع موازنات ملحقة تعود لنهر الجوز وأدونيس واليمونة ونبع الغار خارجة عن كتاب مشروع الموازنة الحالي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وكذلك أدخلت الحكومة في الجزء الرابع من المشروع الأقساط المتوجبة تطبيقاً لقوانين المشاريع الإنشائية السابقة بالإضافة إلى المشاريع الإنشائية الجديدة.

والمشاريع المضافة بهذا العام نصت عليها المادة ١٢ من مشروع قانون الموازنة وهي مشروع الـ ٦٢ مليون ليرة المحدث بقانون ٧ أيلول سنة ١٩٥٦ ومشروع الطرق (٨٤ مليون ليرة) المحدث بقانون صادر بالمرسوم ٦٦٣٠ تاريخ ١٠ أيار سنة ١٩٦١، ومشروع البرنامج لخمس سنوات (٤٥٠ مليون ليرة) المحدث بالقانون الصادر بالمرسوم ٧٢٧٧ تاريخ ٧ آب سنة ١٩٦١.

أما المشاريع الإنشائية الأخرى فقد تقرر إدخال رصائدها في الموازنة (المادة ١٣ من ذات المشروع) وتصفية الاعتمادات القديمة للمشاريع الإنشائية التي تم تنفيذها وإعادة رصائدها إلى مال الاحتياط (المادة ١٤ من المشروع نفسه).

وبقي كتاب الموازنة خالياً من أية لمحة تعود لموازنات المصالح المستقلة وإدارة التعمير وكان من الواجب أن تذكر عنها خلاصة موجزة في صلب هذا الكتاب ليتبين المواطن اللبناني من خلاله كل ما له علاقة بأوضاع الدولة اللبنانية. ولم تذكر على صفحاته خلاصة موجزة عن السلفات القديمة وما يجب تسديده منها وما يجب أن تتم تصفيته بصورة نهائية. وكذلك الحال فيما يختص بالكفالات التي ضمنتها الدولة لبعض المؤسسات تجاه مؤسسة الإصدار فقد ظلت خارجة عن صفحات كتاب الموازنة.

وعندما يذكر كل هذا في كتاب الموازنة العامة يكون بوسعنا تكوين فكرة صحيحة عن مختلف أوجه النشاط المالي للدولة.

في الأساس

وأما في الأساس فإن الموازنة لا تختلف مبدئياً من حيث الأسس التي اتبعت في الماضي لتقرير الواردات عن موازنة العام الماضي لجهة اعتماد متوسط واردات السنتين السابقتين أساساً للتقديرات مع أخذ الزيادات الهامة المتحققة خلال السنتين الأخيرتين بعين الاعتبار

وقد بلغت التقديرات لعام ١٩٦٢:

للموازنة العامة	٣٦٨٢٠٠٠٠٠ ل.ل.
لموازنة الهاتف	١٩١٠٠٠٠٠ل.ل.
لموازنة اليانصيب الوطني	١٢١٢٥٠٠٠ل.ل.
لموازنة مكتب القمح	٦٦٧٥٠٠٠ل.ل
لموازنة الجامعة اللبنانية	٢٨٧٠٠٠٠ل.ل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فيكون مجموع التقديرات للعام المذكور مبلغ: ٤٠٨٩٧٠٠٠٠ ليرة لبنانية.

وهنا أترك بحث أوضاع الواردات لحضرة رئيس اللجنة الأستاذ جوزف شادر الذي سيحدثكم عنها بتقرير خاص وأبحث فيما يلي أوضاع النفقات الواردة في هذه الموازنات.

تطور الموازنة:

لقد ازدادات أرقام الموازنة منذ سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٦٢ على الوجه التالي:

السنة	ليرة لبنانية
١٩٥٢	٩٤٢٥٠٠٠٠
١٩٥٣	١١٢٨٣٦٠٠٠
١٩٥٤	١٢٣٤٠٠٠٠٠
١٩٥٥	١٣٧٥٠٠٠٠٠
١٩٥٦	١٥١٥٠٠٠٠٠
١٩٥٧	١٧٠٠٠٠٠٠٠
١٩٥٨	١٩٤١٦٥٠٠٠
١٩٥٩	٢٠٦٠٠٠٠٠٠
١٩٦٠	٢٢٢٢٣٥٠٠٠
١٩٦١	٢٧٣٨٠٠٠٠٠
١٩٦٢	٣٦٨٢٠٠٠٠٠

(بدون الموازنات الملحقة)

هذه الزيادة المتتالية في كل عام تدل بوضوح على أن زيادة عام ١٩٦٢ هي أكبر زيادة في تاريخ تطور الميزانية منذ عشر سنوات حتى اليوم فإذا ما قارناها مع ميزانية سنة ١٩٥٤ لاتضح أنها بلغت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في ذلك العام وهي تزيد عن ميزانية العام الماضي مبلغ خمسة وتسعين مليوناً ومرد هذه الزيادة المحسوسة يعود إلى أن الحكومة أدخلت في مشروع عام ١٩٦٢ الاعتمادات التي كانت تنفق تحقيقاً للمشاريع الإنشائية بالإضافة إلى زيادة الاعتمادات في بندي الإنشاءات والتجهيزات الجديدة لمختلف الوزارات.

ولا بد من الإشارة إلى أن الاعتمادات الأساسية والإضافية في الموازنات العائدة للسنين السابقة لم تكن تنفق

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بكاملها وكان يبقى منها ما يدور من عام لآخر ويشكل بالتالي مال الاحتياط الذي كان يستعمل لتمويل المشايع الإنشائية المستقلة عن الموازنة ولتغطية الاعتمادات الإضافية الطارئة التي تحتاج إليها مؤسسات الدولة زيادة عن التقديرات الأساسية لبعض البنود، وإليكم بياناً بما أنفق اعتباراً من سنة ١٩٥٢ حتى رخر سنة ١٩٦٠ لأن حسابات سنة ١٩٦١ لم تقطع بعد:

السنة	تقديرات الميزانية	الواردات المحصلة فعلاً	النفقات الفعلية
١٩٥٢	٩٤٢٥٠٠٠٠	١٢٤٩٢٧٣٤٦	٨٨٥٠٩٨٥١
١٩٥٣	١١٢٨٣٦٠٠٠	١٤١٢٣١٩٦٩	٩٦٣٢٧٤٢٣
١٩٥٤	١٢٣٤٠٠٠٠٠	١٥٧٤٤٤٨٦	١١١١٨١٩٦٩
١٩٥٥	١٣٧٥٠٠٠٠٠	١٧٨٨٦٣١٧٤	١٣٢٣٧٦٩٦٥
١٩٥٦	١٥١٥٠٠٠٠٠	١٩١٩٧٩٩٠٣	١٦١٣٤٨٠٢٤
١٩٥٧	١٧٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٩٩٤١٦٤٤	١٩٢٤٦٦١٣٧
١٩٥٨	١٩٤١٦٥٠٠٠	٢٢٥٤٧٣٥٨٢	١٨١٦٢٢٣٣٨
١٩٥٩	٢٠٦٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٩٠٢٤٣٣	١٩٨٥٧١٢٩٦
١٩٦٠	٢٢٢٢٣٥٠٠٠	٣١٦٥٥٦١٥٨	٢٤٣٠٨٧٥٣

من هذا يتضح أن النفقات كثيراً ما كانت تتجاوز التقديرات الواردة في الميزانية كما هو ظاهر في سني ١٩٦٥ و١٩٥٧ و١٩٦٠ ولكنها أدنى من الواردات المحصلة فعلاً كما هو مبين أعلاه.

أما مشروع ميزانية سنة ١٩٦٢ الذي نحن بصدده فقد بلغت تقديرات وارداته: ٣٦٨٢٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية. ومثلها النفقات.

أما أهم الزيادات الحاصلة فهي في الوزارات التالية:

وزارة العدلية زادت ما يقارب المليون والنصف.

وزارة الداخلية زادت ما يقارب المليونين والنصف.

وزارة المالية زادت ما يقارب المليون والنصف.

وزارة الدفاع زادت ما يقارب خمسة ملايين.

وزارة التربية زادت ما يقارب ستة ملايين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وزارة الصحة زادت ما يقارب مليون ونصف.

وزارة الأنباء والإرشاد زادت ما يقارب مليونين ونصف.

وزارة الأشغال العامة زادت ما يقارب ٦٦ مليون ليرة (بما فيه تخصيصات الجزء الرابع البالغة ٥٠٢٠٠٠٠٠ل.ل.

وزارة التصميم العام زادت ما يقارب مليون ونصف.

وهذه الزيادات بالنسبة لما كانت عليه اعتمادات هذه الوزارات في سنة ١٩٦١.

إن زيادة الاعتمادات في بندي الإنشاءات والتجهيزات الجديدة تشير بوضوح إلى رغبة الدولة في تحسين أوضاع الطرق وتعميم المياه والكهرباء في جميع أنحاء البلاد.

إلا أن اللجنة المالية توقفت طويلاً كما هي العادة في كل عام حول الاعتمادات والمخصصات العائدة لهذه الشؤون. وخصوصاً الطرق المحلية التي توصل القرى بعضها في البعض الآخر والطرق الواقعة في داخل القرى ومرد ذلك إلى بطء دوائر وزارة الأشغال في تحقيق وتنفيذ مشاريع هذه الطرق لأن اعتماداتها ما زالت تدور من سنة ١٩٥٩ و١٩٦٠ و١٩٦١ إلى هذا العام، ومجموع هذه الاعتمادات يبلغ ما يقارب السبعة ملايين ليرة وكلها لم تنفذ حتى الآن.

لذلك فقد ارتأت اللجنة أن تتبع الخطة التي تؤول إلى سرعة تحقيق أشغال الطرق المحلية والداخلية والرئيسية بحيث توضع الاعتمادات الكافية للدرس والتخطيط والاستملاك وتعبأ الأجهزة اللازمة بمختلف الوسائل الآلية واليدوية لتنفيذ هذه الأشغال ولو اقتضى ذلك القيام بالعمل في خارج ساعات الدوام لأن تحقيق هذه الأشغال يعمل على إشاعة العمران في المناطق المتخلفة والمحرومة من الطرق حتى اليوم. فإذا اتبعت الحكومة في العام المقبل هذه الطريقة ووضعت اعتمادات إجمالية لدرس الطرق في كل منطقة على ضوء حاجات كل قرية وخصصت اعتمادات إجمالية كذلك لأعمال الاستملاك يصبح بإمكانها أن تقدر الاعتمادات اللازمة لتنفيذ مشاريع هذه الطرق مرة واحدة بدلاً من الاستمرار في وضع الاعتمادات وتدويرها من عام لآخر.

ولا بد من الملاحظة إلى أن بعض الاعتمادات ازدادات بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة كالاعتماد المخصص لمعاشات التقاعد وتعويضات الصرف (البند ٥١ من الباب ١٨) وهذا البند كان في سنة ١٩٦١ قد بلغ ١٢٥٢١٠٠٠ل.ل. فأصبح في سنة ١٩٦٢ ١٤٥٠٠٠٠٠ل.ل.

وزاد اعتماد الاحتياطي للنفقات الطارئة مبلغ ثلاثة ملايين ليرة لبنانية وذلك في سبيل إملاء المراكز الشاغرة وفقاً للملاكات الجديدة التي ستنفذ في غضون عام ١٩٦٢.

وارتفعت الاعتمادات المخصصة في الجزء الثاني للإنشاءات والتجهيزات الجديدة من (٤٨١٣٤٠٠ل.ل) في سنة ١٩٦١ إلى ٦٨٢٢٣٣٠٠ل.ل في سنة ١٩٦٢ حتى إذا أسقطنا الاعتماد الملحوظ لتغطية عجز السكك الحديدية تبقى مخصصات الجزء الثاني ٦٠٦٩٣٣٠٠ل.ل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والجدير بالذكر أن الحكومة بوضعها اعتماد السكك الحديدية في الجزء الثاني اعتبرت هذا المبلغ خارجاً عن باب الديون المتوجبة الأداء بعد أن أصبحت هنالك مصلحة مستقلة للسكك الحديدية والنقل المشترك لاسيما وأن الغاية من استمرار النقل بواسطة هذه السكك يهدف إلى تنشيط تجارة الترانزيت لأن قسماً من البضائع لا يسمح بنقله إلا بواسطتها.

وهكذا فإن أرقام موازنة سنة ١٩٦٢ توزعت على الأجزاء الثلاثة بالنسب التالية:

الجزء الأول ١٨٧٠١٠٧٠٠ل.ل. ٥٨,٨٠٪

الجزء الثاني ٦٨٢٢٣٣٠٠ل.ل. ٢١,٥٠٪

الجز الثالث ٦٢٧٦٦٠٠٠ل.ل. ١٩,٧٠٪

أهم التعديلات التي أدخلتها اللجنة

أ ـ لقد حذفت اللجنة الاعتماد المخصص لتكملة السجن الحديث من الجزء الرابع وقدره (مليونان) لأن هذا الاعتماد لم يحدث بقانون برنامج طويل المدى والجزء الرابع مخصص لمثل هذه الاعتمادات فحسب. على أن اللجنة تتمنى سرعة إكمال السجن الحديث وتطلب إلى الحكومة أن تتقدم بمشروع قانون اعتماد إضافي تحقيقاً لإكمال هذا المشروع.

ب ـ وحذفت من الاعتماد المخصص لمشروع الطرق مبلغ مليونين ونصف ل.ل. بحيث أصبح هذا الاعتماد ٩٥٠٠٠٠٠٠ل.ل. بدلاً من ١٢٠٠٠٠٠٠ل.ل. وهكذا أصبح المأخوذ من مال الاحتياط ٤٥٧٠٠٠٠٠ل.ل. بدلاً من ٥٠٢٠٠٠٠٠ل.ل.

ج ـ لقد زادت اللجنة مبلغ ٢٥٠٠٠٠ على البند ٤٢ من الجزء الثاني للطرق المحلية والداخلية.

د ـ وزادت ما يقارب ٣٠٠٠٠٠ل.ل. على اعتمادات وزارة الصحة لاستئجار أسرة وتجهيز المستشفيات في الملحقات ببنوك للدم.

هـ ـ وزادت ما يقارب المائة ألف ليرة على وزارة الشؤون الاجتماعية.

و ـ وزادت ما يقارب الأربعمائة ألف ليرة لبنانية على نفقات وزارة التصميم العام.

وهذه الزيادات قابلتها زيادة في قسم الواردات.

وقد استوقف نظر اللجنة تعدد المحامين وكلاء الوزارات والمؤسسات المستقلة وطلبت إلى وزير العدل أن يعنى بدرس هذا الموضوع تلافياً للخسارة التي تلحق بالخزينة من جراء هذه القضية، فوعد بدرسها وإعداد جهاز خاص يلحق بوزارة العدل قوامه عدد من القضاة والمحامين يستطيعون القيام بخدمة جميع الوزارات والمؤسسات المستقلة واللجنة تتمنى على الحكومة تحقيق ذلك بأسرع وقت.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وفي أثناء بحث موازنة وزارة الأنباء والإرشاد والسياحة تمنت اللجنة على الحكومة أن تنشىء وزارة خاصة للسياحة مع اعتماد مشروع إنشائي للسياحة والاصطياف والإشتاء ينفذ على عدة مراحل تعزيزاً لهذا الموسم الحيوي الذي يساعد على ازدهار اقتصاديات البلاد.

ومما استرعى انتباه اللجنة وضع المصالح المستقلة للمياه والكهرباء وتعددها مع أنه يمكن وضع كل نوع منها في جهاز واحد بدلاً من عدة أجهزة.

وهناك قضية المراقبة المتعددة المفروضة على هذه المصالح والتي تكلف الخزينة أموالاً بالإمكان أن يستغنى عنها فيما لو جمعت مصالح المياه في مصلحة واحدة ومصالح الكهرباء في مصلحة واحدة وتوحدت هيئة الرقابة في سبيل اختصار المعاملات والتوفير على الخزينة فإن ذلك أجدى نفعاً وأوفر إنتاجاً من استمرار الحال على ما هي عليه اليوم.

أما الميزانيات الملحقة وهي:

الهاتف ١٩١٠٠٠٠٠ل.ل. بزيادة ٢٣٠٥٩٠٥ل.ل. عن عام ١٩٦١.

اليانصيب ١٢١٢٥٠٠٠ل.ل. نقصت ٤٧٥٠٠٠ل.ل. عن عام ١٩٦١.

مكتب القمح ٦٦٧٥٠٠٠ل.ل. بزيادة ٢٨٧٥٠٠٠ل.ل. عن عام ١٩٦١.

الجامعة اللبنانية ٢٨٧٠٠٠٠ل.ل. بزيادة ٧٩٤٨٠٠ل.ل. عن عام ١٩٦١.

وأهم ما يسترعي النظر في حقل نفقات الهاتف أكلاف التجهيزات الجديدة التي تقارب التسعة ملايين ليرة. وفي نفقات اليانصيب الاعتماد المخصص لمصلحة الإنعاش الاجتماعي البالغ ٢٤٠٠٠٠٠ل.ل. الأمر الذي يستدل منه أن الحكومة تولي الإنعاش الاجتماعي عناية كبرى، لأنه أرصد لمصلحة الإنعاش بالإضافة إلى هذا المبلغ ١١٥٣٠٠٠ل.ل. في ميزانية وزارة الصحة العامة ومبلغ ٢٤٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية في ميزانية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

والاعتماد المخصص لإنشاء خزان حبوب (سيلو) من عائدات مكتب القمح وقدره خمسة ملايين ليرة وهو من الأمور الضرورية جداً للبلاد، إذ ان اللجنة لاحظت أن مكتب القمح الذي تحدد اختصاصه بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٤٣ لم يتبع حتى الآن أية سياسة إنتاجية للقمح وسبب ذلك عدم وجود أمكنة للتخزين فيما لو باشرت الحكومة تشجيع زيادة الإنتاج وشراء الفائض من المحصولات واللجنة ترى ضرورة إلحاق هذا المكتب بوزارة الزراعة لعلاقته المباشرة بها.

بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة زادت اعتمادات الجامعة اللبنانية عن طريق مساهمتها في نفقاتها بمبلغ ١٦٠٠٠٠٠ل.ل. رغبة منها في رفع مستواها لتصبح في عداد الجامعات الكبرى.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من ذلك كله يتضح أن مجموع الاعتمادات المرصدة للإنفاق في عام ١٩٦٢ هي:

ل.ل.	
٣٦٧٠٠٠٠٠٠	في الموازنة العامة (بما فيه مخصصات الجزء الرابع)
١٩١٠٠٠٠٠	في موازنة الهاتف
١٢١٢٥٠٠٠	في موازنة اليانصيب
٦٦٧٥٠٠٠	في موازنة مكتب القمح
٢٨٧٠٠٠٠	في موازنة الجامعة اللبنانية
٤٠٧٧٧٠٠٠٠	فيكون المجموع:

وذلك بحسب تعديلات اللجنة.

بقي أمر يستوجب الاهتمام هو إكمال عمليات المساحة على جميع الأراضي اللبنانية التي لم تكتمل مساحتها بعد لأن ذلك يعود بفوائد عديدة على الملاك اللبناني بحيث تزداد قيمة عقاراته ويكون بوسعه أن يتصرف بها بحرية ويعقد عليها التأمينات في سبيل الحصول على القروض للقيام بمشاريعه الخاصة وعدا هذا فإنه يزيد عائدات واردات التسجيل على صندوق الخزينة.

على أن تشمل المساحة أملاك الدولة الخاصة بحيث لا تبقى عرضة للاستيلاء عليها من قبل الأفراد، وسأترك بحث هذه القضية بالإضافة إلى مسألة جباية المتأخرات من الضرائب والتحدث عن النظام الضرائبي الموعود، لحضرة رئيس اللجنة لأنها تتعلق بموضوع الواردات ولأن هذه النواحي إذا لم تعالج بصورة جدية وسريعة فسيكون من الصعب إيجاد الواردات الكافية لسد حاجة النفقات المتصاعدة بنسبة تفوق ضعفي تصاعد الواردات.

هذا أهم ما أردت أن ألخصه عن أوضاع «قسم النفقات» في ميزانية عام ١٩٦٢ المعروضة على مجلسكم الكريم لمناقشتها وإقرارها.

متمنياً تحقيق مشاريع هذه الميزانية مما يساعد على تقدم لبنان وازدهاره وهذا ما نعمل جميعاً في سبيل الوصول إليه.

بيروت في ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٦٢

مقرر اللجنة المالية

سعيد فواز

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف شادر رئيس لجنة المالية والموازنة يتلو تقريره العام على واردات الدولة.

جوزف شادر: عطوفة الرئيس،

لقد بحث حضرة المقرر بالنفقات. أما تقريري فيتعلق بالواردات. وهذا ما يهم الزملاء على ما أعتقد لأنهم يطالبون دائماً بزيادة النفقات وعلينا أن نرى فيما إذا كانت واردات الدولة كافية وستكفي في المستقبل القريب لسد جميع حاجات البلد ولإعطاء النواب الاعتمادات المتزايدة التي يطلبونها سنة بعد شنة.

سيدي الرئيس، زملائي الكرام

من العرض الذي قام به زميلي، حضرة المقرر بشأن نفقات الموازنة يتراءى لنا أن الدولة بدأت تواجه واقعاً خطيراً يجب تداركه، هو تزايد هذه النفقات عاماً بعد عام نظراً لتزايد الحاجات وارتفاع كلفة الأشغال، ولذا أصبح لزاماً علينا أن نعالج قضية زيادة واردات الدولة باهتمام كلي حتى لا نقع في تقصير فادح يعود على الشعب والبلاد بنتائج سيئة.

إن المصدر الوحيد لواردات الدولة هو الرسوم والضرائب وعائدات البترول (إذا ما استثنينا حاصلات أملاك الدولة وأثمان المباع منها وفوائد أموال الخزينة وأرباح الأسهم والمساعدات الخارجية).

وقد تمكنت الدولة حتى اليوم من تغطية جميع نفقاتها، بما فيه نفقات المشاريع الإنشائية والسلفات للمصالح المستقلة ونفقات التعمير، من الموارد المذكورة، دون اللجوء إلى القروض، ما عدا قرض الليطاني.

ولكن ليس بالإمكان أن تدوم هذه الحال ومقدار النفقات يتزايد سنة بعد سنة، فبات علينا أن تفتش عن أنجع الوسائل لزيادة الواردات بصورة كافية.

- فهل الطريق الفضلى هي في فرض ضرائب جديدة وزيادة معدلات الضرائب الحالية أم هي، بالعكس، في إيجاد نظام ضرائبي عادل وخفيف الوطأة على جميع المكلفين؟
- ومن جهة أخرى، هل من الضروري، أو من المستحسن، اللجوء إلى القروض الطويلة الأجل لتغطية بعض النفقات أم يقتضي استبعاد سياسة القروض بصورة قطعية؟

للإجابة عن هذه الأسئلة علينا:

أولاً: أن نحدد (بصورة تقريبية حتماً) مجموع نفقات الدولة في فترة معلومة من الزمن:

خمس سنوات على الأقل:

ثانياً: أن نقدر الواردات الممكن تحقيقها أثناء الفترة ذاتها من الرسوم والضرائب الحالية.

ثالثاً: أن نبين شروط النظام الضرائبي الأمثل لجميع البلدان بوجه عام وللبنان بصورة خاصة، في وضعه الاقتصادي والاجتماعي أثناء الفترة المشار إليها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رابعاً: أن نحدد المبلغ الواجب الحصول عليه من تطبيق النظام الأمثل خلال الفترة المذكورة بالاستناد إلى معطيات العلم المالي الحديث وإلى اختباراتنا الطويلة وبعد الأخذ بعين الاعتبار حالة البلاد الاقتصادية وحالة المكلف النفسانية تجاه النظام الجديد، حتى إذا تبين أن هذا المبلغ لا يكفي لتغطية النفقات المطلوبة لجأنا إلى القروض، بعد التأكد من مقدرة الخزينة على تسديد أقساط هذه القروض في استحقاقها.

أيها السادة،

إن بحث هذه المواضيع بصورة وافية يتطلب شرحاً طويلاً، يملأ أكثر من خمسين صفحة من هذا التقرير. لذا سأقتصر الآن على بيان الخطوط الكبرى منها، واعداً نفسي بإتمام الدرس المفصل الذي باشرت به بهذا الصدد والذي سيضعه حزب الكتائب تحت تصرف المسؤولين في أواخر شهر آذار سنة ١٩٦٢ إن شاء الله.

أولاً ـ تحديد نفقات الدولة خلال الخمس سنوات المقبلة.

لقد تبين من تقرير حضرة زميلي المقرر أن نفقات الموازنة العامة قد ارتفعت عاماً بعد عام ولا بد من ارتفاعها أكثر فأكثر في المستقبل نتيجة لعدة عوامل منها الإصلاح الإداري المؤدي إلى تعزيز الملاكات وتحسين حالة القضاء ومنها زيادة الاعتمادات لكل الوزارات.

أما المبالغ المخصصة لغاية اليوم لبعض المشاريع الإنشائية في القوانين الخاصة وفي الجزأين الثاني والرابع من مشروع موازنة سنة ١٩٦٢ فإنها تبلغ ١٣٨ مليون ليرة تقريباً (بما فيه الاعتمادات المدورة)، على ما ما هو مفصل في الجدول المرفق بهذا التقرير.

وهناك عشرات الملايين الواجب رصدها بعد سنة ١٩٦٢ في موازنة كل من السنين اللاحقة لغاية سنة ١٩٦٦، تنفيذاً لأحكام قوانين الـ ٦٢ مليون والـ ٥١ مليون والـ ٨٤ مليون والـ ٤٥٠ مليون ليرة، كما أنه سيخصص دون شك لغاية سنة ١٩٦٦ مبالغ أخرى لمشاريع إنشائية عديدة، أذكر منها مشاريع توسيع مرافىء بيروت وطرابلس وصيدا والمدينة الحكومية وتحسين وضع السكك الحديدية وإتمام شبكة الطرقات ومطار بيروت الدولي ومشاريع الري والمشاريع السياحية الخ...

وهناك أيضاً نفقات جديدة ستنتج من إقرار الضمانات الاجتماعية ومن إنشاء المساكن الشعبية ومن تعمير وتجميل بعض المناطق والمدن.

وعلى الخزينة أن تؤدي نصف الأقساط الباقية على بلدية بيروت لمصرف سوريا ولبنان (١١ مليون ليرة) وأن تقدم سلفات إلى بعض المصالح المستقلة، أهمها مصلحة الليطاني، بالإضافة إلى الـ ٤٥ مليون ليرة المقررة في قانون الـ ٤٥٠ مليون ليرة.

أما إدارة الهاتف ومكتب القمح فلن يكلفا الخزينة شيئاً يذكر، بالرغم من الإنشاءات الضخمة التي سيقومان بها خلال السنوات المقبلة، لأنهما سيستعملان مال الاحتياط الخاص بمكتب القمح (١٦ مليون ليرة في نهاية سنة ١٩٦٠) وفائض الواردات على نفقاتهما العادية.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وبتقدير مجمل نفقات الدولة العادية وغير العادية من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٦ (دون نفقات المصالح المستقلة إنما مع السلفات المعطاة لها) نصل إلى أرقام ستعتقدون لأول وهلة بأنها خاطئة، بل جنونية، لأنها تبلغ ما لا يقل عن مليارين وأربعمائة مليون ليرة، لكنها قد تكون بالواقع أقل من الحقيقة، كما سيظهر من البيان التالي:

تقدير نفقات الدولة خلال سنة ١٩٦٢:

	مليون ليرة
نفقات الأجزاء الثلاثة الأولى من الموازنة العامة	٢٨٠
نفقات الجزء الرابع وسائر المشاريع الإنشائية	٥٠
نفقات الموازنات الملحقة (بعد حسم المساهمة المقيدة في الموازنة العامة من موازنة الجامعة اللبنانية)	٣٨
سلفات الخزينة المعطاة خلال السنة وغير المسددة في نهايتها	٢٠
نفقات إدارة التعمير	١٥
نفقات مختلفة	٢
المجموع	٤٠٥

أما نفقات السنوات الأربع المقبلة فيمكن تقديرها كما يلي:

سنة ١٩٦٣	٤٤٠	مليون ليرة أي بزيادة ٣٥ مليون ليرة بالنسبة للسنة السابقة
سنة ١٩٦٤	٤٨٠	مليون ليرة أي بزيادة ٤٠ مليون ليرة بالنسبة للسنة السابقة
سنة ١٩٦٥	٥٢٥	مليون ليرة أي بزيادة ٤٥ مليون ليرة بالنسبة للسنة السابقة
سنة ١٩٦٦	٥٧٥	مليون ليرة أي بزيادة ٥٠ مليون ليرة بالنسبة للسنة السابقة
المجموع	٢٠٢٠ مليون ليرة.	

فيكون المجموع العام للخمس سنوات ٢٤٢٥ مليون ليرة.

ويكون معدل الزيادة السنوية ٤٢ مليون ونصف أي ١٠,٥٠ بالمئة.

ثانياً: تقدير الواردات الممكن تحقيقها خلال السنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦ في ظل النظام الضرائبي القائم.

لدينا واردات دائمة وواردات غير دائمة.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

أ ـ الواردات الدائمة:

إنها واردات الموازنة العامة والموازنات الملحقة ورسوم التعمير.

١ ـ واردات الموازنة العامة:

لقد زادت هذه الواردات من ١٠٥ ملايين ليرة في سن ١٩٥١ إلى ٣١٦ مليون ليرة في سنة ١٩٦٠، ءلا أن الرقم الأخير يصبح بالواقع ٢٨ مليون ليرة إذا وزعنا الـ ٥١ مليون ليرة المقبوضة من شركة نفط العراق خلال سنتي ١٩٥٩ و١٩٦٠ على العشر سنوات الماضية.

أما واردات سنة ١٩٦١ فقد بلغت ٣٠٨ ملايين ليرة تقريباً فبالإسناد إلى الزيادة المطردة الحاصلة من ١٩٥١ إلى ١٩٦١ وإلى الزيادة المرتقبة في الدخل الوطني وفي العائدات التي ستترتب على شركة التابلين بموجب الاتفاق المنوي عقده معهما يمكن تقدير واردات الموازنة العامة كما يلي:

سنة ١٩٦٢	٣٢٥	مليون ليرة أي بزيادة	١٧ مليون ليرة بالنسبة للسنة السابقة
سنة ١٩٦٣	٣٤٥	مليون ليرة أي بزيادة	٢٠ مليون ليرة بالنسبة للسنة السابقة
سنة ١٩٦٤	٣٦٨	مليون ليرة أي بزيادة	٢٣ مليون ليرة بالنسبة للسنة السابقة
سنة ١٩٦٥	٣٩٤	مليون ليرة أي بزيادة	٢٦ مليون ليرة بالنسبة للسنة السابقة
سنة ١٩٦٦	٤٢٤	مليون ليرة أي بزيادة	٣٠ مليون ليرة بالنسبة للسنة السابقة
المجموع	١٨٥٦	مليون ليرة أي بزيادة	٩٩ مليون ليرة من سنة ١٩٦٣ إلى سنة ١٩٦٦ أو ٢٥ مليون ليرة تقريباً في السنة مما يعادل ٧,٦٪ سنوياً بالنسبة لسنة ١٩٦٢.

٢ ـ واردات الموازنات الملحقة:

إن واردات هذه الموازنات ستوازي نفقاتها، مع العلم بأن قسماً من أرباح اليانصيب الوطني سيخصص لمصلحة الإنعاش الاجتماعي وإن عشرة ملايين ليرة ستؤخذ من مال احتياط مكتب القمح لإنشاء خزان الحبوب (سيلو) في بيروت.

٣ ـ رسوم التعمير (المقرر استيفاؤها لغاية ١٩٦٦ فقط).

عندما نعلم بأن حاصل رسوم التعمير بلغ ١٥ مليون ليرة خلال سنة ١٩٥٩ و١٨ مليوناً وربعاً خلال سنة ١٩٦٠ و١٩ مليونا خلال سنة ١٩٦١ يمكن تقدير هذه الواردات كما يلي:

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

سنة ١٩٦٢	٢١	مليون ليرة
سنة ١٩٦٣	٢٣	مليون ليرة
سنة ١٩٦٤	٢٥	مليون ليرة
سنة ١٩٦٥	٢٨	مليون ليرة
سنة ١٩٦٦	٣١	مليون ليرة
المجموع	١٢٨	مليون ليرة

ب ـ الواردات غير الدائمة:

للدولة أراض وأبنية من الممكن، بل من الواجب، بيعها، بعضها في بيروت وبعضها في خارجها، كأراضي وأبنية سكة الحديد ش.ح.ت المستردة وأراضي خط الترامواي القديم بيروت العاملتين والأراضي الزراعية الشاسعة في الجنوب والبقاع التي ما برحت «تذوب» من جراء التعديات المتكررة عليها، وأملاك الدولة البحرية ما بين صور وطرابلس، التي اعتدى عليها من قبل أصحاب الأراضي المجاورة، الذين توسعوا من جهة البحر وغرسوا الأشجار المثمرة على قسم منها.

وتذكرون أننا فضلنا دفع ١٤ مليون ليرة إلى شركة المرفأ عوضاً عن تسجيل بعض الأراضي الكائنة في حي الصنائع وبئر حسن على اسمها، فضلاً عن أن الدولة ستربح مساحات كبيرة، ذات قيمة محترمة، بعد توسيع مرفأ بيروت.

وبإمكان الخزينة من جهة أخرى:

١ ـ أن تسترجع قسماً من السلفات الممنوحة للمصالح المستقلة ولمصلحة التعمير السابقة وإدارة التعمير الحالية (البالغة لنهاية ١٩٦١ ٢٢٠ مليون ليرة تقريباً).

٢ ـ أن تحصل قيمة الكفالات المدفوعة عن ذمة بعض المديونين (٧ ملايين ليرة تقريباً).

٣ ـ أن تبيع الباقي من الجنيهات التي اشترتها من المصطافين المصريين (وقيمتها الاسمية ٩ ملايين ليرة).

٤ ـ أن تحصل الدين المترتب على الحكومة السورية (مليون ونصف مليون ليرة).

٥ ـ أن تستوفي المتأخر على شركة التابلين بعد الاتفاق معها على مقدار العائدات عن السنين السابقة.

٦ ـ أن تحصل قسماً كبيراً من الضرائب المتأخرة لغاية ٣١ كانون الأول سنة ١٩٦١ (٤٠ مليون ليرة تقريباً، بعد تنزيل المبالغ المقيدة على شركة التابلين على إثر الاتفاق المشار إليه).

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وإذا قدرنا وجمعنا المداخيل المشار إليها أعلاه من سنة ١٩٦٢ إلى سنة ١٩٦٦ نرى أنه بالإمكان الحصول على المبالغ التالية (مع المحافظة على رصيد مال الاحتياط بتاريخ ٣١ كانون أول سنة ١٩٦١):

١ ـ واردات الموازنة العامة	١٨٥٦
٢ ـ واردات الموازنات الملحقة	٢٢٦
٣ ـ رسوم التعمير	١٢٨
٤ ـ الواردات غير الدائمة	١٩٠
المجموع	٢٤٠٠ مليون ليرة

أي ما يوازي تقريباً مجموع نفقات الدولة خلال الفترة ذاتها.

ثالثاً ـ شروط النظام الضرائبي الأمثل لجميع البلدان بوجه عام وللبنان بنوع خاص.

بالاستناد إلى أقوال علماء المال العصريين واختبارات أهل الاختصاص، يمكن تلخيص شروط النظام الضرائبي الأمثل بما يلي:

١ ـ أن يساعد النظام على نمو الاقتصاد الوطني وازدهاره.

٢ ـ أن يكون عادلاً أي أن يفرض الضرائب حسب مقدرة كل مكلف على تحملها (بموجب معدلات تصاعدية للضرائب المباشرة).

٣ ـ أن يؤمن المساواة بين المكلفين المنتمين إلى صنف واحد.

٤ ـ أن يكون موافقاً لعقلية المكلف.

٥ ـ أن يكون سهلاً وغير مزعج للمكلف وللإدارة.

٦ ـ أن تكون كلفة تطبيقه قليلة.

أما حاصل هذا النظام فهو ثانوي للعلماء النظريين وجوهري للمسؤولين. لذلك نرى الحكومات تحدد أولاً النفقات العمومية ومن ثم الواردات اللازمة لتغطيتها وتفرض الضرائب والرسوم لتغطية جميع النفقات، أو على الأقل العادية منها وقسماً من النفقات الإنشائية، مستعينة بالقروض لسد الباقي.

وفي البلدان المتخلفة يتميز النظام الضرائبي بخاصتين لا مفر منهما، الأولى كونه خفيف الوطأة على جميع المكلفين فيساعد بذلك كثيراً على نمو الاقتصاد القومي، والثانية كونه مبنياً بالدرجة الأولى على الضرائب غير المباشرة، لأن تحصيل الضرائب المباشرة بصورة مرضية يتطلب إدارة راقية بنظمها، وعقلية متطورة لدى جميع المواطنين بما فيهم الموظفين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما لبنان فهو لا يزال في طور النمو الاقتصادي ولم يصل بعد إلى مستوى البلاد المتقدمة لأن معدل الدخل السنوي للفرد الواحد فيه يبلغ ٣٧٥ دولاراً تقريباً، في حين أن هذا المعدل يفوق الخمسمائية دولار في البلاد المتقدمة.

فبالاستناد إلى جميع هذه المعطيات يمكننا القول بأن النظام الضرائبي الأمثل للبنان في وضعه الاقتصادي الحاضر هو المبني على الأسس التالية:

١ ـ معدلات خفيفة لجميع المكلفين.

٢ ـ رسوم وضرائب غير متعددة ومعاملات بسيطة وسهلة للإدارة والمكلف.

٣ ـ اعتماد للضرائب غير المباشرة بالدرجة الأولى.

٤ ـ عدالة بين جميع المكلفين.

٥ ـ مساواة بين المكلفين من فئة واحدة، بمحاربة التلاعب والتهريب.

٦ ـ رسوم وضرائب غير مزعجة للمكلف.

إن نظاماً عادلاً ومعتدلاً كهذا، موافقاً لعقلية المكلف اللبناني ولوضع البلاد وإدارتها، يساعد كثيراً على استكمال نمو الاقتصاد الوطني، بمهلة عشر سنوات، على ما نعتقد.

رابعاً ـ تحديد المبلغ الواجب الحصول عليه من تطبيق هذا النظام الأمثل في لبنان.

١ ـ إن تطبيق هذا النظام، مع ما يجر من إلغاء بعض الرسوم والضرائب وتخفيض بعض المعدلات ورفع البعض الآخر وإيجاد رسوم جديدة، يعطي بالنتيجة للخزينة أقل من حاصل النظام الضرائبي القائم حالياً بمبلغ ٢٥ مليون ليرة في السنة الأولى حسب تقديرنا، (أي ما يعادل ٦٪ تقريباً من مجموع الواردات) إلا أن الربح المادي والمعنوي الناتج من هذا الاصلاح في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي هو هام جداً ويفوق الخسارة المرقومة بكثير.

٢ ـ ومن جهة ثانية بالإمكان اتخاذ عدة تدابير من شأنها توفير قسم من النفقات وزيادة حاصل بعض الواردات.

ومن التدابير التوفيرية نذكر:

١ ـ استعمال معدات حديثة لبعض الأشغال أو فرضها على الملتزمين.

٢ ـ استعمال طرق حديثة في تنفيذ بعض الأعمال.

٣ ـ إتمام الأشغال دفعة واحدة وعدم تجزئتها على مراحل.

٤ ـ إجراء جميع الاستملاكات اللازمة لشق وتوسيع الطرق بمهلة خمس سنوات على الأكثر بعد تعديل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قانون الاستملاك لجهة الربع المجاني ولجهة تبسيط المعاملات، طالما أن حركة أسعار الأراضي في جميع أنحاء البلاد تميل إلى الصعود المتواصل.

٥ ـ عدم ارتكاب أخطاء فنية في وضع بعض دفاتر الشروط.

٦ ـ مكافحة سوء العمل والتلاعب في الالتزامات والتلزيمات وفي ورش الإدارة.

ـ أما التدابير الآيلة إلى زيادة الواردات فالقسم الأول منها عادي والقسم الثاني غير عادي.

أ ـ تدابير عادية

ـ محاربة التلاعب والغش في التصريحات المقدمة للدوائر الرسمية فيما يتعلق بكثير من الضرائب والرسوم منها ضريبة الدخل وضريبة الأملاك المبنية وضريبة الإرث والهبات ورسم الفراغ ورسوم الجمرك وبعض الرسوم القضائية.

ـ محاربة التهريب.

ـ التدقيق في تطبيق قانون الطوابع.

ـ التشدد في تحصيل الضرائب المتأخرة خوفاً من صدور نص قانوني بمعنى المادة ٣ من قانون قطع حساب موازنة سنة ١٩٦٠ التي اعتبرت أن جميع بقايا الضرائب السابقة لسنة ١٩٥٥ هي ساقطة بمرور الزمن وقد بلغت هذه البقايا عشرة ملايين ليرة ونصفاً.

ـ تنظيم إدارة أملاك الدولة وبيعها واستثمارها، منها الأراضي الزراعية والأحراج الثمينة كأحراج القموعة.

إن هذه التدابير تحتاج من جهة إلى تعزيز بعض الملاكات كما حصل مؤخراً، إلا فيما يتعلق بأملاك الدولة رغم أهمية هذا التدبير، وإلى تشجيع مادي ومعنوي للموظفين الذين يبدون نشاطاً موفقاً ونزيهاً من جهة أخرى.

ب ـ تدابير غير عادية:

لن أذكر هنا زيادة الواردات المتأتية بصورة غير مباشرة من تنفيذ المشاريع الإنشائية، إنما ألفت النظر إلى البعض ومنها وكان مهملاً مع الأسف لغاية اليوم كالمشاريع السياحية ومشاريع الري وتحسين الأراض الزراعية والتنقيب عن المياه الجوفية وإنشاء السدود والخزانات وأيضاً مسح الأراضي بسرعة ووضع المخططات لتجميل المناطق والقرى، مما يزيد في قيمتها أضعاف أضعاف ما سينفق عليها.

وهناك أيضاً بعض المشاريع التي تحيي أموالاً مجمدة تقدر بمئات الملايين من الليرات أذكر منها مشروع رهن المؤسسات التجارية والصناعية المقدم من الزميل الأستاذ محسن سليم ومشروع صندوق تعويضات الصرف من الخدمة المقدم مني لمساعدة الذين يرغبون في استعمال التعويض العائد لهم لإنشاء أو شراء مسكن مع العلم بأن إحياء هذه الأموال الطائلة يخلق حركة مباركة للأهلين وللخزينة معاً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وهنالك أخيراً تدبير معروف هو إعطاء كفالة الدولة للقروض الممنوحة لبعض البلديات للقيام بأعمال مجدية في قراها وقد دلنا الاختبار على أن هذا التدبير لا يكلف الزينة شيئاً يذكر فيجب اللجوء إليه إلى أقصى حد تسمح به متانة النقد اللبناني.

في نهاية هذا التقرير أصل إلى أمنيتين أصيغهما كندائين أوجههما لحكومتنا المحترمة، أولاهما الاهتمام أكثر من الماضي بصيانة الأمن والاستقرار في البلاد ليظل وضعنا المالي والاقتصادي في ازدهاره المطرد وتظل مشاريعنا الكبرى سائرة في طريقها الصاعدة، وثانيهما السعي لتحقيق النظام الضرائبي الأمثل واتخاذ التدابير المقترحة لنتمكن من إزالة الشكوى وتأمين العدالة الاجتماعية ورفع مستوى شعبنا.

بيروت في ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٦٢

رئيس لجنة المالية والموازنة

جوزف شادر

ملحق بتقرير رئيس اللجنة المالية على واردات الدولة

ـ الاعتمادات المخصصة لغاية اليوم لبعض المشاريع الإنشائية في قوانين خاصة وفي موازنة سنة ١٩٦٢

أولاً: الطرق. ألخ...

بيروت في ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٦٢

رئيس اللجنة المالية

جوزف شادر

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ خليل الخوري.

خليل الخوري: عطوفة الرئيس، زملائي الكرام،

مناقشة الموازنة هي قبل كل شيء مناقشة سياسة الدولة بالمعنى الأسمى. لذلك اعتزمت أن أبقي بحثي على المستوى العام في خطوطه العريضة فانتقيت لكلامي مواضيع معينة، وتجاوزت الانتقادات التي كان لا بد منها في أكثر من ميدان، وقد تجاوزتها رغبة في انتهاج خطة إيجابية تعميرية معتبراً أن لبنان ـ بعد الذي عاناه ويعانيه من ظروف عصيبة مؤلمة ـ هو بحاجة إلى جهد كل فرد منا لتحقيق ضروراته، والقيام بالمهمة التي انتدبنا الشعب إليها لنمثله ونعبر عن حاجاته. إن أساس الازدهار الذي نراه في بلدنا هو كما نعلم جميعاً نتيجة لاتباع سياسة الحريات في شتى ميادين العمل، عنيت حرية التعامل بالنقد وحرية التجارة وسرية المصارف وما أشبه، مما جعل لبنان مركزاً عالمياً، فيجب المحافظة على هذا الطابع، من جهة المحافظة على التغطية ومن جهة أخرى الإسراع في الإنفاق على الضرورات والمشاريع القائمة، فتجميد الأموال في صندوق الدولة كارثة أكبر من عدم وجودها.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

ابدأ بوزارة الأشغال العامة:

أرى أن على هذه الوزارة أن تتبع سياسة جريئة إيجابية لتوسع أجهزتها الفنية، وترفع مستواها العلمي بشكل ينسجم مع الحاجات الحديثة تعودت الناس أن تشكو من تضخم الملاكات وزيادة عدد الموظفين، وأنا أقول بالعكس، في هذه الوزارة بالذات: أي إني طب زيادة المهندسين وفرق التخطيط. ذلك لأنه يستحيل ـ نعم يا سيدي، يستحيل ـ على وزارة الأشغال العامة أن تنفذ الجزء المهم ـ الحرزان ـ من مشاريعها الحاضرة، ومن المشاريع التي يحتاج إليها لبنان احتياجاً شديداً بالأجهزة التي تملكها الآن.

يقولون لنا إن المهندسين تستهويهم المرتبات الضخمة التي تعرض عليهم في خارج لبنان، أو خارج وظائف الدولة عندنا، وأنا أعتقد أنه يوجد طريق للاستفادة من الكفايات الناشئة في بلادنا وذلك بالتعاقد في كل سنة مع الخمسة الأولين في امتحان الهندسة النهائي لمدة تدريبهم ـ أي سنتين ـ يعملون خلالهما تحت إشراف المهندسين الموظفين في الوزارة، ويعتبر عملهم هذا «خدمة مدنية» بمثابة الخدمة العسكرية التي يؤديها الشباب في سنهم في جميع بلدان العالم. وهكذا نكون قد أمنا خدمات عشرة مهندسين في السنة الواحدة دون أن نكون قد أخرنا مسعاهم للنجاح.

وأرى أن تضاعف وزارة الأشغال العامة أيضاً فرق التخطيط، التي قال لنا عنها كبار المسؤولين في الوزارة أن عددها قليل وغير كاف ونعلم جميعنا كم من طريق في لبنان تعاني قلة التخطيط وكم من طريق جددت عن بكرة أبيها لأن تخطيطها الأول كان ناقصاً وما توفره الدولة اليوم في عدم زيادة فرق التخطيط تخسره غداً أضعافاً لإعادة الأشغال من جديد.

ومن فوائد زيادة عدد المهندسين وفرق التخطيط أن العتاد الثقيل الموجود بكميات كبيرة في وزارة الأشغال العامة يؤدي مهمته المفيدة بدلاً من أن يبقى عبئاً على الدولة ناهيك بأن عدم استعمال هذه الآلات يلحق بها أضراراً جسيمة فالأصح، طبعاً، أن تستهلك في العمل بدلاً من الاهتراء بدون عمل.

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية:

وأنتقل إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فأقول لصديقي معالي الأستاذ جان عزيز ان آمالاً جسيمة معقودة عليك، وإنك بنظري، تشغل وزارة من أهم الوزارات إن لم تكن أهمها شأناً: وزارة هي اليوم في مهدها ولكنها ستصبح بعون الله وتطور البلاد من أضخم الوزارات.

عليك، لكونك متفهماً خطورة مهمتك، أن تضع لها تصميم الانطلاق اللائق بها، هي التي قد أهملت بحكم الظروف، وتفرض علينا الظروف اليوم أن نعنى بأمرها عناية كاملة.

هي، أولاً، وزارة العمل. ولدينا تشريع مرض إلى حد في هذا الميدان، إلا أنه يحتاج بالطبع إلى تطوير وتحسين.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

هي، أيضاً، وزارة الشؤون الاجتماعية. ومن هنا وجب أن يمتد نشاطها إلى ميادين عديدة، وعديدة جداً، من أهمها:

ـ الطب: إذا صح القول ان الضمان الصحي بمعناه الحديث ـ كما يطبق في إنكلترا مثلاً ـ هو عبء ثقيل على الدولة، كان من المستحيل إذن على دولة مثل لبنان أن تحققه بشكل شامل. ولعله من المستحسن أن تضع وزارة الشؤون عقداً نموذجاً بين العامل ورب العمل في الشركات الكبيرة، يضمن العناية الطبية للعمال وعائلاتهم من قبل مؤسسة طبية مجهزة لهذه المهمة، يشترك رب العمل والعامل بتمويل صندوق هذا الضمان شهرياً وذلك بحسم مبلغ ضئيل من مرتب كل عامل ودفع مبلغ مماثل له من خزينة الشركة. وأعرف شخصياً شركات قامت بهذه التجربة فأدى عملها إلى نجاح باهر. ولا ريب بأن هذا المثل يدفع وزارة العمل إلى تشيط جميع الشركات الكبيرة حتى تحذو حذو الشركات التي أشرت إليها.

المراكز الاجتماعية في القرى:

لقد وضحت الفوائد التي تؤديها المراكز الاجتماعية في القرى. وإني أقترح تعميمها بقدر الإمكان، ومساعدة الحكومة للمراكز التي أنشأها الأهلون بجهدهم الخاص: أذكر هنا، على سبيل المثال، إننا دعينا في الصيف الماضي إلى تدشين أحدها في القماطية، فوجدنا من المواطنين اندفاعاً واهتماماً مشكورين. ولا شك في أن مساعدة الوزارة لهذا المركز ولسواه في القرى الأخرى يوفر عنها أعباء كثيرة ويشجع اللبنانيين الآخرين على إنشاء المراكز الاجتماعية في محلاتهم.

وأقترح في هذا الصدد أيضاً إنشاء فرع سينمائي دوار ينتقل من قرية إلى أخرى، ليعرض على السكان أفلاماً ذات طابع اجتماعي وثقافي، تنتقيها لجنة خاصة بإشراف الوزير، وتنتقي أيضاً أفلاماً عادية تهذيبية، بقدر المستطاع، على مستوى خلقي مرتفع.

التوجيه المهني

على وزارة الشؤون أيضاً أن تقوم بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية بتشجيع الاتجاهات النظرية في التلاميذ نحو النشاط الذي يمكن أن ينجحوا فيه أكثر من نجاحهم في سواه. إن لمثل هذا التوجيه طرقاً حديثة في جميع البلدان الراقية يستحسن الأخذ عنها مع مراعاة أحوال البيئة اللبنانية الخاصة. وهذا التوجيه له أهميته الكبرى في توزيع المواهب على مختلف حقول النشاط الوطني ويساعد على إيجاد المتخصصين، لا في الشهادات العليا وحدها، بل في مستوى الصناعة الآلية والصناعة اليدوية معاً.

تشجيع المؤسسات الخاصة:

وأطالب أيضاً بتشجيع المؤسسات الخاصة التي تعمل على إبقاء القرويين والقرويات في الضيعة اللبنانية، وتؤمن لهم عيشاً كريماً فيظلون في بيوتهم ولا يهجرونها إلى المدينة ومن شأن هذا أيضاً إفادة الاقتصاد الوطني.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ويطيب لي، في هذه المناسبة، أن أخص بالتقدير نشاط رجل فاضل هو الأب ريمي الذي يعتمد في جهده على العناية الإلهية أكثر من اعتماده على عناية الحكومة. . . إن مئات من اللبنانيين واللبنانيات في عبيه وعيناب وجوارهما مدينون له بعلمهم وعملهم. وقد مرت علينا أشهر ونحن نسعى لتركيب محول كهربائي لمشغله في عبيه وعيناب ولم يلب حتى الآن هذا الطلب المتواضع! وأذكر، للمناسبة، أن الآب فلانغن الذي قام بنشاط مماثل في الولايات المتحدة أصبح بشخصه مؤسسة وطنية تبنتها الحكومة الأميركية. وأما الأب ريمي فما يزال أكثرنا يجهل نشاطه المثمر حداً!

السياحة والأنباء:

وأنتقل الآن إلى موضوع خطير، اعتبره وتعتبرونه حيوياً للبنان:

عشرون مليون سائح تقريباً في إيطالية سنوياً. وسبعة عشر مليوناً تقريباً في فرنسا وسبعة ملايين في اليونان. وأما في لبنان فنكتفي بتسجيل اسم كل من يمر مروراً عابراً في مطارنا ومرفئنا، وننشر الإحصاءات الغريبة العجيبة عن حركة السياحة الوهمية في ربوعنا!

إن السياحة في مفهومها الحديث هي صناعة فنية ضخمة، لا تعالج فرعياً واعتباطياً، إذ أن لها قواعد علمية صارت معروفة دولياً، ولا يمكن استثمارها إلا باستخدام هذه القواعد.

نحن في لبنان أشبه ما نكون بصاحب الأرض الخصيبة، الذي يقوم على إنفاق الأموال الكافية لاستثمار أرضه. إذ شغلت كما يجب أن تشغل درت على صاحبها اضعاف قيمتها غلة: فالشمس والبحر والثلج والجبل ومفاتن الطبيعة وأسباب اللهو والاستجمام موجودة في لبنان مجتمعة. الشمس تعيش ثمانية أشهر في السنة، والثلج يعيش أربعة، والشمس والثلج يجتمعان شهراً أو شهرين في السنة. فيستطيع السائح أن يتزلج على الماء وعلى الثلج في يوم واحد، وهذه متعة يندر أن يقدمها بلد لزائريه.

إن موقعنا الجغرافي على أبواب بلاد الحضارة والسياحة ـ لا في المحيط الهادي مثلاً ـ وصرنا بفضل الطيران النفاث على مقربة خمس ساعات من باريس، وثلاث من روما، وساعة ونصف الساعة من اليونان، فما هي الأسباب التي أبقتنا متأخرين في هذا المضمار؟

يقول بعضهم إن لدينا من التجهيز ما يخولنا هذه الدعوة حالاً، مع العلم بأن الحاجة تولد التجهيز.

إن هناك ثلاثة عوامل يجب أن نعتمدها لإنشاء صناعة سياحية على المستوى الذي تستحقه معطياتنا الطبيعية، وهي:

أولاً ـ المال. والمال مخزن في صناديق الدولة.

ثانياً ـ الوقت. أي أن لا نمل من انتظار النتائج.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ثالثاً ـ الاعتماد على أجهزة علمية. فيجب أن لا نخجل باللجوء إلى ما لجأ إليه سوانا من الدول التي أحرزت نجاحاً باهراً في هذا السبيل. ولنأخذ عنها ونطبق منه ما يلائم مصلحتنا وحاجاتنا.

سياستنا السياحية أيها السادة يجب أن «نفكرها» من جديد، وأن ننفذ مخططاً لها جريئاً: نحن بلد جميل جداً فيجب أن نذيع جماله في كل أرض، ولا سيما في البلدان التي ثبت أنها تصدر السواح في كل سنة. يجب أن نسهل الدخول السياحي إلى لبنان، ولا سيما أمام السواح الذين لا تنشأ بيننا وبينهم مشاكل سياسية. فما الضرر من إلغاء تأشيرة الدخول مثلاً عن جوازات أبناء أسوج ونروج والدانمارك. ولماذا لا تدرس خطة حكومية تؤمن أوسع التسهيلات لجنسيات أخرى مع الحيطة والحذر على أنفسنا من كل سوء.

ثم إن علينا واجبات داخلية لتنشيط هذه السياحة منها:

تنظيم وسائل النقل.

تدريب السواقين على معاطاة الزائرين.

تدريب قوى الأمن أيضاً على معاملة الزائرين.

التفكير بإنشاء بوليس سياحي خاص فيما إذا دعت الحاجة.

هذه كلها، يا حضرات الزملاء، آراء يجب أن ينسقها العلم وأن يتولى تنفيذها وتنفيذ غيرها من الآراء المفيدة ذوو اختصاص دون سواهم. وإن تعاونهم جميع دوائر الدولة والمؤسسات الخاصة على قدر إمكانها معاونة مخلصة.

وهناك النشرات السياحية التي يجب أن توزع في الخارج على أوسع نطاق. والاتفاقات التي يجب أن تعقد مع شركات النقل، وهنا ألفت نظر الحكومة، بهذه المناسبة إلى محطة الإذاعة اللبنانية التي صارت أجهزتها من أحدث الأجهزة الموجودة في العالم والتي يجب أن تساهم بالمجهود السياحي الذي ننشده بأوسع نطاق ببرامج خاصة يضعها الاختصاصيون.

في الحقل المالي:

أما في الحقل المالي يا دولة الرئيس، وقد توليت وزارة المال، ونحن نعرفك محافظاً، فأود أن أطالبك بسياسة أكثر إقداماً وحيوية.

إننا نعلم أن في نية الحكومة أن تقدم على صرف المبالغ التي طالما جمدت، فأتمنى أن تنزع في إنفاقها حسب المخطط الموضوع ـ الروزنامة ـ وسأحصر بحثي في الشؤون المالية بموضوعين:

الأول: لا تخش يا دولة الرئيس أن تلجأ إلى الاستقراض، أداخلياً كان أم خارجياً، وأنت تحيط وزارتك بجميع الضمانات اللازمة. وإن أجبتني بأن لا حاجة لنا للاستقراض قلت لك: إن هذا الجواب دليل على ضرورته... ذلك لأن الذين يستطيعون أن يقرضوا يفضلون دائماً توظيف أموالهم عند غير المحتاج، أي عند

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدولة الغنية. وإنك ستنفق المال المستقرض، فيما إذا جاريت نظريتي، في مشاريع عامة لا يستفيد منها جيلنا الحاضر فحسب، بل ستستفيد منها الأجيال الطالعة أيضاً، فمن الحق إذن أن تساهم هذه الأجيال في السنين المقبلة بوقاء ما نكون قد استقرضاه لمشاريع تفيدنا وتفيدهم.

الموضوع الثاني الذي أحصر فيه كلامي: هو أن تعير يا صاحب الدولة هيئة مجلس التسليف والنقد الذي أنشأتموه مؤخراً اهتماماً خاصاً بالغاً، وأن تشجعه، فلا يصل امتياز بنك سورية ولبنان إلى نهايته إلا ونحن جاهزون لممارسة الإصدار، وهو مظهر أساسي من مظاهر سيادتنا الوطنية، حصر التبغ إذ اضطرت إلى تمديده مؤقتاً بسبب عدم الاستعداد.

حصرت كلامي في هذه الوزارات فحسب، لا لأني أراها أهم من سواها، ولكنها بدت لي ذات طابع أساسي يتجاوب مع حاجات البلاد الملحة في ميادين التعمير.

أيها الزملاء المحترمون!

أن يبقى لبنان بلد الحريات

أن نحافظ معاً على كل ما من شأنه تعزيز أحوالنا.

أن نسعى إلى الارتفاع فوق الأحقاد والضغائن

أن نهدف إلى الإنشاء والتعمير.

أن نجعل هذه المناقشة العامة في الموازنة ملتقانا للسير إلى الأمام بلبناننا الحبيب.

أن نشعر بالتبعات التي حملناها الشعب عندما انتدبنا لتمثيله في هذه الندوة.

أن نكون جميعنا أداة كريمة للوحدة الوطنية في معناها الصحيح.

هذا هو شعارنا!

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نسيم مجدلاني.

نسيم مجدلاني: عطوفة الرئيس،

بعد أن اطلعت على موازنة عام ١٩٦٢ وعلى تقريري رئيس اللجنة المالية ومقررها تبين لي أن لا فارق من حيث الأساس بين موازنة سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٦٢ مع العلم أن وزير المالية في السنة الماضية عندما جاء يدافع عن موازنة سنة ١٩٦١، وكانت بالفعل ليست من وضعه، وعدنا بعد أن قدم لهذا المجلس الكريم الدوائر والخرائط، بأن تكون موازنة سنة ١٩٦٢ مبنية على العلم الحديث وعلى الفن المالي الحديث، فإذا بنا في خيبة أمل عندما نرى أن هذه الموازنة كشقيقاتها من الموازنات السابقة، وآمل أن نحصل في شهر آذار المقبل على هذا الدرس الجديد الذي وعدنا به حضرة رئيس اللجنة، إذ قد سمعناه يقول: إن الموازنات سوف تبنى على أسس حديثة علمية.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

يقول حضرة رئيس اللجنة المالية، ويعترف صراحة، أن الطريقة التي نسير بموجبها، لا يمكن أن تستمر خصوصاً وأن النفقات تتزايد سنة بعد سنة، ولكنه لا يبين لنا كيف نغطي هذه النفقات، يقول إن هناك ديوناً، وأن هناك كفالات، وأن هناك عملة سورية، أو عملة مصرية، فإذا بعنا هذه العملات الأجنبية نجد أننا دون النصف من تقديراتنا، فيكون والحالة هذه في سنة ١٩٦٦ دون المليارين وأربعمائة وخمسين مليوناً. إذاً يجب أن نفتش عن طريقة أخرى تمكننا من تسديد هذا العجز، لاسيما وأن في السنوات القادمة سوف تزداد مصاريف الدولة في هذا البلد، وقد رأينا في هذه السنة مشاريع الأربعمئة وخمسين مليوناً، والأربعمئة وثمانين مليوناً، والواحد وسبعين مليوناً. كل ذلك لم يكن موجوداً في السنوات الغابرة، هذا فضلاً عن أنه بعد الاطلاع على تقرير الأب لوبريه وعلى خطاب فخامة الرئيس في الثاني والعشرين من تشرين الثاني، نجد أن هناك مخططاً اجتماعياً لهذا البلد يكلف أيضاً مصاريف باهظة.

فيتبين من تقرير الأب لوبريه أن تسعة بالمئة من سكان لبنان يتقاضون أقل من ١٢٠٠ ليرة لبنانية و٤١ بالمئة منهم يتقاضون بين ١٢٠٠ و٢٥٠٠ ليرة لبنانية سنوياً وبالعائلة الواحدة، يعني خمسين بالمئة يتقاضون ١٨٪ من الدخل الوطني.

بينما نجد من الجهة الثانية، أن ٣٢ بالمئة من السكان يتقاضون بين ٢٥٠٠ و٥٠٠٠ ليرة و١٤ بالمئة يتقاضون بين ٥٠٠٠ و١٥٠٠٠ ليرة و٤ بالمئة يتقاضون أكثر من ١٥٠٠٠ ألف ليرة.

فيكون ٥٠٪ من الجهة الأخرى يستثمرون ٨٢٪ من الدخل الوطني القومي.

فبالاستناد إلى هذا أعتقد أنه لم يعد من المنطق إبقاء الحالة على ما هي عليه وخصوصاً في القوانين الضرائبية، لأنه كما لا يخفى على أحد، يقول المثل العامي: المال يجر المال، والقمل يجر السيبان. فهذا الفرق في نسبة دخل الأفراد أي نسبة ١٨ و٨٢ بالمئة سوف تصبح بعد عشر سنوات ١٠ و٩٠ بالمئة وهذا لا يمكن أن يستمر على هذا الحال.

يجب أن تفرض ضرائب أقوى على الذين يربحون مبالغ تزيد كثيراً عن حاجياتهم، ويجب على الأثرياء أن يتفهموا هذا الموضوع وأن يطالبوا الحكومة، من تلقاء أنفسهم، برفع معدل الضريبة على أرباحهم حتى لا يجبروا فيما بعد أن يدفعوا غصباً عنهم.

فعليه أطلب إلى الحكومة، أن تبدأ منذ اليوم درس موازنة السنة القادمة على أسس جديدة حديثة وأن تزيد معدل الضرائب على الذين يربحون أكثر بكثير من حاجاتهم وأن ترفع الضرائب عن أصحاب الدخل المحدود، حتى تقرب بين نصفي الشعب اللبناني لأن هذه الفوارق سوف تورطنا في أمور نحن في غنى عنها خصوصاً وإننا نتوخى في لبنان الأمن والاستقرار، والسلام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جبرائيل جرمانوس.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جبرائيل جرمانوس: عطوفة الرئيس،

كنت قد تقدمت بأسئلة عديدة من الحكومة ومن معالي وزير المالية بالذات، تتعلق بالقضايا المالية وبمشروع الموازنة لهذه السنة، وكنت آمل من وزير المالية أن يجيبني على هذه الأسئلة، وحتى اليوم ومنذ شهرين وأنا أنتظر الجواب!

وفي السنة الماضية، من على هذا المنبر قام وزير مسؤول، يعدنا بموازنة ديناميكية انشراحية، فإذا بنا هذه السنة نجد هذه الموازنة كسابقاتها، لا بل أقل منها نفعاً وجدوى.

إن الموازنة الحاضرة، تتضمن كثيراً من الأخطاء، الأخطاء المادية والأخطاء في السياسة الاقتصادية.

ومن جهة المبدأ، تعلمون جميعاً وهنالك تقرير ببعثة أرفد أوجب أو أعطى طريقاً، كي تتمشى عليه الحكومات في سبيل إنعاش البلاد وذكر أن أهم موارد الدولة وأهم النواحي التي يجب على الدولة أن تهتم بها، هي النواحي الزراعية، فكانت هذه الموازنة، ولم نر أثراً لموازنة زراعية تؤول إلى تحسين حالة البلاد وإلى إمكانية تصدير الموارد الزراعية، فإذا بموازنة الزراعة هي نفسها كما جاءت السنة الماضية، خالية من الطرق الزراعية وخالية أيضاً من مشروع كان قد أعده وزير سابق للزراعة يتعلق باستثمار الأراضي البور، هاتان النقطتان، لم يلحظ لهما أي اعتماد في موازنة هذه السنة، مع أن التقرير الذي أشرت إليه يوجب على الدولة أن تهتم اهتماماً كلياً بهاتين الناحيتين. وهنالك آلات زراعية كان يجب أن ترصد لها الاعتمادات اللازمة في سبيل تمكين الأهلين من استثمار أراضيهم ولسوء الحظ لم أر أثراً لأي اعتماد في هذه الموازنة في هذا السبيل ليتمكن الأهلون من استثمار أملاكهم.

هذا من الوجهة المبدئية، وقد أشير إلى أن الموازنة تغطي هذه السنة بمبلغ يؤخذ من مال الاحتياط. وهذا المبلغ قدر بما يقارب الخمسين مليون ليرة لبنانية، وإنني أرى راحة للضمير، أن يطلع أعضاء هذا المجلس على وضع مال الاحتياط، حتى يتمكن من معرفة ما إذا كان مال الاحتياط يمكنه أن يسدد هذا العجز البالغ خمسين مليون ليرة لبنانية، لأن الواردات تقل عن النفقات خمسين مليون ليرة لبنانية تؤخذ من مال الاحتياط. أنى لي وأنا النائب أن أعرف أنه يوجد في مال الاحتياط خمسون مليون ليرة لبنانية؟ وأنت يا زميلي حضرة الأستاذ جوزف شادر تقول في الصفحة ٣٤ من كتيب أهديتنا إياه: إن مال الاحتياط الظاهري هو ٣٦ مليون ليرة لبنانية. فكيف تذكر وأنت رئيس لجنة مالية، ان الباقي من مجموع مال الاحتياط الظاهري ٣٦ مليون ليرة لبنانية وكيف تريد أن نصدق أنه يمكن أن يؤخذ خمسون مليون ليرة لبنانية تسديداً لنفقات الموازنة؟! ثم هنالك أيضاً سياسة اقتصادية كان يجب على واضع الفذلكة أن يطلعنا عليها، لأن الفذلكة هي بالنسبة للموازنة كالأسباب الموجبة التي تؤدي إلى الموازنة. كان يجب أن يقول لنا: ما هي سياسة الدولة الاقتصادية وهل أن الدولة بإمكانها أن تنفق ما أعدته من مبالغ ضخمة، وهل لديها المعدات اللازمة الميكانيكية، والمعدات البشرية كي تتمكن من هذا الإنفاق. وإذا ما توفرت لديها هذه الأمور هل إن هذا الإنفاق يؤثر على غلاء المعيشة، وما هي التدابير التي تنوي الدولة اتخاذها في

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

سبيل الحد من ارتفاع أسعار غلاء المعيشة. وإذا كان هذا الإنفاق لا يؤثر على غلاء المعيشة، فهل إنه يؤثر على النقد اللبناني وهذا الإنفاق يذهب قسم منه إلى الخارج لأن بعض الأشغال تلزم إلى شركات أجنبية، كان على واضع الفذلكة أن يحدد لنا سياسة الدولة بهذه القضايا، لا أن يتلهى بسرد وقائع اللاووس والكونغو دون أن يذكر ما لهذه الوقائع من تأثير على الاقتصاد اللبناني.

وأنتقل من هنا فأقول: إن في الموازنة أخطاء فاضحة. هنالك اعتماد خصص للجامعة اللبنانية، ذكر مرتين، مرة في باب التربية الوطنية ومرة ثانية في باب الجامعة اللبنانية. والمبلغ هو مليونان وستماية ألف ليرة على ما أعتقد، ثم لماذا هذا التمويه في تضخيم المبالغ الإنشائية؟ لماذا نقل عجز السكك الحديدية من الباب الأول وذكر في الجزء الثاني من الموازنة وهو مبلغ سبعة ملايين وستماية ألف ليرة على ما أذكر. إن هذا المبلغ نقل فقط في سبيل تضخيم المشاريع الإنشائية!

وبهذه المناسبة، ما هي سياسة الحكومة؟ كي يحذف هذا العجز بصورة نهائية. كنا في السنة الماضية قد استمعنا من على هذا المنبر بأن للحكومة سياسة في سبيل إلغاء هذا العجز، أين هي هذه السياسة؟ تأتي سنة بعد سنة ونجد أنفسنا كما كنا عليه بالأمس!! وقد أدخلت الحكومة في الجزء الثاني المخصص للمشاريع الإنشائية مبلغاً يقارب التسعة وعشرين مليون ليرة لبنانية، وهذا المبلغ أعد لشراء ألبسة وتجهيزات عسكرية لقوى الأمن ولشراء مواد كالأغذية وخلافها.

فهل صحيح أن هذا المبلغ معد للإنشاء والتجهيز؟ هل من شأن هذا المبلغ أن يفيد البلاد اقتصادياً؟ أم أنها مواد استهلاك ذكرت حيث كان لا يجب أن تذكر؟

أنتقل من هنا لأقول ان المبالغ المخصصة للتجهيز والإنشاء، أقل بكثير مما كان يذكر سابقاً في الموازنات السابقة.

يا عطوفة الرئيس، تعلمون أنه لم يكن يذكر في الموازنات السابقة مبالغ للمشاريع الإنشائية، وهذه السنة ذكر مبلغ يقارب الخمسين مليون ليرة لبنانية خصص للمشاريع الإنشائية. فلو حذفنا هذا المبلغ وحذفنا عجز السكك الحديدية وحذفنا مبلغ التسعة وعشرين مليون ليرة المخصص لمواد استهلاكية، ماذا بقي من الجزء الثاني المخصص للإنشاء؟ النسبة المئوية تسقط إلى أقل بكثير من النسب المئوية التي كان معمولاً بها في السنين السابقة.

تكون النسبة المئوية لهذه السنة للمشاريع الإنشائية ١٢ بالمئة من مشروع الموازنة، نعم يا سيدي!

وإذا انتقلنا من الاعتماد المخصص للإنشاء إلى الشيء الذي يصرف فعلياً، تسقط هذه النسبة إلى ١١,٨٠ بالمئة. يعني أن الذي ينفق سنوياً لا يكاد يبلغ العشرة بالمئة من مجموع مبالغ الموازنات.

أبهذه النسبة تريد الدولة أن تنعش لبنان وأن تنهض به؟؟ ثم أقول بصراحة: هنالك مال الاحتياط، فمن أين أتى هذا المال؟ هذا المال أتى من عجز الحكومات عن تنفيذ الموازنات، وإذا لم تكن الدولة حالياً بحالة عجز، فذلك مرده إلى عجزها عن التنفيذ. هذا هو الواقع الأليم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ثم تذكر الحكومة مبالغ في سبيل المشاريع الإنشائية. بهذه المناسبة وأعتقد أنها المناسبة الوحيدة كي يتمكن المجلس من معرفة قطع حسابات المشاريع الإنشائية في السنين السابقة، سنطلب في هذا الباب، كي نصوت بضمير مرتاح، أن نعرف ما هو قطع حسابات المشاريع الإنشائية السابقة منذ سنة ١٩٥٦ لغاية سنة ١٩٦٠ كي يتمكن المجلس والرأي العام من الاطلاع عليها ذلك قبل البدء في مناقشة الموازنة لأنه لا يمكن أن نصدق على مبالغ دون أن نعلم ما صرف منها وكيف صرف، ونعلم التفاصيل العائدة لهذه المشاريع.

أشبه نفسي وأنا أصوت على هذه الموازنة كالأعمى، الذي يمد يده إلى بصير فيقوده إلى مكان لا يعلم أين موقعه، لذلك سأصوت ضدها.

وبالنهاية، أرجو من الحكومة أن تعطينا إيضاحين. الإيضاح الأول عن وضع مال الاحتياط والإيضاح الثاني عن المشاريع الإنشائية، حتى نتمكن من معرفة هذين الوضعين كي نرجع إلى نفوسنا ونقرر ما يمليه علينا الضمير.

الرئيس: أرفع الجلسة على أن تعقد نهار غد الساعة الخامسة بعد الظهر.

الرئيس: استؤنفت الجلسة، على أساس أنها مستمرة لمناقشة الموازنة بصورة عامة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: عطوفة الرئيس، أيها الزملاء

لا حباً بالكلام، والحاضرون من النواب قليلون إنما انسجاماً مع الواقع ومع الواجب أيضاً، وهذا نداء أوجهه إلى زملائي لكي نتلاقى عند بحث أخطر موضوع في الدولة، ألا وهو الموازنة، ولذلك فإنني سأقوم بهذا الواجب، مهما قل عدد الزملاء ومهما قل عدد المستمعين.

أبدأ بكلمتي من حيث انتهى حضرة رئيس لجنة المالية، فقد قال البارحة على ما أذكر: «إنني في نهاية تقريري أصل إلى أمنيتين، أصيغهما بنداءين وأوجههما إلى الحكومة، أولهما، الاهتمام بصيانة الأمن وتأمين الاستقرار في البلاد لكي يظل وضعنا المالي والاقتصادي في ازدهار مضطرد. وثانيهما: السعي لتحقيق النظام الضرائبي».

وأتوقف يا دولة الرئيس، عند كلمة الاستقرار لأننا عندما نذكر هذه الكلمة لا بد من أن نتذكر قول أحد الصحفيين الكبار في هذا البلد، وهو: «إن اللبنانيين يسكنون العالم ولكن عاصمتهم هي لبنان». ونقول هذا لا حباً بترداد القول ولكن حرصاً على هذا الاستقرار وحرصاً على مصالح اللبنانيين المنتشرين في أصقاع العالم. إذ يقوم، في مناسبة أو غير مناسبة، من يكيل التهم لهذه الدولة أو لتلك، ويعلم الله أنني لا أمت بصلة أو علاقة إليها، وإنني لا أتكلم لغة هذه الدولة التي هي موضوع الساعة.

وأعتقد من باب الحرص أنه لا يجوز لنا أن نتهجم على مطلق دولة دون سبب لأن اللبنانيين المنتشرين في أنحاء العالم لهم مصالح في البلاد التي يقيمون فيها. وإذا كنت أشدد على ذلك فلأني أعلم علم اليقين بأن الاستقرار هو إحدى دعائم هذا الوطن وإحدى دعائم هذه الموازنة التي نبحثها اليوم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وتعود بي الذاكرة إلى يوم قابلت فيه الأب لوبريه رئيس بعثة ايرفد وقال لي: هنيئاً لك لأنك من لبنان. فقلت له: ولماذا يا حضرة الرئيس، قال: لأن اللبناني هو رسول في العالم، ولأن اللاتيني شعاره الانتداب، ولأن الأنكلوساكسوني شعاره الاستعمار. وأما اللبناني فشعاره الرسالة، رسالة المحبة في أنحاء العالم. ـ وأرجو أن لا تضحك كثيراً يا معالي وزير الصحة لئلا تبكي بعدئذ ـ.

وقال أيضاً أحد علماء الاقتصاد ما معناه: اعمل لي سياسة صحيحة أعطيك اقتصاداً صحيحا.

وإذا انتقلنا من هذه المقدمة إلى بحث الوازنة نرى أن الموازنة ترتكز على أعمدة ثلاثة.

أولاً ـ أن يكون هنالك ضرائب عادلة، وأن تكون تلك الضرائب خفيفة الوطأة على المواطن الذي يدفع وقد أعطينا في الماضي وعداً بأن تكون هذه الموازنة موازنة مثالية مبنية على الطريقة العلمية السليمة، وعلى المعطيات التي ينص عنها الفن والعلم في المال والاقتصاد، وأن يكون الانشراح والفرفشة بمتناول اللبناني، ولكن بئس ما وجدنا، فقد وجدنا أن هذه الموازنة هي صورة طبق الأصل عن موازنات مضت عليها عشرات السنين. ونرى أن هذه الأطروحة التي بين أيدينا هي نفس المجلد الذي تسلمناه منذ سنتين أو ثلاث أو أربع سنوات بصفحاته الخضر والحمر والبيض والصفر.

ثانياً ـ من مقومات الموازنة أن تكون الحركة النقابية في لبنان سائرة في ركب الحضارة والثقافة والتقدم الاقتصادي. وأن لا يعتبر العامل دائماً أجيراً، بل يجب أن نعتبره كما اعتبرته الشقيقة سوريا وكما اعتبرته دول الأميركيتين مساهماً في رأس المال وفي المشروع الإنشائي الذي يحققه رب العمل.

هذه الفكرة ليست ببدعة، فبعض المؤسسات الصحفية والمؤسسات الصناعية في لبنان بدأت تفهم العامل أن عليه أن يشعر بالمسؤوليات المترتبة على رب العمل وشعوره وبهذه المسؤولية يجعله مساهماً في رأس المال ولكن ليس بنفس النسبة التي يساهم فيها رب العمل. وهذه الفكرة تحققت في بعض البلدان الغربية وسوف تتحقق، بإذن الله، في لبنان.

وأنتقل إلى موضوع تعديل قانون العمل وقد يكون هذا القانون موضع تعديل الآن، لأن في قانون العمل نصوصاً تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على الاقتصاد الوطني. وأعطي على ذلك مثلاً: يحق لصاحب العمل أن يصرف العامل بعد أن يدفع له التعويضات القانونية التي ينص عليها قانون العمل.

وعملاً بهذا النص فإن صاحب العمل يصرف العامل القديم ويدفع له تعويضه ثم يأخذ مكانه عاملاً جديداً يدفع له نصف الأجرة التي كان يدفعها للعامل القديم المصروف. فتكون النتيجة إن العامل القديم الذي يكون قد مضى عليه خدمة صاحب العمل طيلة نصف قرن، يصبح كبيراً في السن فلا يستخدمه أحد، ولا يجد عملاً في مصنع آخر، وهكذا يبقى عاطلاً عن العمل، ويصبح عالة على المجتمع بعد أن يصرف التعويض الذي قبضه.

هذه الأمور تستدعي الاهتمام العاجل بتعديل قانون العمل، ويا ليت صديقي الأستاذ جان عزيز وزير الشؤون الاجتماعية هنا ليستمع إلى ما نقوله بصدد هذا الموضوع.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إن تنمية المشاريع الإنشائية وتحسين حالة العامل، وتقوية الحركة النقابية في لبنان تتطلب مزيداً من الإنفاق، ولست أرى سبباً للتخوف من سلوك طريق الاستقراض. إنها فلسفة خاطئة القول أنه لا يجب أن يثقل كاهل لبنان بالديون. لم تعد القروض المتبادلة بين الدول ديوناً، فقد أسموها مؤخراً تعاونيات.

وقد ذكر الرئيس كنيدي في خطابه الأخير أمرين:

الأمر الأول، حق صرف العمال مع إعطاء التعويض والاستعاضة عنهم بعمال غيرهم. وقال أيضاً إن مبالغ أرصدت في موازنة الولايات المتحدة الأميركية تبلغ أربعة ملايين دولار من أجل مساعدة الدول المحتاجة. لسنا نحن أحسن وأقوى من غيرنا. فهذه جارتنا الشقيقة الجمهورية العربية المتحدة أنشأت أكبر محطة تلفزة في العالم ـ هكذا يقال ـ بأموال أميركية. وقد قبضت دفعة أولى تقدر بسبعة عشر مليون دولار، كما قرأت ذلك في جرائد مصر. واستقرضت الملايين العديدة من الاتحاد السوفياتي لبناء السد العالي الذي يقال عنه بأنه سيعيد إلى مصر أمجاد الفراعنة، وستصبح سهول مصر خضراء صالحة لزراعة الكرمة والقمح.

إذا كان هذا هو مستوى التفكير الاقتصادي في البلاد المجاورة فلماذا لا يكون لنا نحن أيضاً نفس السياسة ونفس التفكير. ألم تنهج فرنسا هذا النهج، ألم تستدن البرازيل من ألمانيا الغربية. إن سياسة الاستقراض ليست سياحة خاطئة بل هي سياسة حكيمة تلجأ إليها كافة الدول لتحسين اقتصادها. ولو فكرنا قليلاً بهذه السياسة بالنسبة إلينا لوجدنا أنها سياسة صائبة.

ثم، لنا ملاحظة ثانية تتعلق بغلاء المعيشة في لبنان، طالبنا، بموجب سؤال تقدمنا به إلى هذه الحكومة بمعالجة غلاء الرسوم المدرسية، وطالبنا بسؤال ثان بتخفيض أسعار اللوازم والأدوات المدرسية، وطالبنا بسؤال ثالث بتخفيض أسعار البنزين بعد إلغاء سيارات المازوت. وإذا كنا نطالب بكل هذه الأمور لا حباً بفئة من اللبنانيين بل غيرة منا على الاقتصاد اللبناني لأننا نعتبر أن لا اقتصاد دون تأمين النقل والمواصلات. وعلمت أن في نية أصحاب السيارات رفع أسعار النقل. ومتى ارتفعت أسعار النقليات شلت الحركة بين المواطنين، وبين البلدان. ولغاية هذا التاريخ لم نتلق جواباً على هذه الأسئلة، فهل بوسع الحكومة الكريمة أن تعلمنا عما تنوي عمله في هذه المواضيع؟ وهل في نيتها أن تعلمنا عن نتائج مفاوضاتها مع شركات البترول بعد انتهائها، وقد عرفنا أن المفاوضات ستبدأ بعد قليل.

وبهذه المناسبة ألفت النظر إلى أن لدى إحدى شركات النفط ثلاثمئة سيارة لم تدفع الرسوم المتوجبة منذ خمس سنوات تقريباً. فهل هذا صحيح؟ فإذا كان هذا الأمر صحيحاً فعليكم أن تستوفوا هذه الرسوم. وليست هذه هي المرة الأولى التي أثير فيها هذا الموضوع، فلقد سبق وأثرته عدة مرات. وأتمنى أن يكون هذا الأمر غير صحيح حتى لا يقال بأننا نغرق في المعاملة بين المواطنين والشركات.

وهذا ما يدفعني إلى ترديد القول بأن الشركات الأجنبية لا تلقى في البلاد العربية، نفس المعاملة ونفس الامتيازات التي تلقاها في لبنان.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

نعود إلى موضوع غلاء المعيشة، ويذكر دولة رئيس الحكومة أننا طالبناه بمنحة شهر للموظفين، وقد أجابنا في إحدى المناسبات بجواب شبه جاف، واتهمنا بتبييض الوجه، وقلنا يومئذ، قد تبيض وجوه وتسود وجوه، وعلى كل فإننا نشكرك يا دولة الرئيس على تقدمك بالقانون الذي يعطي منحة شهر لرجال قوى الأمن، وسيان كان تقديم هذا القانون بسبب مطالبتنا أو لسبب ارتأتيه أنت فالغاية هي واحدة وهي تعبر عن نيتك المخلصة الطيبة.

وأنهي كلمتي ببعض الاقتراحات التي أرجو أن يتسع لها صدرك يا دولة الرئيس.

أولاً: أرجو وأتمنى أن تخصص جميع واردات اليانصيب الوطني والقمار والسباق لمشروع الضمان الاجتماعي وبذلك نقلب الضرر الناتج عن المقامرة وسباق الخيل إلى غاية إنسانية.

وبهذه المناسبة أذكر أن هناك نية في إعفاء المؤسسة التي ترتكز على ألعاب القمار من ضريبة الدخل، ولا أصدق أن الدولة بما تعلمه عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد أن تعفي هذه المؤسسة التي لا يقل مدخولها السنوي عن الستة ملايين ليرة أي نصف رأسمالها الأساسي.

ثانياً: تشجيع الصناعات الخفيفة. وهي الصناعات التي توافق المزاج اللبناني. فنشجع صناعة الأواني الفضية في جزين ونشجع صناعة الأجراس في بيت شباب. ونشجع صناعة التطريز الحريري في الذوق. ونشجع صناعة السكاكر والصابون في طرابلس.

ثالثاً: التعليم، يجب أن يكون هنالك مدارس حكومية مجانية في القرى النائية وخاصة المدارس المهنية التي تمكن القروي أن يبقى في قريته وأن يعيش من نتاج قريته.

رابعاً: قضية القروض وقد تكلمت عنها في غير مكان لذلك فأنتقل إلى غيرها.

لقد وعدت بأن أقول ما قاله الرئيس كندي في بيانه. قال: إنني أعنى عناية خاصة بالمساعدات الاقتصادية والمالية بما في ذلك نفقات برنامج التحالف من أجل التقدم. وقد قال «برنامج التحالف» ولم يقل المساعدات. والرئيس كندي كما يعرفه العالم عميق الفكرة ودقيق العبارة.

وتبقى إحدى النقاط الأخيرة وهي السياحة: فالسياحة في لبنان يا سيدي تكاد تكون معدومة. لقد وهبنا الله هذا الرأسمال المتكون من المناخ الطيب والهواء العليل ومن طيبة قلوب اللبنانيين وحسن وفادتهم وكرم ضيافتهم العربية القديمة المعروفة. فهذه المزايا هي مميزات هذا البلد اللبناني الجميل، ولكن الجهود الرسمية من أجل تحسين السياحة مفقودة، وقد تسنى لك يا سيدي الرئيس أن تسافر وتطلع على المجهود الذي تبذله الحكومات من أجل تحسين السياحة، وقد رأيت الملايين التي تؤم إيطاليا كل سنة وتقصد الشواطىء اللازوردية في فرنسا وشواطىء الأميركيتين. ولا يقصد لبنان إلا نفر قليل بالرغم من أن الله حباه من الجمال والمميزات ما بخل به على تلك البلدان. فنرجو أن تتنبه الحكومة إلى هذه الناحية فترسل البعثات إلى الخارج ولا تبخل على هذه البعثات بالأموال

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

اللازمة للدعاية، وأتمنى على الحكومة أن تسعى إلى تجهيز البلاد بما يضمن راحة السواح وتلبية رغباتهم.

ثم لا بد من التعليق على التعديات الحاصلة على أملاك الدولة، وقد ورد هذا في هذه الموازنة.

وقد اطلعت مؤخراً على قرار صادر من محكمة الاستئناف لبناء المساكن الشعبية فعاد المالك بعد سنتين واستعاد ملكه، لأن القانون يبيح له ذلك. إذ يحتم القانون على الدولة أن تبدأ بالعمل في الأملاك التي استملكتها بخلال سنتين وإلا فيحق لصاحب الملك أن يستعيد ملكه وعلى الدولة أن تدفع له مبلغاً من المال كعطل وضرر.

إننا هنا أيضاً لنراقب مثل هذه الأمور التي تتعلق بأملاك الدولة واستملاكاتها التي هي بمثابة احتياطي في موازنتها.

وكذلك فقد سمعت رئيس اللجنة المالية يقول إن للدولة أربعين مليوناً في ذمة الأهلين. إننا نريد أن نعرف من هم هؤلاء، هل هم من فئات الشعب الفقيرة التي يلح عليها الجابي، أم أنهم من الفئات المتنفذة التي لها مراجع بعيدة الأطراف وواسعة الآفاق وتتهرب من دفع ما يتوجب عليها؟ وإذا صح هذا تكون هذه المبالغ مستحقة على الأغنياء وليس على الفقراء.

وأناشدكم أن تعملوا على تحصيل هذا المبلغ وإن لم تتمكنوا من تحصيله كله فنصفه على الأقل لأنه مبلغ يساعد على شق طريق وإيصال مياه وإشعاع نور في لبنان.

وأنهي كلمتي بتمن أخير يتعلق بالعشرة ملايين ليرة المحصلة من ضريبة التعمير وأتمنى أن تخصص هذه المبالغ للمشاريع والإنشاءات المذكورة في روزنامتكم.

ولقد قرأت يوماً هذا المقطع في كتاب جديد يبحث في الاقتصاد: «إذا كان من المستحب إعلان برنامج وتحقيق سياسة اقتصادية بالصورة النهائية ضمن نظام ديموقراطي. إن هذا البرنامج وتلك السياسة المحددة هما مرآة صادقة للرجال المكلفين بتطبيقهما تطبيقاً عملياً».

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد يوسف سالم.

يوسف سالم: عطوفة الرئيس، أيها السادة،

كلمة عابرة قد لا تطول أكثر من خمس دقائق.

لا أريد أن أدخل في تفاصيل الموازنة، لأن أكثر الزملاء أخذوا على عاتقهم، عن صواب أو عن خطأ، أن يتكلموا في هذا الموضوع الذي يحتاج إلى الكثير من المستندات، ولكنني أقول كلمة في ما أوحته لي الموازنة من تنظيم الاقتصاد اللبناني وتنظيم المالية اللبنانية.

عندما نتكلم هنا في موضوع الاستقلال كنا نقول إن إحدى دعائم هذا الاستقلال هي الاستقلال الاقتصادي والاستقرار المالي. واليوم، في موضوع الاقتصاد اللبناني، أقول لكم ان من دعائم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الاستقلال الاقتصادي والمالي الاستقرار السياسي والطمأنينة التي يجب أن تحتل قلوب جميع اللبنانيين فيطمئنون على حياتهم وممتلكاتهم.

إن الكثيرين من اللبنانيين يحسدون إخوانهم في بعض الدول العربية لأن البترول الذي ينبع في أراضيهم يؤمن لهم ما يلزمهم من الأموال لوضع موازنة قوية قادرة على تنفيذ ما يحتاجه الشعب هناك من مشاريع. وقد تناسى هؤلاء أن عندنا هنا شيئاً أحسن وأثمن من البترول، ويدر علينا الأموال الكثيرة كما تدر ينابيع البترول في الخليج الفارسي وفي العراق وفي غيرها. وهذا الشيء هو الطمأنينة والاستقرار.

لذلك أطلب إليكم أيها السادة أن تتعاونوا ما أمكن مع الحكومة لتأمين هذا الاستقرار، ولتأمين هذه الطمأنينة، لأن على هذين الركيزتين يرتكز مورد المال الذي يؤمن نفقات هذه الموازنة المقدمة إليكم.

لا يمكن أن نؤمن هذا المال إذا لم نحافظ على ما أسميه البترول اللبناني، أي الاستقرار والطمأنينة لذلك، يجب أن نولي هذا الأمر اهتمامنا الأول. وإن خبرتي الطويلة في حقل الاقتصاد، وإن اتصالاتي الوثيقة المتواصلة بالأوساط الاقتصادية والمالية تجعلني ألمس هذه الحقيقة عن كثب، وتجعلني أعتقد اعتقاداً جازماً بأنه إذا لم يكن عندنا استقرار سياسي خسرنا كل شيء وإذا أوجد هذا الاستقرار كنا أغنى البلدان التي تعتمد على ينابيع البترول لكي نؤمن الأموال اللازمة لموازناتها. والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محسن سليم.

محسن سليم: عطوفة الرئيس، أيها السادة،

في جميع برلمانات العالم، ينتظر نواب الأمة اليوم الذي تتقدم فيه الحكومة بمناقشة الميزانية العامة. فيقف كل نائب ويلفت نظر الحكومة، أو ينتقد سياستها في سبيل المصلحة العامة على ضوء المشروع الذي تكون الحكومة قد تقدمت به. ولكنني أرى في لبنان خروجاً على هذه القاعدة، بالرغم من أننا نمارس نظاماً برلمانياً على نطاق واسع وبالرغم من أننا حريصون في لبنان على أن نبقي هذا النظام البرلماني وأن نسير عليه وفقاً لمخططاته الصحيحة.

أيها السادة، لا يمكننا أن نؤاخذ الحكومة على الأخطاء التي ارتكبها مشروع الموازنة التي تناقشون لأن هذه الحكومة ليست هي المسؤولة عن تحضير مشروع الموازنة، وعلى كل حال، ولنكن منصفين إن مشروع الموازنة لا تحضره الحكومة بناء على سياسة أو على مخطط معين. إن تحضيره يقوم به موظفون في المالية وفي غير المالية ممن تعودوا وخبروا ومارسوا هذه الصناعة. كممارستنا نحن في لبنان، لأية صناعة من الصناعات. تحضير الموازنات العامة، منذ عشر سنين، أو منذ

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

خمس عشرة سنة يتم وفقاً لقاعدة لم تتغير ولم تتبدل. وعلى هذا الأساس، كنت أود من زميلي وصديقي الشيخ موريس الجميل أن يكون وزيراً للمالية في هذه الحكومة، ويأتينا بمشروعه الذي تكلم عنه في السنة الماضية، عندما قال بأنه يريد أن يقدم لمجلس الأمة موازنة ديناميكية، علمية، صحيحة، واعية، مدركة، متوازنة، وأنتم تعلمون البقية الباقية من التعابير والنعوت التي ذكرها الزميل الشيخ موريس الجميل، والتي لم نر في هذه الموازنة تعبيراً أو نعتاً واحداً فيها ينطبق عليها.

ليست هذه الحكومة هي المسؤولة، قلت وأكرر، ولهذا لن أناقش هذه الموازنة، ولن أناقش الحكومة في أمر صحتها أو عدم صحتها. ولكن ما أريد أن أقوله لهذه الحكومة هو الأمر المستمد من الموازنة العامة، ومن الوضع الراهن الذي تعيش فيه البلاد اليوم.

يا دولة الرئيس،

إن رأسمال لبنان الصحيح هو سمعته في العالم سمعته في الداخل وخصوصاً، سمعته في الخارج. إن الملايين والملايين التي تتدفق على لبنان وألوف المواطنين الأجانب الذين يأتون إلى لبنان بحثاً عن مشاريع يحققونها في لبنان وفي منطقة الشرق الأوسط، كلها عائدة إلى السمعة الطيبة التي يتمتع بها لبنان في الخارج، من أنه بلد مضياف بلد تسوده الحرية المطلقة، بلد تطبق فيه القوانين على الكبير والصغير، بلد يفتح ذراعيه للجميع، بلد فيه الاستقرار، وهنا أصل إلى الكلمة التي نوه عنها الزميل الأستاذ يوسف سالم والذي لم يرد أن يتوسع بها، فأخذت على نفسي أن أتوسع بها حرصاً على المصلحة العامة وخدمة للبنان.

سادتي، تعلمون اليوم، أن معظم الصحف العالمية، تعالج قضايا لبنان في صفحاتها الأولى، وأنتم تعلمون، وتعلمون أكثر من غيركم أن هذه الصحف ترد على وزارة الأنباء ووزارة الأنباء تعمل مقصها في الصفحات التي لا تتفق مع الواقع ومع صحة الوقائع التي تخرج من لبنان وتعود إليه بواسطة تلك الصحف.

ما أريده منكم أيها السادة، أن يصار إلى تنقية الجو العالمي بالنسبة إلى الحوادث التي حصلت في لبنان، والتي يعيشها اللبنانيون اليوم. ما نريده، هو أن يطمئن العالم إلى أن الاستقرار أصبح أمراً واقعاً في لبنان. وإن القوانين تطبق على الجميع تطبيقاً صحيحاً، وان لبنان لا يزال بلداً مضيافاً، وإن لبنان لا يزال يمارس سياسة الحياد وعدم الانحياز التي أخذ على نفسه تطبيقها في هذا الجزء من العالم.

هذا ما نريده من هذه الحكومة اليوم، وهذا ما نريد أن تفعله. لقد سمعت، يا دولة الرئيس، أن في نية الحكومة أن ترسل بعثة إلى الخارج لتطمئن الأجانب إلى أن لبنان في حالة استقرار وهدوء،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وأن هذه البعثة سافرت أو أنها على وشك السفر. أريد أن تنعكس الآية. أريد أن تطلبوا من بعض الشعوب أن ترسل وفوداً منها إلى لبنان ليروا بأم العين أن لبنان لم يتغير، ولن يتغير. وأنه بلد يسوده الاستقرار، وتسوده الطمأنينة، وأنه لن يشذ عن الخط الأساسي الذي وضعه لنفسه، بلداً مضيافا مفتوح الجوانب على جميع الأطراف، من الشرق ومن الغرب. وإن لبنان لا ولن يغير لا نظامه البرلماني ولا نظامه السياسي، ولا يمكن أن يمس شعرة واحدة من المبادىء التي اتفق عليها بين جميع اللبنانيين.

ما أريده منكم يا دولة الرئيس أن تتنبهوا إلى أن إرسال وفود في هذا الوقت، قد يفضي إلى الشك بأن ليس في لبنان طمأنينة، بالرغم من أن الطمأنينة تسود في ربوعه وبأن لبنان تغير مع أنه لم يتغير. ما نريده منكم أن لا تخطئوا بسيكولوجياً. إن الوضع الذي نعيشه اليوم، والوضع الذي نريد أن يتعرف إليه الأجانب بالنسبة إلى الأوضاع بالذات هو أن لا نخطىء بسيكولوجياً، لأن هذا الخطأ قد يؤثر على اقتصادنا وقد يؤثر على استقرارنا.

ما نريده منكم هو أن تثبتوا للعالم أن لبنان مستقر، وأنه لا يزال هو هو بالرغم من الهزة الأخيرة التي شجبناها جميعاً والتي شجبها كل صديق للبنان، سواء في داخل لبنان أم في خارجه.

الأمر الثاني الذي أريد أن ألفت النظر إليه يا سادتي هو الآتي: تريدون من لبنان أن يكون بلداً سياحياً. وهل من المستطاع أن يكون لبنان بلداً سياحياً وأن يجني اللبنانيون الألوف والملايين من الليرات من هذه السياحة إذا لم يكن لبنان دائماً ذلك الوجه الصبوح المضياف المستقر والذي له سمعة جميلة في العالم؟

إن السياحة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار الداخلي. والرساميل لا تتدفق إلى لبنان إلا إذا كان هناك استقرار وطمأنينة. ولا يمكن للأجنبي ولغير الأجنبي أن يأتي ويتعامل في لبنان، لكي يكسب لبنان من الرأسمال الأجنبي إلا متى تمت هذه الشروط التي تعرفونها. ولذلك أريد منكم أن تحرصوا حرصاً تاماً على هذه الملاحظات الهامة، خاصة في هذه الظروف. إن لبنان يعاني في الخارج أزمة خانقة، أزمة دعاية. بإمكانكم أن تطلعوا على الرسائل والبرقيات التي ترد يومياً إلى لبنان، وكلها علامات استفهام عن الحالة السائدة في لبنان.

فإذا ما اطمأن الأجانب، وإذا ما اطمأن العالم إلى أن لبنان لا يزال لبنان، وأن سياسة لبنان لا تزال هي نفس السياسة، وأن لبنان لا يزال يتمسك بكيانه واستقلاله وسيادته ونظامه، فإنكم، عندئذ تستطيعون القول إن موازنة الدولة متوازنة. لأن التوازن، يا حضرة رئيس لجنة الموازنة، ليس التوازن الرقمي بالموازنة، المصروف والمدخول، إن التوازن الحقيقي هو التوازن الاقتصادي، هو التوازن المالي، هو التوازن البسيكولوجي، هو الاطمئنان، الاطمئنان على مصير

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

البلد. هذا هو التوازن الذي نبحثه في الموازنة، لا توازن الأرقام كما شرحت لنا في بيانك الرائع الذي نشكرك عليه والذي أوضح لنا أشياء كثيرة كانت خافية علينا.

أيها السادة، قلت في حديثي بأن إحدى الركائز التي يقوم عليها لبنان هي تطبيق القوانين على الكبير والصغير. وأنا واثق كل الثقة، بأن الحكومة ستعمل جاهدة على تطبيق هذه القوانين. ولا نطلب منها إلا تطبيقها. وهي تعلم أنها موجودة في الحكم لأنه مطلوب منها أن تطبق القوانين. فإذا لم تطبق القوانين فنعتقد أنها مقصرة. أما وأنها طبقت وتطبق القوانين فإنني أعتبر أنها تقوم بمهمتها على أكمل وجه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: عطوفة الرئيس،

لا أريد أن أتكلم في موضوع الموازنة بعد أن تكلم فيها عدد كبير من الزملاء، ومنهم من بيّن محاسنها ومنهم من بيّن مساوئها. أما أنا فإني أريد أن أعرف فيما إذا كان هنالك حرمة للقانون، الذي يسنه المجلس، وفيما إذا كانت الحكومة تريد أن تطبقه. أما إذا كانت لا تريد تطبيقه فكيف تريد منا أن نوافق على عدم التطبيق أو كيف تريد منا أن لا نقول كلمتنا بهذا الموضوع.

إن في موازنة سنة ١٩٦١ فقرتين، في المصلحة المائية، بلعه ـ شافين ـ تنورين خمسة آلاف ليرة. ينابيع ومحاقن وأقنية في تنورين وجرودها عشرون ألف ليرة. فقد حور هذين المبلغين معالي الوزير السابق من حالة إلى حالة. فوضع في مكان الخمسة آلاف ليرة، سبعة عشر ألفاً وخمسمئة ليرة. ووضع مكان العشرين ألف ليرة ما يوازي سبعة أو ثمانية آلاف ليرة. فتجاه هذه المخالفة القانونية، اعتمدت أن أقدم سؤالاً للحكومة عن هذه المخالفة مستغرباً كيف يجوز لوزير في الدولة وهو المؤتمن على تطبيق القانون أن يخالف القوانين بنفسه.

إذاً، مخالفة القوانين أصبحت موضة، وهذا ما لا يجوز، ولو رجعنا إلى كلام معالي وزير الداخلية فيما مضى وإلى ما يقول به الآن لوجدنا المتناقضات تتوالى، ولكنها موجودة في كتب وكراريس وضعها من فكره وبخط يده وأعلنها على الجميع.

والذي أريد أن أقوله يا دولة الرئيس، وأنت تعلم بأننا نحترمك شخصياً ونقدرك حق قدرك، بأنه يجب أن نضع حداً لمثل هذه الأمور وأن لا يبقى في البلاد من يستعمل القوانين كما يريد وأن لا يبقى في البلاد من يعتقد أن إرادته هي القانون. فالقانون ليس إرادة الشخص، بل هو إرادة المجتمع وإرادة هذا المجلس الكريم الذي يسن القوانين.

هذا ما أردت أن أقوله في هذه المناسبة، وسأعود إلى تقديم سؤال بهذا الموضوع راجياً الاهتمام بهذا الأمر حتى لا تتكرر مثل هذه المخالفات في السنة الحالية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ لويس أبي شرف.

لويس أبو شرف: سيدي الرئيس،

أبادر إلى القول أنني لست من الذين تخدعهم نفسهم ليدعوا بأنهم من أرباب الاختصاص في المال والاقتصاد ليقولوا فيها كلمة. ولكن على ضوء العقل المنطق، نحاول أن نخوض في مركب هذه الموازنة، على شاطىء بعض الوزارات، مسلطين بعض الأضواء علنا نستنير أو نرى بصيصاً من نور فننير. وأنت تدرك يا سيدي دولة الرئيس، إننا لسنا من الذين يحملون المباخر إطراء، ولا سيف النقمة نكاية، بل من الذين ينتقدون، لأن النقد، في الموازنة، سبيل إلى الحقيقة، من الذين ينتقدون داخل الحكم، وخارج الحكم، لتقويم ما اعوج وإصلاح ما فسد.

فأول ملاحظة أو مطلب، يا دولة الرئيس، هو: ما ضر لو كانت الحكومة كل سنة تتقدم ببيان مفصل تفصيلاً دقيقاً، لا بياناً موجزاً كما تفعل. ليتمكن المجلس من معرفة طرق الإنفاق، وليدرك الموظفون الذين يضعون موازنات لوزاراتهم، أن هنالك رقابة حقيقية فعلية. إذ ذاك يتوفر لنا من هذه المراقبة الفعلية، الوفر الذي أشار إليه رئيس اللجنة المالية الأستاذ شادر بما لا يقل عن خمسة عشر بالمئة من مجموع الموازنة أي ما يبلغ خمسون مليون ليرة تتوفر لنا ونحيلها إلى تنفيذ المشاريع المنتجة.

ودونكم مثلاً من أمثال: في الموازنة التي بين أيدينا، وفي البنود ١٤، ١٥، ٢٦، ٢٨، ٣١، ٣٣، ٤١. بنود مخصصة للمساعدات والتعويضات والمكافآت والتجهيزات وصيانة التجهيزات. أسارع فأقول إنني لست ضد المكافآت ولا ضد التعويضات، ولكننا جميعاً، على ما أعتقد، جازماً أننا ضد الإنفاق الاعتباطي، وضد انعدام الرقابة الفعلية.

ما ضر، يا دولة الرئيس، لو أننا كل سنة، نقدم بياناً مفصلاً بأسماء الموظفين الذين هبطت عليهم نعمة التعويضات والمكافآت. إذن، لامتنع القيل والقال وتلاشت النقمة والحسد، ولزال من أذهان الكثيرين فكرة المحسوبية وسياسة الإرضاء والاسترضاء.

وأعود إلى التجهيزات، وصيانة التجهيزات. ما ضر لو وضع كل سنة بيان مفصل بهذه التجهيزات الجديدة وصيانتها التي تبلغ سبعة عشر مليوناً.

وأنتقل إلى إيجارات مباني الدولة التي لو راقبنا ما أنفق عليها منذ عهد الاستقلال حتى اليوم لفاق ما دفعت الدولة إيجارات للمباني أكلاف المدينة الحكومية التي يطالب بها معالي الشيخ بيار الجميل منذ زمن.

أنتقل إلى وزارة الزراعة. وهي من الموضوعات الجديرة بالبحث والاهتمام والعناية. تريدون بقاء هذا البلد، حافظوا على قريته، حافظوا على تربته، ولا تجعلوا ترابه يزحف كسكانه من أعلى الجبل إلى الساحل، وإلا انتقم هذا الجبل بكثرة السيول التي تهدم المدن والمنازل وتخرب المزارع. وأنا أعني ما أقول يا دولة الرئيس.

أمنوا لأبناء القرى والجبال مورداً من العيش كريماً، عندئذ لا ينزحون من القرية إلى المدينة، أو إلى دنيا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المجهول، حيث يسفحون ماء الوجه وعزة الجبين كسباً لدريهمات تؤمنها لهم أرضهم ساعة تؤمن الدولة ماء الري لهذه الأرض. دونكم الري، دونكم السدود، التي تحيا بها الأرض وتخصب الغلات. وليس هذا بالكثير أن تروى الأرض اللبنانية ما دامت هناك قد بدأت سدود القرعون وغيرها من البحيرات الجبلية.

وليسمح لنا معالي وزير الزراعة أن نسأله السؤال الذي سبقني إليه الزميل الأستاذ جرمانوس التفاح يملأ البرادات، هل هنالك من يفكر بإيجاد الأسواق للتصدير؟ أم أن هنالك سياسة زراعية، عند الحكومة، تحاول بها الحد من انتشار زراعة التفاح كي لا يصيبه ما أصاب موسم التوت؟ أم هل تفكر وزارة الزراعة بتخفيض غلاء المواد الكيميائية كالأسمدة والرش التي كادت تثقل كاهل الفلاح والمزارع اللبناني.

أنتقل إلى الإصلاح الإداري والتفتيش المركزي كلنا شكونا الفساد في الأجهزة الإدارية. وشكونا طويلاً وكثيراً. وكلنا شكا خضوع الإدارة للمؤثرات السياسية المفسدة، وطالما هللنا وكبرنا لانتقاد الإدارة مما نكبت به، وهللنا وكبرنا للمقالات تذيعها السلطات عن ضرورة الإصلاح الإداري والتفتيش المركزي، وهما حلم كل محب للخير والإصلاح في هذا البلد.

إننا لو سألنا، ما هي الغاية التي وصلت إليها الحكومة من وراء هذا الإصلاح وهذا التفتيش لقلنا، ما دامت عقلية الموظف إياها لم تتبدل ولم تتغير فعبثاً ننشد الإصلاح.

يا سيدي دولة الرئيس، في كل قضاء قاض وقائمقام وضابط، بهم قوام العدل والأمن وتسيير الإدارة، ففتشوا في هذه العهد الإصلاحي الجديد الذي يجب أن يكون فيه جسم الدولة كرأسها نزاهة وتجرداً وإخلاصاً. إن رقعة الثوب البالية في الثوب الجديد تنسخ جدة الثوب كلها. فتشوا عن الموظفين الأكفاء المتجردين المخلصين، ونقوا جسم الدولة من قائمقام غلام لا هيبة له ولا شخصية نقوا جسم الدولة من قاض يضطرب العدل في يديه اضطراب ضميره. نقوا جسم الدولة كي تصبح الدولة اللبنانية صحيحة كما يريدها العهد وسيد العهد، من ضابط يكفر الناس والمواطنين بحزبيته الحرقاء وسياسته الحمقاء. والذي أقوله لا يتخذ حجة أو سلاحاً في يد المعارضة بل إن ما أقول هو من قبيل زيادة الحرص على هذه الدولة اللبنانية المثالية التي نريدها مثالية بكل معنى الكلمة.

أنتقل يا دولة الرئيس وزير المالية، إلى التخمينات والمكاتب الفنية في الملحقات.

تقضي الأنظمة القائمة على كل من يريد تشييد بناء أن يستحصل على رخصة من المكتب الفني موقعة من مهندس وهذا التوقيع يكلف صاحب العلاقة لا أقل من مئتين إلى ثلاثمئة ليرة. فيا سيدي، هذا الفلاح المسكين الذي جمع قليلاً من المال درهماً فوق درهم، ليبني له كوخاً يسميه بيتاً يأوي إليه، مؤلفاً من غرفة أو غرفتين له ولماشيته، يجمع حجارته على ظهره، ويحفر أساساته في ساعات راحته. أيجوز أن نفرض عليه بعض الرسوم بينما نيتك متجهة يا سيدي الرئيس وزير المالية، أن تعفي هذه الأملاك المبنية للفقراء من الضرائب الرسوم. فما ضر لو أننا حصرنا هذا النوع من الرخص بالبلديات أو بالقائمقاميات.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

أما قضية التخمينات فإن اللجنة تأتي لتكشف على البيت، فيبرز لها المستأجر صك الإيجار. وتأبى لجنة التخمين أن تقر به وحجتها أن هذا الصك المسجل في دوائر البلدية الرسمية غير صحيح. فإذا كان صك الإيجار المسجل لدى الدوائر البلدية لا قيمة قانونية له فأية قيمة تبقى بعدئذ لكثير من المعاملات.

أنتقل إلى وزارة التربية. هذه الوزارة التي كما نصت بنود الموازنة، تكلف خمسين مليون ليرة هذه السنة. يتبادر إلينا أول ما يتبادر ضعف التربية الوطنية في معاهدنا ومدارسنا الحكومية. وزارة التربية التي يغذيها المكلف اللبناني بأكثر من خمسين مليون ليرة، فلا أقل من أن تعلم النشء اللبناني حب لبنان والإيمان به، كي لا نرى في الغداة جيلاً جديداً يوقعنا فيما نحن واقعون فيه اليوم.

وزارة التربية، هل راقبت الكتاب المدرسي؟ وأنقذته من سماسرة المؤلفين والتجار؟ هل راقبت غلاءه؟ وهل لوزارة التربية الوطنية أن تحقق التعليم الابتدائي المجاني الشامل بمعزل عن أي اعتبار أو تيار؟ وهل لوزارة التربية أن تحقق التعليم المهني على أوسع نطاق في كل المناطق؟ كي نخفف من دفق التلاميذ على البكالوريا اللبنانية التي أصبحت عاتقاً يمنعهم من العمل في عصر المهنة والتخصص.

وهل لوزارة التربية أن تخصص، ولو قسماً ضئيلاً، يا دولة الرئيس من هذه الموازنة الضخمة لإنشاء مدارس لأبناء المغتربين حيث يقيمون، لكي تظل بيننا وبينهم رابطة التفاهم إلى جانب رابطة القربى والإيمان والعاطفة والمحبة، اللغة العربية التي بها يعتزون وينتشرون تحت كل كوكب وسماء.

أنتقل أخيراً إلى المصالح المستقلة. هذه المصالح التي لا ذكر لها في الموازنة.

المصالح المستقلة في لبنان اليوم، أربع عشرة مصلحة مستقلة للمياه والكهرباء، كلفت الدولة منذ سنة ١٩٥١ إلى اليوم مئة واثنتي وثمانين مليون ليرة.

فيا سيدي، هل بإمكان الحكومة أن تسترجع شيئاً من هذه المبالغ الضخمة التي تنفق على مصالح يذهب من مداخيلها من ٤٦ إلى ٨١ بالمئة نفقات إدارية. وهذا يعني أن الدولة سترى نفسها مضطرة إلى إعادة الإنشاءات ثانية، بعد خمس سنوات أو عشر على الأكثر، بعد أن تكون الدولة قد خسرت في ثماني سنوات مئة واثنتي وثمانين ليرة.

فما ضر يا سيدي، وفي شرعي، إما أن تلغى هذه المصالح المستقلة، وإما أن تدمج عدة مصالح في مصلحة واحدة لكل محافظة، وعليها مجلس إداري واحد، إذ ذاك يتوفر على خزينة الدولة مال كثير يعود إلى الإنشاءات والصيانة والتجهيزات.

أضرب لكم مثلاً يا سادة: في كسروان مصلحة مياه كلفت الدولة ثمانية ملايين وثمانمئة ألف ليرة. ونفقاتها الإدارية السنوية مئة وخمسة وثلاثون ألف ليرة. ومدخولها السنوي مئة وأربعة وثمانون ألف ليرة. فتكون هذه المصلحة تعطي صندوق الدولة تسعة وثلاثين ألف ليرة ربحاً غير صاف. فهل بإمكان الدولة أن تسترد الثمانية ملايين وثمانمئة ألف ليرة، وفي ظرف كم سنة من السنوات يمكنها أن تسترجع هذا المبلغ؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والمجالس الإدارية، هي التي تثقل كاهل الخزينة بكثير من الأموال التي تذهب هدراً.

وماذا يصنع أعضاء هذه المجالس الإدارية؟ إنهم يجتمعون مرة كل أسبوع لساعتين أو لثلاث، حيث يدرسون ما أعده لهم المدراء، وربما لفتوا نظر المدراء إلى بعض قضايا تهمهم أو تفيدهم في كل مشروع يحضر ليقرر.

أعضاء المجالس الإدارية هؤلاء، يشترط فيهم، كما نصت المراسيم الاشتراعية أن يكونوا من أصحاب الخبرة الاقتصادية والمالية والإدارية والقانونية. فكيف يجوز أن يعين رئيس مجلس إدارة أو مدير لمصلحة ممن لا يحملون شهادة السرتيفيكا، وممن لا اختصاص لهم ولا فن، أو من المحكومين قضائياً. من أجل هذا يا دولة الرئيس ونحن الذين نريد أن تكمل ما بدأت به يوم كنت معارضاً، تنشد الإصلاح الكامل، ويوم كنا نحترم معارضتك التي لا تحسد ولا تحقد، معارضتك التي تريد أن تهدم لتبني، فابدأ من هنا، ومعارضتك التي لا تسف ولا تتبذل، فابدأ من هنا، لأننا نريد أن تكون لنا في هذه المجالس الإدارية مجالس تفيد وتنتج وتعطي وتخصب. أما أن يظل هذا النوع من البشر الذين يستغلون مراكزهم لأغراض سياسية شخصية فإنهم كالعلق الذي يمتص ويشبع وعندما يمتص العلق ويشبع يهوي إلى الأرض ليمج ما امتص ويتلاشى في التراب.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ إميل البستاني

اميل البستاني:

عطوفة الرئيس،

شكا الزميل الأستاذ أبو شرف، على ما فهمت، من قلة علمه، وقد أكون فهمت خطأ. إذ اني وجدته بحراً زاخراً من العلم. ومع الأسف لم أوت بلاغة الأستاذ أبي شرف وهي التي تجعلنا أحياناً ضائعين بينها وبين ما يقصده من المعاني. ومع ذلك ففيها اليوم من المعاني ما يثبت صحة الموقف الذي سأعتمد عليه في كلمتي الآن. لقد درجت على المعارضة كلما وقفت على هذه المنصة لاتحدث عن الموازنة. وكدت أقف هذا الموقف اليوم مع أبي من كتلة تؤيد هذه الحكومة الكريمة التي أمنحها ثقتي بلا شك. ولقد خفت أن يؤخذ ما سأقوله على غير محمله إذ أن الكثير مما سأقوله يحمل الانتقاد. وهو ما فعله تماماً زميلي الأستاذ أبو شرف الذي ينتمي إلى حزب يمثله في هذه الحكومة وزير يكاد أن يصبح وزيراً مزمناً وهو الوزير الذي تكللت هذه الميزانية، ولا أقول تذيلت، بتوقيعه الكريم. فالميزانية التي نتناقشها اليوم هي من وضع تلك الحكومة التي عارضناها. فليتسع إذن صدر دولة الرئيس لانتقاد ربما طلب اعتباره موجهاً إلى حكومة سبقت، كما فعل الأستاذ أبو شرف الذي يتحمل قسطاً وافراً من هذا العبء وربما اعتبر هذا من نوع «الأوتوكريتيك» أي الانتقاد الذاتي.

سيدي، إن فذلكة الميزانية هذه لم تصلني إلا منذ ثلاثة أيام. وعندما أخذت في مطالعتها وجدتها وكأنها خطاب معارضة لا يليق إلقاؤه إلا بمن كان شديد المعارضة لأي حكومة. وتأييداً لقولي إليكم بعض مقاطع من هذه الفذلكة، وأبدأ بالمقدمة:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تقول الفذلكة: «إن أهم القواعد التي يرتكز إليها الإنفاق العام هو أن تؤمن الدولة الموارد الكافية للتأثير في الثروة العامة وفي الإنتاج الوطني، وبنوع خاص توظيف قسم من هذه الموارد في مشاريع ضرورية من إنشائية واجتماعية بحسب احتياجات البلاد».

هل هذا ما وضعت من أجله هذه الموازنة؟ أم أن المقدمة التي قرأت هي ما يجب علينا نحن أن نقرأه على مسامع الحكومة الكريمة حتى تتعظ وتضع لنا موازنة، في السنة القادمة إن شاء الله، تتفق مع هذه المقدمة؟

تقول المقدمة أيضاً: «إن وظائف الدولة والمهام الملقاة على عاتقها تجاه المواطنين أخذت تنمو في هذا العصر باطراد مستمر وبسرعة لا سيما بعد انتشار المبادىء الاجتماعية الحديثة إذ وجدت الدولة نفسها مكلفة بكثير من الأمور لم تكن تسأل عنها في الماضي».

ودعوني أسأل الحكومة أيضاً: أين هي الاعتمادات التي أرصدت في هذه الموازنة لتحقق الأغراض المشار إليها مما يدخل في المبادىء الاجتماعية الحديثة التي تذكرون والتي نوافقكم ولا شك على أن الموازنة يجب أن تتناولها في الدرجة الأولى؟

ومن مقدمة الفذلكة أيضاً: «ويمكن القول إن الاقتصاد اللبناني هو تفاعل مستمر وخلاق، بين إرادة المواطن من جهة وإرادة الدولة من جهة ثانية».

هذا صحيح. ويجب أن تكون الحال هكذا. ولكن هل هو الواقع؟ إذا تطلعتم حولكم، في لبنان، تجدون أن العمل الفردي، المجهود الفردي، القطاع الذي يسمى بالقطاع غير الحكومي هو الذي ينشىء لبنان، وهو الذي يرفع أبنية لبنان عالية، في لبنان وفي خارج لبنان. أما الطرق الملأى بالحفر، وأما انعدام أي شكل من أشكال الإرشاد الاجتماعي، أما إهمال الواجب وما يجره الإهمال من تأخر، إن هذا كله وغيره ليس فقط عدم تفاعل مع ما تتطلبه المصلحة العامة في الدولة بل هو من مقتضيات العصر الذري الذي نعيش فيه. إن شيئاً مما تقول به الحكومة اليوم لا نجده مع الأسف متفقاً مع مطالب لبنان وحاجاته أو متساوياً مع المجهود الفردي الضخم، المجهود غير الرسمي الذي يقوم به الشعب اللبناني بمعزل عن الدولة. إنكم على حق فقط في ما تذهبون إليه من قول. ولكن ليس في الموازنة ما يترجم القول عملاً، ولعلكم معذورون والموازنة ليست من صنعكم.

أقول هذا على سبيل التنبيه لا الانتقاد. وهو تنبيه أرجو أن لا نعود إليه في المستقبل. نريد أن نقول غداً ونحن نطالع الموازنة: هذه حقاً موازنة تتفاعل فيها القوى الشعبية مع القوى الحكومية.

ولا أحب أن أبقى في مقدمة الفذلكة لأسهب فيها، وفيها الكثير مما يدعو إلى السؤال والإيضاح. ولكني أنتقل منها إلى مقاطع أخرى فأقف عند موضوع يتعلق بآسيا وإفريقيا.

إفريقيا القارة السوداء، منطقة في العالم جديدة، ولقد كنا نحن أول الذين ذهبوا إلى تلك القارة. فنحن هناك قبل غيرنا. وإفريقيا اليوم أخذت تتفتح على العالم. ولكن ماذا فعلنا لرسل لبنان فيها؟ ماذا فعلنا نحو أولئك الذين أسسوا لنا مجداً والذين وضعوا في تلك القارة أساساً للتجارة الحرة؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في وسعنا أن نثبت هذه الحقيقة الظاهرة عن مركز لبنان في إفريقيا لجميع الدول الكبرى ـ أميركا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وحتى روسيا، هذه الدول التي تهتم بإفريقيا اليوم، وتظهر لهم أن الإفريقين لا يؤمنون بالأبيض المستعمر. فإذا كانت دول الغرب والشرق معاً تريد لهذه القارة انطلاقاً وانفتاحاً على العالم فوسيلتها الوحيدة هي أن تفعل ذلك بواسطتنا نحن اللبنانيين الذين نجلس مع الإفريقيين السود كأخوان لهم ونأكل معهم، فيشاركوننا المجلس والمأكل دون خوف منا أو وجل فنحن المبشرون بالمدنية الجديدة لا يمكن للدول الكبرى أن تنطلق بإفريقيا قدماً لا بواسطتنا نحن.

وأسأل ما الذي فعلته الحكومة اللبنانية حتى تتجاوب مع ما أسسه اللبنانيون في إفريقيا كأفراد وشعب. الفرصة اليوم سانحة، ولا يجوز أن يبقى تقصير وإهمال في هذه الناحية. أقول هذا للتذكير على أمل أن لا تكتفي الحكومة فقط بإرسال سفراء و «تقطعهم» هناك (استعمل كلمة «تقطعهم» باللغة العامية ومفهومها واضح لأني أعلم أن بعض سفرائنا كانوا ولا يزالون مقطوعين ترسلهم الحكومة بدون اعتمادات ولا «فلوس» وبدون أن تهتم بتأمين ما يترتب على السفراء من واجب). فقد بلغ الإهمال في بعض الأحيان درجة اضطرت سفراءنا عندما يريدون إقامة حفلة تقتضيها مناسبة وطنية أن يستعطوا المال من المهاجرين اللبنانيين لتأمين نفقاتها وهذا لا يجوز.

إذا تكلمنا عن إفريقيا فمجالنا هو الأفق الواسع الذي يجب أن ينطلق منه لبنان لخدمة المدنية وخدمة اللبنانيين ومجد لبنان. وما نطلبه اليوم هو أن تعطى هذه القارة أكثر بكثير مما أعطيت في الماضي بشرط أن يقوم هذا الاهتمام على أسس جديدة ولا ينحصر فقط في تعيين سفير أو مستشار أو ممثل مجرد من أبسط إمكانات التمثيل بل يجب أن ترصدوا المال لمشاريعكم في تلك القارة. وأعطيكم مثلاً على هذا.

بإمكانكم أن تتصلوا مثلاً بصفة رسمية بالكويت وقد وضعت أمام الدول العربية ٥٠ مليون جنيه كدفعة أولى للإنماء الاقتصادي في العالم العربي. فما ضر لو ساعدت الحكومة اللبنانية بعض رجال المال والصناعة والاقتصاد في لبنان على تأسيس شركة خاصة للعمل في إفريقيا واستدانت هذه الشركة من المؤسسة المالية في الكويت بكفالة الحكومة ٥٠ مليون جنيه من أجل القيام ببعض المشاريع الهامة في القارة الإفريقية؟ هكذا فعلت إسرائيل. فهل نترك لها المجال واسعاً؟ لن يكون بإمكان اللبنانيين كأفراد أن يقاوموا هجوم إسرائيل الاقتصادي على إفريقيا. ولكن إذا تزحزحنا من كراسينا الرسمية قليلاً وأخذنا الأمور بالجدية تمكنا من تجنيد أرباب الصناعة وأصحاب المال وبالتعاون مع غيرنا مثل الكويت، مثلاً، تعاوناً مجدياً نتوصل للدخول للقارة الإفريقية لا لنخدم أنفسنا ونخدم علمنا فقط، ولكن لنخدم الإفريقيين والعالم الجديد مثلما كنا نفعل في الماضي.

هذا قليل من كثير، وإني يا دولة الرئيس أضع نفسي وخبرتي دائماً تحت تصرفكم متى شئتم، فقد تجولت في تلك القارة وأعرف الكثير مما تتطلبه كما أعرف الكثير عن الأفق الواسع المنفتح أمامنا.

الاقتصاد اللبناني

سمعت الآن همساً من بعض الزملاء ربما قصد منه الغمز من قناتي عن استهداف الربح الشخصي. أجل يا

to obtain the original document, please contact Mr. Ayman Daher

سادة إني دائماً أدعو لتجارة تعود علينا بالربح. هذا ما أريده بالضبط. أريد تجارة أربح منها أنا ويربح منها غيري أيضاً في الوقت ذاته. ولا ضير في ذلك. وأعتقد أني أعطيت المثل الحي اللبناني المجاهد المغامر الذي لا يكسب ربحاً له فقط، ولكنه أيضاً يكسب بلده لبنان وشعبه شرفاً يوازي شرف أولئك الفينيقيين الذين تركوا هذه السفوح وهاجروا ليفتحوا ذلك العالم أمامهم وأمام غيرهم أيضاً وليعمروه. واليوم والعالم الإفريقي مفتوح لنا ينبغي أن نكمل الطريق التي فتحها اللبنانيون ونسير على هدي أجدادنا منذ الآف السنين.

ملاحظة عابرة عن الطيران المدني

في فذلكة الموازنة وردت العبارة الآتية:

«نرى أن مطار بيروت الدولي يشكل حجر الرحى في اقتصاديات البلاد، وأن تطور النقل الجوي يقضي بتوسيع المطار وإعداده في مدة سنتين لأن يكون صالحاً لاستقبال القلاع الطائرة».

القلاع الطائرة يا سيدي الرئيس Flying fortress تعني طائرات عسكرية محملة قنابل. فكيف حشرت هذه العبارة في الفذلكة؟ لعلها وردت سهواً. ولكن مثل هذه الهفوة لا يجوز صدورها عن الحكومة في فذلكة رسمية مقدمة لهذا المجلس الكريم.

وعلى ذكر المطار الدولي أود أن أسأل ماذا حل بالسوق الدولية في المطار وقد كانت جاهزة تقريباً سنة ١٩٥٦؟ هل بدأ العمل في هذه السوق؟ هل يستطيع وزير المال إيضاح وضع هذه السوق اليوم؟ هل تم تأجير جميع الأمكنة فيها؟ هل أصبحت السوق الدولية لائقة بلبنان وهي التي يفترض أن تكون مرآة لكل عابر يمر في مطارنا؟

عدت أمس الأول من سفرة قصيرة ومررت بمبنى المطار. رأيت الدلف المتساقط من السقف يكاد يتحول إلى مزاريب. وأنا أعلم أن هذا الشهر لم يكن شهراً مباركاً على لبنان. وإني أقدّر الظروف التي مررنا بها، والاحتياطات التي اتخذناها إنما كانت ولا شك كلها ضرورية. ولكن إذا كنا في محنة فرضت علينا واحتطنا لها ببعض التدابير فهذا لا يعني أنه يجوز أن نغفل ضرورة أخرى، وهي ضرورة الانتباه والاهتمام بالآلاف ممن يزورون لبنان ويعرجون على المطار بصفة عبور فقط. إن هؤلاء لا يتسنى لهم أن يأتوا إلى العاصمة وأن يسمعوا ويروا كيف نناقش أمورنا وكيف نتبادل الآراء لبناء المستقبل.

إنهم يمرون فقط في المطار ويشاهدون مبنى المطار فيعتقدون أن ما يشاهدون هو صورة للبنان. والصورة كما هي اليوم خاطئة ولا شك. حبذا لو ذهب دولة الرئيس إلى المطار، فبمقدوره أن يفعل ولو لبضع دقائق لينظر في حالته المادية والمعنوية وفيما إذا كان ممكناً تحسين الوضع، حتى إذا أتانا الأجنبي عابر سبيل لا تتكون في ذهنه عن بلدنا سوى الفكرة الصحيحة. وأعتقد أن دولة الرئيس يقدر هذا الأمر حق قدره.

المصالح المستقلة

المصالح المستقلة ليس عددها أربع عشرة، كما قال الزميل لويس أبو شرف، وقد تكلم عنها، بل إن عددها

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هو ثلاث وعشرون مصلحة منها مصلحة واحدة، وهي التعمير، تبلغ موازنتها تسع عشرة مليون ليرة في السنة. وهذه الموازنة لا تأتي إلى هذا المجلس. وأعتقد أن مجموع موازنات المصالح المستقلة قد يربو على ٣٥ مليون ليرة في السنة. وكل هذه الموازنات لا تعرض على المجلس ولا يبدي النواب رأياً فيها هل هذا يجوز؟

إنه لغريب جداً أن يجتمع نواب الأمة لبحث وإقرار اعتماد إضافي بألف ليرة مثلاً. وكثيراً ما يحصل هذا، بينما تمر ملايين الليرات وتصرف في هذه الموازنات المستقلة دون أن يبدي نواب الأمة أي رأي فيها. فلا رقابة لهذا المجلس عليها، وهذا لا يجوز.

إننا لا ندعو إلى التشكيك في الحكومة. ولكننا نطلب تمكين اللجنة المالية على الأقل من الاطلاع على هذه الموازنات وإعطاء توصيات بشأنها. يجب أن يكون لنا على هذه الاعتمادات الطائلة بعض المراقبة، إن لم يكن كل المراقبة.

خذوا مثلاً مصلحة الكهرباء. موازنتها تعد بملايين الليرات. هل تعلمون يا سادة أن الحكومة توصل الكهرباء إلى بعض القرى حتى تلك القريبة من بيروت ولكن مصلحة الكهرباء ذات الموازنة الضخمة لا تقوم هي بالإشراف على الكهرباء في هذه القرى بل تعمد الحكومة بطريقة غير قانونية، لإقامة لجان محلية؟ وقد يكون انتخاب هذه اللجان اعتباطياً فتدير هذه اللجان الكهرباء في القرى دون أن تكلف مصلحة الكهرباء نفسها عناء إدارة هذه الكهرباء وهي ملك للدولة. وإني أتحدى الحكومة أن تعطي مثالاً واحداً عن أية لجنة من هذه اللجان التي أقيمت بصورة غير قانونية كما ذكرت، يثبت أنها قد جنت ربحاً للدولة من جراء إدارة الكهرباء ولم تقع في عجز. وقد تكون الأرباح ذهبت إلى جيوب خاصة في القرى، ولكن فضلاً عن أن وضع هذه اللجان غير قانوني، فهي تسبب كثيراً من المشاكل الحزبية في القرى وتكون الحكومة مسؤولة على كل حال. إن وزارة العدل نفسها أفتت بأن هذه اللجان غير قانونية، ومع ذلك لا تزال هذه اللجان مقيمة على إدارة مصالح هذه القرى مدخلة فيها كما ذكرت الحزازات والتحزبات وما تجره هذه وتلك من فوضى وتخريب.

الحل القانوني المنطقي الآن هو أن يوضع حد لهذا الشذوذ. وذلك بسيط جداً.

إن مصلحة الكهرباء في بيروت هي التي يجب أن تدير مصالح الكهرباء في القرى، وعليها وحدها أن تتولى الأعمال وتعين الموظفين حتى يقوموا بواجباتهم خير قيام.

وأعود إلى الفذلكة التي لم تكن الآن بين يدي وقرأت عليكم بعض ما ورد فيها، لقلتم إن إميل البستاني يلقي الآن أعنف خطبة في المعارضة. وهاكم بعض ما جاء في هذه الفذلكة:

«ولذلك نلاحظ أن العدد الأكبر في الكتلة العاطلة عن العمل تمثل حملة الشهادات، كما يلاحظ تخمة في نطاق الاختصاص وفراغ في نطاق آخر. واعتباراً لما ينطوي عليه هذا الوضع من خطورة ينبغي معالجته للحد من مساوئه ومن ثم تحويل النشء اللبناني الطالع من قطاع إلى قطاع أكثر قدرة على الاستيعاب وأكثر حاجة إلى الطاقة

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

العامة. ومن أبرز الحاجات التربوية ضرورة مجانية التعليم ولا سيما الابتدائي منه، لأنه لا يجوز أن يكون العلم بضاعة كمالية غالية».

أجل إنكم تعرفون هذا وتعترفون بواقعه. فماذا فعلتم لمعالجة النقص والخطأ؟ هل وضعتم في هذه الميزانية المال الكافي لتنشئوا في كل قرية وفي كل دسكرة نائية مدرسة ابتدائية مجانية؟ هل فعلتم هذا؟ ألا يوجد مال؟ في كل سنة يبقى قسم كبير من الميزانية غير مصروف فيحول المال إلى الاحتياطي. لماذا؟ لأننا لا نعرف كيف ننفق.

يجب أن تكون الميزانية عبارة عن نسبة معينة من الدخل القومي. وعلى هذا الأساس يجب أن تكون ميزانيتنا ٨٠٠ مليون ليرة. ولا يجوز أبداً أن يبقى في الميزانية وفر بل يجب أن تكون الميزانية دائماً في عجز. إذ كيف تكبر الموازنة لا إذا كنتم تنفقون المال للإنتاج فيزداد الدخل القومي وبذلك تكبر الميزانية؟ خذوا التاجر مثلاً. إن التاجر يضع ميزانية لما يجب أن يفعل. أما ما سيقبض فيأتي نتيجة لما ينفقه. وبهذا يزيد إمكانياته في العمل والإنتاج. ضعوا المال الكافي في الميزانية ولا تخافوا من الصرف. الخطيئة ليست بالإنفاق بل هي في عدم الإنفاق. ولكن إذا صرفتم يجب أن تصرفوا في الوجوه الصحيحة لكي لا تسجل عليكم المآخذ. إن الشعب اللبناني لا يبدي تذمراً من زيادة الضرائب عليه. إنه يقبلها عن طيبة خاطر إذا وجد أنكم أنفقتم المال في المجالات الصحيحة. ولكنه يتذمر من الوعود التي تظل دون تنفيذ. إن الشعب يتذمر عندما يرى الأعمال أقولاً فقط. خذوا مثلاً مشروع مجلس الإعمار الذي تقدمنا به إلى هذا المجلس الكريم والذي تحدثنا عنه في مناسبات سابقة. كل ما استطاعت الحكومة أن تفعله بصدده هو أنها غيرت اسمه فجعلته كما يقال ـ مثل سكة الحديدة ـ لجنة مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى. ولكننا إذ نضرب صفحاً عن هذه التسمية العقيمة لننظر في الأعمال التي قام بها بعد أن صدق كل ما طلبت الحكومة بشأنه، نطالع صباح هذا اليوم في إحدى الصحف خبراً يقول ما يلي:

«تجهل الحكومة حقيقة الأسباب التي تمنع مجلس المشاريع الإنشائية من البدء بأعماله بالرغم من انقضاء بضعة أشهر على تأليفه، ولا تعرف الحكومة شيئاً عن مدى الخلاف القائم بين أعضاء هذا المجلس».

أنا لا أحب أن أصدق هذا. ولكن إذا لم أصدق، فهل يعني أن هذه التهمة لا تصدقها غالبية الشعب اللبناني عندما تقرأها؟ عندنا وزير للأنباء. فأحب أن يقرأ معالي الوزير هذه الجريدة التي تلجأ وزارته كثيراً إلى نقل افتتاحيتها عبر الراديو، وجدّا لو قالت لنا وزارة الأنباء بعد قراءة هذا الخبر أنه خطأ وأن العكس هو الصحيح. لا يجوز أن تبقى مثل هذه الأخبار بدون تكذيب. كذبوا هذه الجريدة إذا كان بإمكانكم أن تفعلوا ذلك.

رئيس الحكومة: نكذب الخبر ولا نكذب الجريدة.

البستاني: نعم نعم أنا أقصد تكذيب الخبر. إن دولة الرئيس يكذب الأخبار ولا يكذب الأشخاص. لا شك في ذلك، لأن كلامه دائماً ساطع «كالشمس» يراه القاصي والداني. ولا أريد أن يعتقد دولة الرئيس أني بهذا إنما أوجه انتقاداً شخصياً لأني أقوم بتوجيه عام. وإني لأفاخر بأن بعض الأفكار التي كنت قد عرضتها في خطبي السابقة عن الميزانية ونشرتها في كتيب اسميته «الميزانية

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الثورية» كانت أفكاراً صحيحة وقد أخذت طريقها إلى التنفيذ. تقدمت، كما تذكرون، منذ سنتين باقتراحات حول عائدات البترول. وقد تمكنت الحكومة من أن تحقق قسماً من هذه الاقتراحات. وطالبت أيضاً بمجلس الإعمار، وقد تم إنشاؤه، ولكننا اليوم نريده حقيقة عاملة فاعلة لا مجرد حبر على ورق. وطالبت بالضمان الاجتماعي وقد بدأتم به. وطالبت بالتصديق على مؤسسة الإنماء التابعة للجامعة العربية ومع الأسف لم يصدق المجلس بعد على مشروع هذه المؤسسة، مع أن لجنة الشؤون الخارجية وافقت عليه. وإني أشيد هنا بموقف الكويت التي أخذت بالمشروع اللبناني لتأسيس مصرف للإنماء وأرصدت له ٥٠ مليون جنيه كدفعة أولى وبدأت تقوم بعبء هذا المصرف بمفردها، ولعل غيرها سيتقدي بها. وطالبت أيضاً في هذا الكتيب بالاهتمام بالتعليم المهني وقد بدأت الحكومة تعني بشيء من هذا. كما طالبت بأخذ المرفأ، وقد تم هذا أيضاً. كذلك طالبت بإنشاء شبكة للطرق وقد أقر هذا المشروع بقانون معجل نشرته الحكومة وبوشر بالفعل بوضع التصاميم لشبكة الطرق وقريباً ستبدأ الأعمال التنفيذية. نرى إذن أن أكثر الأفكار التي أبديتها في الميزانية منذ سنتين قد أخذ بها، وكل ما أرجوه اليوم هو السرعة في التنفيذ لأننا نريد أن يكون هذا التقدم أسرع خطى.

الاقتصاد اللبناني

ليت صديقي معالي وزير الاقتصاد موجود هنا. ولكن أعتقد أنه يوافقني، كما أعلن هو في تصريح صحفي حديث له، على أن رائحة الكوتا وتوزيع الكوتا الخاصة برخص الاستيراد لا تزال رائحة تزكم الأنوف. إني أفهم أن تهتم الحكومة بمواد الغذاء، وهذه يجب أن تكون خاضعة لرخص استيراد أو تصدير. ولكن لماذا تريدون أن تكون المفروشات مثلاً أثاث البيت خاضعة لرخص استيراد؟ بإمكانكم أن تضعوا ضريبة جمركية عالية وتزيدوها أضعافاً حتى إذا كان هناك ثري يريد أن يصرف ماله على هذا النحو ويدفع ضرائب جمركية مضاعفة فلتستفد الخزينة منه. لو رفعتم الضريبة عشر مرات وأحب إميل البستاني مثلاً أن يشتري «لوي كانز» لبيته فليدفع لخزينة الدولة عشر مرات ضريبة الجمرك، ولكن لا يجوز أن تجعلوا هذه الرخصة سلعة تباع وتشترى. أروي حادثة وقعت معي بالذات. منذ ثلاث أو أربع سنوات حصلت على رخصة بخمسة آلاف ليرة من وزارة الاقتصاد لمفروشات بيت ابنتي. وثق يا دولة الرئيس أنه جاءني أكثر من خمسة أشخاص يسألونني إذا كنت أحب أن أبيع هذه الرخصة بعشرة آلاف ليرة.

أسمع أصواتاً من الزملاء الكرام تسألني لماذا عرضوا عليّ ضعف الثمن وكيف ذاع أمر الرخصة؟ أجل يا سادة، هناك سماسرة حاضرون دائماً لمثل هذه الخدمات.

ريمون اده: ماذا تعني بكلمة «سماسرة»؟

البستاني: أرجو من الزميل أن يرجع إلى وزير الاقتصاد. فقد تحدث معاليه منذ أيام في بيان له في إحدى

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الصحف اللبنانية وسمى الأشياء بأسمائها واستعمل الكلمة. لقد سماهم علناً «سماسرة».

أعود فأقول إنه يجب أن تلغوا هذه الرخص وكل ما يتعلق بالكوتا، وأن تبقوا فقط ما يتعلق بالأمور الهامة كالمواد الغذائية والبترول والحاجيات الرئيسية. وإذا أحببتم أن تشجعوا الصناعة وتحموها فليست هذه هي الطريقة، لأن الحماية يمكن أن تأتي بفعالية أكثر عن طريق فرض ضريبة عالية جداً على الذين يريدون الاستيراد من الخارج. هذه هي الطريقة الوحيدة الصالحة.

الإرشاد القومي

عندما أتحدث عن الإرشاد القومي والوزارة المختصة به أرجو أن تتنبه الوزارة الكريمة إلى ضرورة التعاون مع الصحافة اللبنانية تعاوناً مثمراً. أنا لا أرى سبباً لتساؤلكم وقولكم إنكم تريدون أن تعرفوا من أين تأتي موارد هذه الصحف وأنتم تعلمون تماماً أن الدولة لم تقم بتدبير موارد مشروعة لهذه الصحف. ما ضركم لو استفدتم من الأقلام اللبنانية والأفكار اللبنانية من أجل لبنان وفي سبيل الإرشاد القومي؟ بإمكانكم أن تضعوا قواعد واضحة متينة لهذا التعاون بينكم وبين الصحافة اللبنانية فتغذونها وتغذيكم.

لماذا تريد الحكومة أن تنشر في الجرائد بياناً أو بلاغاً أو خبراً أو إرشاداً أو توجيهاً دون أن تدفع أجرة هذا النشر؟ فإمكانكم أن تخصصوا مبالغ محترمة ولا أقول مائة أو مائتي ألف، بل مليوناً ومليوني ليرة. الحمد لله نحن في لبنان عندنا من الإمكانات الثقافية ما يجعل صحافتنا أرقى صحافة في العالم العربي وهو اليوم فعلاً طليعة الصحافة العالمية رقياً وتقدماً. إن أفكارنا يا سيدي هي أرقى أفكار وأقلامنا أحسن أقلام. لكن قبل أن تقولوا إنكم تريدون مراقبة هذه الصحف والتعرف على الموارد التي تغذيها يجب أن تدرسوا أنتم الوضع وأن تعملوا على تأمين الكفاية للصحف ومحرريها. أمنوا للصحافة موارد مشروعة، وهذا حق من حقوقها، فتروا كيف تعتمد الصحافة عندئذ تلقائياً أسلوباً إيجابياً تجاه الدولة، أسلوباً يتجاوب مع جميع رغبات الدولة في الإرشاد والتوجيه الوطني. أرى أن الحكومة لا الصحافة هي المقصرة في هذا الميدان. إن هذا لمن الأمور الحيوية رأيت أن أشير إليه ولكن على عجلة، آملاً أن تهتموا به اهتماماً تفصيلياً كافياً حتى يتم التعاون المثمر بينكم وبين الصحافة اللبنانية.

بقيت عندي بشأن التوجيه كلمة قصيرة ولكنها هامة. يا سادة، إن الدفع الاشتراكي الذي نسمع عنه هذا الدفع ليس خرافة ولكنه قائم من حولنا. وهو دفع خير وأستغرب أن يخشى البعض المخاطر المزعومة التي يعتقدون أن الاشتراكية ستجرها علينا. ومن جدب القول إنه إذا ما عمد بعضهم إلى دفن رأسه في الرمل وقال إن هذا الدفع غير موجود حتى يكون غير موجود. إنه قائم ويدعونا إلى الاعتراف به، فلا يمكن أن نتجاهل وجوده. علينا إذن أن ندرس إمكاناتنا وأن نعالج مشكلاتنا وقضايانا على الأسس التي تقتضيها الأسباب التي من أجلها توجد الاشتراكية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ماذا تطلب الاشتراكية؟ هل تطلب أن نكون كلنا فقراء؟ هل تطلب أن لا يوجد أثرياء في هذا البلد؟ كلا. الاشتراكية تفرض على كل منا العمل لرفع المستوى حتى نصبح جميعنا أثرياء إذا أمكن ذلك.

المهم هو أن لا يبقى في لبنان عامل لا يكفيه أجره أو فقير لا يمكنه أن يعيل عائلته ولا يمكنه أن يتداوى إذا مرض. الاشتراكية تطلب منا أن ننشر التعليم ونعممه، أن نهتم بالعامل والفلاح. ولكن كيف نفعل ذلك في لبنان؟

أرى أنه بوسعنا أن نفاخر العالم بشيء معين. ليس هذا الشيء طبعاً مدينة بيروت، فلكل دولة بيروتها، وقد تكون بيروتهم في الغالب أحسن من بيروتنا. في مصر مثلاً كانت الاسكندرية والقاهرة فيما مضى أهم من بيروت. ولكن الشعب في مصر كان بعيداً كل البعد عن مدنه الغريبة عنه، الأمر الذي فرض توجيهاً خاصاً في الاشتراكية القائمة هناك. أما نحن فتوجيهنا واهتمامنا بالعامل يتطلب منا أن نكف عن اعتبار بيروت مدينة للصناعة.

إن هذا الشيء الذي نفاخر به العالم هو القرى اللبنانية لا مدينة بيروت. نفاخر العالم بهذه القرى اللبنانية النظيفة بأهلها. فالبيت اللبناني في القرية الذي تدخلونه، أجل هذا البيت الذي تدخلونه وترونه متواضعاً فقيراً وممروحاً بالطين أحياناً، ثروته نظافته. في هذا البيت نأكل الزيتون والبيض المقلي والمسلوق بشهية. أهل هذه القرى هم جبابرة لبنان وعمالقة الجبل. هم الذين انطلقوا في العالم فتحوه وعمروه. ولكن ما الذي حدث لهذا البيت اليوم؟ إن أهله يتركونه وينزحون إلى بيروت لدرجة أننا أصبحنا نهتم بالمساكن الشعبية. لماذا هذه المساكن الشعبية؟ ولمن؟ ومن هو اللبناني الذي ليس في قريته قطعة أرض يبني فيها بيتاً؟ أرى يا سادة أن نعود إلى التفكير العملي الا وهو توجيه الصناعات وإخراجها من بيروت إلى القرى اللبنانية. ولقد باشرتم والحمد لله بوضع شبكة الطرق فعليكم أن توصلوا الكهرباء بسرعة للصناعة. باستطاعتكم أن تبنوا محطات جديدة للتوليد أكبر من محطة ذوق مكايل. لا تنتظروا الليطاني، يمكنكم أن تبنوا في أقل من ثمانية عشر شهراً ثلاث محطات كمحطة ذوق مكايل، فتوصلوا الكهرباء للصناعة وترسلوها إلى القرى اللبنانية وتجعلوا أسعار الكهرباء في القرية للصناعة أرخص منها في بيروت، فينشىء صاحب المصنع مصنعه في القرية. وإذا خففتم ضريبة الدخل عن كل صناعة تقوم خارج المدينة وأعفيتم الصناعات في الهرمل مثلاً وفي حدودنا الجنوبية وفي عكار من ضريبة الدخل وأوصلتم الطرق إليها والماء والكهرباء، إنكم إذا فعلتم هذا فما الذي يحصل؟ تذهب تلك الصناعات تلقائياً إلى القرى فيأخذ المصنع عماله من القرية يعملون في المصنع من الصباح حتى الثانية بعد الظهر، ويعملون في حقولهم، فتحتفظ القرية بطابعها اللبناني الصحيح وتتخلى عن بيروت بإمكانكم أن تطلبوا عندئذ من صاحب المصنع أن ينشى في القرية مستشفى صغيراً فيفعل، وملعباً للفوتبول فيقيمه، ومدرسة مهنية فيشيدها، وهذا هو التعاون الصحيح بين الفلاح

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والعامل والمصنع في لبنان، فيعود الازدهار إلى القرى اللبنانية وتبقى بيروت مدينة للعلم والتجارة والسياسة.

هكذا يجب أن يكون التوجيه، ولن يكون يوماً بتقديم ميزانية بأرقام تقابل بين الصادرات والواردات.

أعتقد يا عطوفة الرئيس أني أخذت حصتي من الوقت، وأشكرك يا دولة الرئيس على اتساع صدرك لكلام أتمنى أن يؤخذ على محمله الصحيح وما هو إلا توجيه بناء. وآمل أن يكون كلامي في السنة المقبلة تهنئة لحكومتك، أو أية حكومة ـ لا سمح الله ـ تجلس مكانها، تهنئة تكون نتيجة لعمل مثمر طالبنا به ووجهنا الأنظار إليه.

والسلام عليكم

الرئيس: حضرات النواب المحترمين.

بقي من طالبي الكلام ثلاثة خطباء هم حضرات النواب السادة شارل سعد، الدكتور أمين الحافظ، وبشير الأعور.

أرفع الجلسة إلى الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم لمتابعة البحث بالموازنة بصورة عامة.

الرئيس: استؤنفت الجلسة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور أمين الحافظ.

أمين الحافظ: عطوفة الرئيس.

كنت معتزماً أن أقدم لمجلسكم الكريم دراسة وافية عن موازنة سنة ١٩٦٢. ولكنني أحجمت عن ذلك في آخر لحظة، ذلك لأنني أشفقت على هذه الموازنة. أشفقت عليها لأنني أعتبرها كالطفل اللقيط. فليست الحكومة الحاضرة هي التي وضعتها، ولا الحكومة الماضية أصبحت مسؤولة عنها إلا أدبياً على الأقل.

في الواقع، إن هذه الموازنة كالموازنة الماضية. وكما كنت قد قلت عنها في السنة الماضية، قلت إنها لا تتفق مع روح هذا العهد الجديد الذي تتمتع وتنعم في ظله. إنها نوع من الموازنة التقليدية التي عرفناها منذ سنوات. هذه الموازنة التي لا تنظر إلى النواحي الاجتماعية والتي شدد عليها العهد الجديد تشديداً وافياً، يبعث على الأمل، وما زلنا نرى أن موازنات الوزارات المنتجة موجودة في الخلف، وأن الوزارات غير المنتجة هي التي تتقدم دائماً وتكون في الطليعة. وهذا مما يؤسف له.

لقد سمعت من الزملاء الكرام في هذا الصباح تشديداً على النواحي الزراعية مثلاً. وإشارة إلى نزوح أهل القرى إلى المدن، فهل تعلمون أيها السادة، الموازنة التي خصصت بوزارة الزراعة هذه السنة؟ إنها لا تزيد عن السبعة ملايين ليرة. سبعة ملايين ليرة لوزارة الزراعة، حوالي ثلاثة ملايين ليرة لوزارة الاقتصاد الوطني. ماذا

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

تعني هذه الموازنات؟ ونحن نطالب بإيجاد سياسة اجتماعية تكون مسايرة التيار والركب الحديث الذي نطلب به في هذا الميدان العالمي.

لا أحب أن أطيل في هذا المضمار، وأحب أن أنتقل إلى التقرير الذي وضعه رئيس اللجنة المالية. وكنت أود لو كان موجوداً بيننا الآن.

وضع رئيس اللجنة المالية تقريراً يهنأ عليه لأنه كان فعلاً تقرير، بذل فيه جهداً كبيراً. ولعل أهم فقرة وردت فيه هي الفقرة المتعلقة بتطور النمو الاقتصادي وبالدخل القومي في لبنان. يقول التقرير:

«لبنان لا يزال في طور النمو الاقتصادي ولم يصل بعد إلى مستوى البلدان المتقدمة لأن معدل الدخل السنوي للفرد الواحد يبلغ ٣٧٥ دولاراً فقط، في حين أن هذا المعدل يفوق الخمسمئة دولار في البلدان المتقدمة» أي لكي تصبح بلادنا في عدد البلاد المتقدمة يجب أن يكون الحد الأدنى للدخل الفردي فيها خمسمئة دولار في السنة. ونحن ما نزال في رتبة ٣٧٥ دولاراً.

ثم يضع في التقرير مخططاً يقول فيه: إنه في نهاية عدة سنوات سوف يصل لبنان إلى هذا المستوى.

إنني مع تقديري لهذه الأرقام أود أن ألفت نظره إلى أن زيادة الثروات في عصرنا الحديث لم تعد هي الشغل الشاغل فقط لأهل الاقتصاد والسياسة. إن الشغل الشاغل، إلى جانب زيادة الثروة هو حسن توزيعها، على الطبقات المختلفة وعلى مختلف المناطق، أي أن هذه الثروة التي نجدها الآن في لبنان تنبع أكثر ما تنبع، من منطقة واحدة وقد تكون ليس فقط بيروت، ولا أقول بيروت بل أقول حي المرفأ في بيروت، حي المرفأ الذي تمر به الثروات العالمية مرور الكرام ثم تخرج منه بسلسلة عالمية تترك فيه بعض البقايا وإن كانت جسيمة بالنسبة للبنان ولكن إشعاع هذه الكمية الباقية قد لا يتعدى حدود مدينة بيروت إلا إلى بعض مناطق الاصطياف المحيطة ببيروت، والتي نجد بعض آثارها في الحركة العمرانية التي نجدها في حي رأس بيروت مثلاً.

هذه هي إمارات الازدهار التي نراها في بلادنا والتي تنعم بها. لكن توزيع موارد الرزق، وأهمية موارد الرزق يجب أن يكون أكثر عدالة. يجب أن يتحقق، على الأقل، توازن بين موارد الرزق الآتية من التجارة والخدمات، وبين موارد الرزق الناتجة عن الزراعة والصناعة. ولكن، ننظر إلى الموازنة فنجد أن تشجيع الزراعة وتشجيع الصناعة ما زال في مستهل حياته أو في بدايته.

هناك نقطة ثانية وردت في تقرير رئيس اللجنة المالية أود أن أشير إليها. هذه النقطة هي أن النظام الضرائبي في البلدان المتخلفة، يتميز بخاصتين لا مفر منهما، الأولى، كونه خفيف الوطأة على جميع المكلفين فيساعد بذلك كثيراً على نمو الاقتصاد القومي. والثانية، كونه مبنياً بالدرجة الأولى على الضرائب غير المباشرة، لأن تحصيل الضرائب المباشرة بصورة مرضية يتطلب إدارة راقية بنظمها، وعقلية متطورة لدى جميع المواطنين بما فيهم الموظفين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اسمحوا لي يا سادة أن أقول إن هذا الخطر كل الخطر، لأنه تكريس لفكرة الضرائب غير المباشرة، ولأنه اعتراف صريح بأن بلادنا سوف لا تترقى إلى درجة أن يكون موظفوها وإداراتها قادرة على أن تفرض ضرائب مباشرة، وفي هذا الحيف وعدم العدالة. نحن نريد الضرائب المباشرة قبل كل شيء، ونريدها أن تكون خفيفة. وهذا صحيح، ولكننا نرفض أن تكون معدومة أو في شبه المعدومة.

وإذا نظرنا واقعياً إلى الضرائب المباشرة نجد أنها شبه معدومة. ولماذا؟ لأن الضرائب المباشرة يجب أن تفرض على الأغنياء والأثرياء، لا على أصحاب الدخل المحدود. والأغنياء والأثرياء لا يؤدون من الضرائب شيئاً مذكوراً، أو أكاد أقول وأنا مطمئن، أنهم لا يؤدون شيئاً البتة. وهذا ما لا نريده أبداً.

إن في هذه الفقرة التي وردت في التقرير تكريس للضرائب غير المباشرة، نرفضه رفضاً باتاً.

ويتساءل التقرير: هل الطريق الفضلى هي فرض ضرائب جديدة وزيادة معادلات الضرائب الحالية، أم هي، بالعكس، في إيجاد نظام ضرائبي عادل وخفيف الوطأة على جميع المكلفين؟

وأنا لا أجد أي تضارب في الحالتين. بل إن الضرائب الجديدة وزيادة معدلات الضرائب الحالية قد تكون في نفس الوقت ضرائب عادلة وخفيفة الوطأة، لأننا نريد ضرائب خفيفة الوطأة، ولكننا نريدها أن تفرض على الناس الذين فعلاً تتحقق عليهم الضرائب. نريدها خفيفة الوطأة، ونريد كلمة خفيفة الوطأة أن تنتقل من صيغتها الأدبية إلى صيغتها الحقيقية الواقعية أي أن يعطى مقياساً لما هو خفة الوطأة هذه. ماذا يعنون بكلمة خفيفة الوطأة؟ هل يعنون بأن تكون معدومة؟ هل يعنون بأن تكون قليلة؟ أم يعنون بأن تكون أقل منها في غيرها من البلدان لكي تكون الأموال قادرة على الاستثمار؟ هذا ما نريد أن نعرفه.

إذن، فيما يتعلق بالواردات نريد أن تأتي هذه الواردات من الضرائب المباشرة ونريد أن تكون هذه الضرائب المباشرة تصاعدية بالمعنى الحقيقي، ونريد أن تفرض على من تستحق عليهم هذه الضريبة.

وعندما يقولون إن الإدارة الحكومية لن تستطيع أن تجبي الضرائب المباشرة جباية كلية نتساءل عندئذ ماذا فعلوا بهذا الوقت وبهذه الأموال التي أنفقت على الإصلاح الإداري، هذا الإصلاح الذي كانت الغاية منه جباية الضرائب، والذي وجد لكي يقيم الحق والعدالة.

والواقع أننا كنا ننتظر موازنة من نوع آخر. كنا ننتظر موازنة كما وعدنا بها وزير المالية السابق موازنة تقدمية ديناميكية، فأين هي هذه الموازنة الموعودة، الموازنة العلمية يجب أن تعتمد على ثلاثة أحوال: يجب أن تعتمد على العنصر الفني، وعلى عنصر القيادة وعلى واردات كافية.

أما العنصر الفني، فيتطلب كفاءة ممن يضعون الموازنة، أما عنصر القيادة فأعني به أن تضع الدولة سياسة تربوية، وسياسة اقتصادية، وسياسة اجتماعية، وسياسة زراعية، إلى آخر ما هنالك، وأن تدفع بهذه السياسات في الوقت المناسب، وقبل فترة كافية لكي يكون عند من يضعون الموازنة الوقت الكافي ليضعوا موازنة تقدمية حديثة. وهذا ما لم يحدث حتى الآن. إذ ليس هنالك اليوم سياسة تربوية أو اجتماعية أو زراعية الخ.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وإذا أتينا إلى الموازنة نفسها نجد أن موازنتنا هذه السنة ـ واجب أن أعلن ذلك ـ موازنة عاجزة هناك عجز في الموازنة. ودليلي على ذلك أن الواردات العادية لا توازي النفقات العادية بل لقد احتجنا إلى أموال، واردات الموازنة ٣١٨ مليون ليرة، ونفقاتها ٣٣٠ مليون ليرة، الفرق: ثلاثة ملايين ونصف للإنعاش الاجتماعي، ستة ملايين للطرقات، مليون للسياحة ومليون متفرقات. يؤخذ ٣ ملايين من تقديرات الواردات والثمانية ملايين تؤخذ من أين؟ ستؤخذ من مال الاحتياط، وهذا معناه بالعربي الفصيح عجز في الموازنة، ولذلك فإن زيادة الواردات أمر ضروري، وزيادة الواردات تأتي من الضرائب المباشرة، من الضرائب العادلة والخفيفة الوطأة، نريدها أن تكون ضرائب خفيفة الوطأة وعادلة وجديدة لأنه ليس هناك فرق بين الجديدة وبين العادلة بل إن الجديدة يجب أن تكون عادلة.

أنتهي من ذلك إلى القول بأني آمل في ظل هذه الحكومة الجديدة أن نهيىء لسنة ١٩٦٣ موازنة تبنى على أسس جديدة وتقدمية تراعي التطور الاجتماعي الذي نصبوا إليه والحياة الاجتماعية، والثورة الاجتماعية التي نتمناها والتي قال بها العهد. ولذلك إلى العام القادم بموازنة حقيقية تقدمية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ شارل سعد.

شارل سعد: دولة الرئيس، زملائي الكرام،

يظهر أن الهيئات التي تضع مشاريع الموازنة لم تتمكن بعد من الاهتداء إلى مخطط جديد تخرج به عن تقليدها السابق، وقد سمعنا منذ بضعة أيام من رئيس لجنة التربية عن إمكان الوصول إلى هذا المخطط الجديد في آذار المقبل. وهذا لا يمنعنا من إبداء ملاحظات على المآخذ التالية:

إن هذه الموازنة أيها السادة بنيت، كما يبدو، على توزيع حصص مئوية معينة لكل من الوزارات. كما جاء في هذه الموازنة الحالية، وإن كنت أود أن أحصر كلمتي في موازنة التربية الوطنية، إلا أنني أشير بوجه عام إلى أنني من المحبذين لأن تعمد الحكومة إلى درس جميع الإمكانات لزيادة واردات الخزينة حتى تتمكن من تنفيذ مشاريع الإنشاء والإنتاج. ولا شك أن زيادة أرقام الموازنة العامة التي يعتقد البعض أنها تؤدي إلى إرهاق المكلف بدون جدوى هي في الحقيقة مصدر ازدهار وحيوية اقتصادية للبلاد. اللهم إذا كانت هذه الزيادة في أبواب المشاريع والإنشاءات الإنتاجية، لا في أبواب الرواتب وحسب.

أما فيما يختص بموازنة التربية الوطنية بالذات فالذي يبدو أن نسبتها المئوية إلى مجموع الموازنة يتراوح بشكل محدد بين ١٢ و١٣ بالمئة وكأن هذا التحديد لا يعني إلا الحد من نشاط وزارة التربية، هذا النشاط الذي هي بحاجة إليه لا سيما في هذه المرحلة التي تتجه فيها الدولة إلى رفع مستوى التعليم وتعزيز التعليم المهني وتوسيع الجامعة اللبنانية وفتح دور جديدة للمعلمين. وقدمت لجنة التربية الوطنية إلى وزارة التربية مشروعاً يرمي إلى زيادة نصيب وزارة التربية إلى ما لا يقل عن عشرين بالمئة من مجموع الموازنة. ومع أن الاقتراح نال موافقة وزير التربية السابق إلا أننا

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

لم نلحظ أثراً لهذا الاقتراح في الموازنة الجديدة.

أيها السادة، إن وزارة التربية تعاني نقصاً في جميع أجهزتها، من الإدارة إلى التفتيش، إلى التوجيه، إلى المساعدات والمنح التي يجدر بالحكومة أن تعيرها المزيد من الاهتمام.

وأما الجامعة اللبنانية فأعتقد أن الشعور بضرورة تعزيزها وزيادة فروعها حتى تصبح لائقة بمستوى لبنان الثقافي أصبح من الأمور المسلم بها وليس يخفى ما يحتاج ذلك من بذل النفقات للتأسيس والاستمرار.

وهنالك ناحية الفنون الجميلة. ولبنان اليوم في فجر نهضة فنية تحتاج إلى رعاية الدولة حتى تتوفر لها أسباب النمو والإنتاج القيم فيما بعد. ولست أستفيض في الحديث عن إهمال الدولة في تشجيع الأديب والكاتب والعالم، وهي لو أرادت أن تحذو حذو الدول الراقية لاحتاجت إلى مبالغ إضافية جديدة، فضلاً عن نفقات الإدارات اللازمة لذلك. وليس لهذا كله وجود في الموازنة الحالية إلا النزر اليسير.

وهناك ناحية مهمة تابعة لوزارة التربية. وهي مديرية الآثار التي تعتبر بحق، عصباً اقتصادياً وحضارياً حساساً بالنسبة إلى لبنان، الذي يتوق إلى أن يصبح بلداً سياحياً مرموقاً.

إن الكنوز المطمورة في أرضنا اللبنانية، بالإجمال، تحتاج إلى طاقات مادية وعلمية لإظهارها وهي وحدها كفيلة بالارتفاع بمستوى لبنان السياحي وكنت قد اقترحت أن تنشىء الدولة معهداً لتعليم البحث عن الآثار حتى يكون لنا عدد من الاختصاصين لنتمكن من نبش آثارنا بسرعة تمكننا من استغلالها استغلالاً سياحياً.

أيها السادة، إن هذه المشاريع التي أشرت إليها لماماً، تبدو كلها من الأهمية في مستوى واحد، وأننا نحتاج إلى المباشرة بها بسرعة إذا أردنا أن نخدم لبنان من الناحية العلمية والتربوية، أو من النواحي الحضارية والاقتصادية بشكل متكامل. إن كل مبلغ ينفق في محله، في مجالات التربية والتعليم، لا بد أن يؤتي ثماره خيراً عميماً على لبنان.

لذلك أرجو أن ننظر إلى تعزيز حصة التربية الوطنية وزيادة نسبتها المئوية إلى مجموع موازنة الدولة حتى تتمكن وزارة التربية الوطنية أن تقوم بهذه الأعباء الملحة الملقاة على عاتقها الآن. على أن لا تقل هذه الحصة عن عشرين بالمئة من مجموع الموازنة. وأترك لسائر الزملاء أن يبحثوا في الأبواب الأخرى حسب اختصاصهم ومجالات اهتمامهم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بشير الأعور.

بشير الأعور: سيدي الرئيس، أستميح الرئاسة عذراً إن أنا تطرقت في بدء كلامي، إلى قضية لا تتعلق بالموازنة. وإذا كنت أتطرّق إلى هذه القضية فلأنني أعتقد أنها بالغة الأهمية، ليس بالنسبة للمجلس وحسب، بل بالنسبة للحكومة أيضاً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

نحن نعلم ونسلم أن نظام الحكم القائم في هذا البلد إنما يرتكز إلى المجلس النيابي. فالحكومة منبثقة عن المجلس، والحكومة إنما تعمل بثقة المجلس وتحت رقابته. وكل معول تهديم يوجه إلى المجلس النيابي إنما يوجه بالنتيجة إلى نظام الحكم القائم في هذا البلد، والذي لم نرض في الماضي، ولن نرضى في المستقبل عنه بديلاً.

قرأت، هذا الصباح، تصريحاً لأحد وزرائك يا دولة الرئيس، تصريحاً تناول الأوضاع بصورة عامة، وأنا لا أناقش الوزير الذي صرح رأيه في السياسة اللبنانية، وفيما إذا كانت حقيقة يجب أن ترتكز إلى الزعامات أم لا. إنما الذي يعنيني، كنائب، هو أن أقول: إنه لا يجوز لوزير هو، في نفس الوقت نائب، ويحكم باسم هذا المجلس. أن يقول، إن هذا المجلس هو مجلس مهاترات. لأنني وأقولها صريحة، إذا كان هذا المجلس مجلس مهاترات، فما هو الوصف الذي يمكن أن نغدقه على الحكومة، وبصورة خاصة، على الوزير الذي أعطى هذا التصريح، وهو نائب منا.

يا دولة الرئيس، عندما اجتمعنا إلى معالي وزير الخارجية في جلسات متعددة لفتنا نظره إلى كثرة التصاريح التي تصدر عن الوزراء، خصوصاً فيما يتعلق بالحالة القائمة في لبنان. وقلنا إن الحكومات الواعية، التي تعمل لمصلحة بلدها، لا تصرح بهكذا ظروف، إلا بما يشيع الاطمئنان في نفوس المواطنين، وإن كل تصريح يشيع القلق في نفوس المواطنين إنما هو ضربة توجه إلى البلاد.

ومع ذلك، فإننا لا نزال نقرأ في كل يوم، وفي كل صحيفة، تصريحات لبعض السادة الوزراء لا تنسجم مع بعضها البعض، وكثيراً ما تتناقض مع سياسة الحكومة ومع السياسة التي اعتمدتها البلاد.

فرجائي إليك يا دولة الرئيس، وأنت المسؤول عن سياسة الحكومة، وأنت بالنتيجة، مسؤول عن كل تصريح يدلي به أي وزير كان، أن تحزم أمرك، وأن تقرر مع السادة وزرائك مصلحة البلاد، في الظروف الحاضرة، تقضي بالتقليل من التصاريح وأن يمتنع كل وزير عن الإدلاء بأي تصريح كان إلا إذا كان هذا التصريح يمثل، حقيقة، سياسة الحكومة ويؤدي إلى تطمين اللبنانيين في الظروف الحاضرة.

بعد هذه الكلمة التي كنت أود لو أن ضميري كنائب، كان يمسح لي بأن لا أتفوه بها، انتقل إلى موضوع الموازنة.

جميعنا نعلم أن الموازنة هي مرآة لسياسة الحكومة في شتى مجالات نشاطها. فإذا حاكمنا الموازنة الحاضرة، على هذا الأساس، وجب علينا أن نقر ونعترف أن لهذه الموازنة بالنسبة للموازنات السابقة الكثير من المميزات والحسنات، فعندما نقرأ أبواب هذه الوازنة، خصوصاً الأبواب

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الإنشائية، نلمس لمس اليد، ان الحكومة قد بدأت فعلاً بتنفيذ السياسة الإنشائية التي طالما وعدنا بها منذ مدة طويلة. فهنالك الاعتمادات الكافية لتعميم شبكة الطرقات، ولتعميم الكهرباء ومياه الشفة في القرى اللبنانية، وجميعنا نعرف ما لهذه المشاريع من الأهمية في حياة اللبنانيين عامة، وفي حياة القرويين بصورة خاصة.

وهنالك أيضاً اعتمادات لمشاريع الري. هذه المشاريع التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وبالنتيجة إلى رفع مستوى المزارع اللبناني الاجتماعي والمالي.

إنما مع كل ذلك، فإن موازنتنا، إذا أردنا أن نحاكمها، ليس فقط على أساس الموازنات السابقة، بل على أساس ما يجب أن تكون عليه الموازنات، فإنني أتبنى، من هذه الجهة، جميع الانتقادات التي وجهها إلى الموازنة الزملاء الذين سبقوني إلى التكلم عنها وبصورة خاصة الأستاذ أمين الحافظ. وأكتفي بهذا القدر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: عطوفة الرئيس، سادتي الكرام.

ما كنت من طالبي الكلام لولا أنني استمعت صبيحة هذا النهار، وفي الجلسة التي سبقت هذه الجلسة، إلى ملاحظات الزملاء الكرام وكلها ملاحظات قيمة منبثقة عن روح بناءة، وما كنت لأتكلم لولا أن المناقشة أوشكت أن تنتهي. فأرجو، ونحن نقفل باب المناقشة في الموازنة بصورة عامة، أن نعود إلى قرارة أنفسنا، ونتساءل عن مجمل ما قيل في هذه الموازنة. ونسأل سؤالاً قد يبدو غريباً هل نحن جادون فيما نطلب من الحكومة؟

هناك من شكا، وهو على حق، بأن هذه الموازنة، مفقود منها ما كان يمنينا به معالي الشيخ موريس الجميل، من ميزات الانطلاق والتحرك والديناميكية والتجدد.

وثمة من شكا أيضاً، وهو على حق، من أن هذه الموازنة، لا تحقق للبلد ما يصبو إليه في الحقل الاجتماعي، والركب الحضاري، ولكن أعود وأسأل. هل نحن جادون فيما نطلب ونقول؟

أيها السادة، يجب أن نعود إلى ما هو أثبت من الطلبات، وإلى ما هو أدل من الوعود التي نقطعها على أنفسنا حكومة ومجلساً أمام الشعب. يجب أن نعود إلى الأرقام. فإذا راجعنا مشروع قانون قطع الحساب لموازنة سنة ١٩٦٠ يتبين لنا أن مجموع الواردات الحاصلة سنة ١٩٦٢ بلغت ٤٥٢ مليون ليرة لبنانية مع المأخوذ من الاحتياط. أما النفقات المصروفة فلم تبلغ سوى ٢٤٣ مليون ليرة لبنانية، أي أن هذا المجلس أجاز للحكومة صرف ما ينوف على الأربعين حكومة في ظرف عشرين سنة، ولكن الأوضاع الاقتصادية والمالية بقيت سليمة، ليس بفضل الحكومات، إنما بفضل الإدارة التي قوامها من كبار الموظفين وكبار القضاة والعسكريين. فطالما أنه ليس في لبنان، المسعى والمجهود الكافي لتحسين أوضاع الإدارة اللبنانية، وطالما أننا لا نولي الإصلاح

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الإداري العناية الكلية التي يستحقها، يستحيل على أية حكومة، مهما كانت مقدرة رجالها أن تقوم بأعباء الموازنات.

أستحلفك يا دولة رئيس مجلس الوزراء، بأن تعتني بناحية الإصلاح الإداري التي حرمت أنا شرف توليها، لأننا سنعود في السنة المقبلة ونحن كما كنا إن لم نعر هذه الناحية من نواحي السياسة اللبنانية حق قدرها من العناية والاهتمام.

يا دولة الرئيس، إنني أتوجه إليك، لأنك أبليت بلاء حسناً في المرحلة الأولى التي وضعت فيها الإصلاح الإداري على أسس متينة. وقد عملت بما وجهت نحوه ممن خطط هذا الإصلاح الإداري وحسناً فعلت، ولكن لا يكفي أن ننشىء الأجهزة لحماية الموظف ضد المؤثرات السياسية، علينا أن نطبق، في القطاع العام، تلك الأساليب التي طبقها اللبناني في القطاع الخاص. علينا أن نعتمد على الأساليب الحديثة في تنظيم العمل الذي جعل لبنان في طليعة الأمم في الشرق والغرب من حيث مجهوده الشخصي في الصناعة والتجارة. علينا أن ندخل هذه الأساليب وهذه الأصول في القطاع العام، في الإدارة العامة. لقد أنهينا مرحلة إبعاد السياسة، نوعاً ما، عن الإدارة، ولكن، أين نحن من تحقيق اللامركزية؟ تلك اللامركزية الواسعة التي كانت هدفاً أساسياً للإصلاح الإداري والتي كانت البلاد ترجو من ورائه إيصال نعم الدولة إلى الدساكر في أقصى حدود البلاد. أين نحن من هذه اللامركزية؟ وأين نحن من التقارير العديدة المتعددة التي وضعت لتحسين أوضاع الإدارة والتي لغاية الآن، مع الأسف، لم تنفذ؟

إنني أحببت أن أشدد على هذه الناحية لأن على الإصلاح الإداري يتوقف شيء قد يكون أهم من كل هذا، وهو إيمان الموظف اللبناني في أن هذه البلاد قابلة للتقدم. لقد جاءت، في لبنان، كل حركة سياسية باسم الإصلاح، ولكن مرت السنين وهبت الأرياح وبقيت حالة الموظف هي هي، أما هذا العهد الذي فيه ولأول مرة، وضع الإصلاح على أسس علمية مدروسة، لا يجب أن ييأس من نعمة الموظف اللبناني. هذا الموظف، الذي يقول البعض ان عقيلته لا تزال بالية، وأنا أقول لكم إن هذا الموظف مفطور على الذكاء، هذا الموظف واع تماماً لمصالحه، فلما كان تعيينه، وكان صرفه، وكان ترقيه مرتبط بهذا وذاك من الزعماء، كان الموظف، بطبيعة الحال، مستزلماً. أما اليوم وقد أنشئت جميع الأجهزة اللازمة لكي يعين الموظف على أساس الكفاءة والمقدرة فقد أصبح الموظف مستقلاً بعمله، ولكن هذا لا يكفي، فالموظف يعيش في جو من العمل، يختلف في بعض الإدارات، فإما أنه يعمل في دائرة هي صورة مصغرة عن الفوضى القائمة في بعض الإدارات فتكون نتيجة عمله الفوضى وعدم الإنتاج، وإما أنه يعمل في دائرة رصينة منظمة فيؤدي للإدارة أحسن النتائج.

وكي لا يخيب أمل الموظف، يقتضي على الحكومات أن تسرع في ما بدأت به من أعمال خيرة في

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هذا الحقل. وإني أرجو من دولة الرئيس أن يعير هذا الموضوع اهتمامه الشخصي لأنه هو الذي رافق هذه القضية منذ بدايتها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور عزيز عون

عزيز عون: حضرات الزملاء الكرام،

لا تستغيب مستغاب ولربما من قال شيئاً قيل فيه بمثله. ما كنا نأمل أن ينتقد الأستاذ بشير الأعور وزيراً له احترامه وكرامته إن الوزير الذي وجه إليه الأستاذ بشير الأعور سهام النقد لم يتعود يوماً أن يرسل الكلام جزافاً، ولم يتعود أن يحيد عن جادة النظام والحق. بل هو الذي يحترم نفسه ويحترم زملاءه ويحترم الحكومة التي ينتسب إليها وكل إنسان يعرفه أنه رجل مثالي في أخلاقه، في تصرفاته، في تجرده. رجل نحن وسوانا يعترف ولبنان أيضاً يعترف أنه لبناني صميم يزن كلامه قبل أن يتكلم.

ونأمل، إذا كان حقيقة، ورد عبارة لا تعجب الأستاذ بشير، أن يتفضل ويعرضها أمام الوزير لعله يجد لها الأسباب التي تبرر ورودها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور ألبير مخيبر.

ألبير مخيبر: عطوفة الرئيس،

يجد الإنسان نفسه في وضع يصعب معه التكلم عن الموازنة في هذا الظرف الدقيق، وكما قال بعض الزملاء في صبيحة هذا اليوم إن الإنسان منجذب نحو الاستقرار السياسي، ونحو إنهاء هذه الأزمة وإرجاع الثقة إلى الناس في الداخل والخارج. لهذا، فإن هذا الجو السياسي نزع الأولية عن درس هذه الميزانية التي لا تختلف بشيء من ميزانية العام الفائت.

وهناك سبب آخر لعدم الدخول في مناقشة هذه الميزانية بالتفصيل، وهذا السبب هو أن المناقشة التي ناقش بها الزملاء موازنة العام الفائت والملاحظات التي أوردوها بشأنها يومئذ لم نر لها أثراً في هذه الموازنة. فلو تصفحنا موازنة هذا العام لوجدنا أن لا توجيه فيها. وأقصد بالتوجيه، أن الحكومة عندما تتقدم من المجلس بميزانية ما، يشعر النائب أن الحكومة ساعية وراء هدف معين، فتقول أوجه بهذه الميزانية اهتمامي إلى الحقل الزراعي، أو إلى الحقل الصناعي، أو إلى الحقل التجاري، وإذا بهذه الميزانية خلو من التوجيه ومن التصميم ومن التخطيط. وأزيد على ذلك، ان الحكومة تكلفت حتى الآن، أكثر من مليون ليرة على بعثة ايرفد، وإذا تصفحنا، بكل بساطة، التقرير الأولي للأب لوبريه نجد أنه يقول: «بالرغم من جميع الظواهر، خمسون بالمئة من الشعب اللبناني يعيش من الزراعة». وإذا بنا نجد الحكومة تتجمد، منذ سنوات، في الحقل الزراعي فلا ترصد في موازنة وزارة الزراعة سوى مبلغ لا يزيد عن السبعة عشر مليون ليرة. فأنا أتساءل، ماذا ينفع الخبراء، ولماذا نستقدم الخبراء، وما الفائدة من وراء متابعة الأب لوبريه دروسه؟ إذا كنا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لا نجد لهذه الدروس انعكاساً في الميزانية؟ وأنا أسأل دولة رئيس الحكومة الذي بإمكانه أن يجيب أن هذه الميزانية ليست من وضعه. ولكنني كنائب اعتبر أن الحكومات تتابع وكلها إمداد لبعضها البعض ولست أرى فرقاً بين هذه الحكومة والحكومة التي كانت تحكم بالأمس، ولهذا فإني أسأل دولة رئيس مجلس الوزراء. لماذا تبقى موازنة الزراعة على هذا القدر الهزيل بعد أن ثبت من تقارير الخبراء أن خمسين بالمئة من اللبنانيين يعيشون من الزراعة؟

وهنالك مشاكل دولية لا بد وأن يتأثر بها لبنان. وقد جاء على ذكر هذه المشاكل، هذا الصباح، الأستاذ إميل البستاني فإن لم تدرس الحكومة هذه العضلات وتجد لها العلاج اللازم فإن الظرف سيفوتها وسيأتي يوم يكون هذا الدفق إنذاراً بثورة اجتماعية لا تتمكن هذه الحكومة ولا غيرها من الحكومات اللبنانية أن تقف بوجهها.

هنالك، يا دولة الرئيس، أربع مشاكل في بلادنا، طرحتها الحكومة جانباً.

المشكلة الأولى ـ مستقبل رأس المال.

والمشكلة الثانية ـ الاشتراكية.

والمشكلة الثالثة ـ البطالة.

والمشكلة الرابعة ـ الإنتاج.

ففي حقل البطالة لم تعمل الحكومة شيئاً يحد من البطالة. وفي حقل الإنتاج، كان المجلس واللجنة الخارجية طلب من الحكومة في العام الفائت، وكنت يا سيدي الرئيس، رئيساً للجنة الخارجية، أن تتدبر الحكومة أمر مشروع يعمر قسماً من الجنوب وأعني به مشروع نهر الحاصباني لم نجد أثراً لهذا المشروع في الميزانية.

وأما في حقل التجارة الخارجية، فميزان التجارة اللبنانية لا يزال في عجز بين الصادرات والواردات. وكان هذا المجلس واللجان المختصة قد درست مشاريع هامة، خاصة فيما يتعلق بتجارتنا مع إفريقيا. وحتى الآن لم نر مشروعاً واحداً تقدمت به الحكومة على الأقل للمحافظة على التجارة التي يقوم بها الأفراد اللبنانيون في البلدان الإفريقية.

وهناك أيضاً مشروع الضمان الاجتماعي الذي صرحت الحكومة مراراً أنها ستتقدم به إلى هذا المجلس، وللآن لم نر له أثراً.

كذلك قانون العمل، وغيره من المشاريع التي تتطلب اهتماماً جدياً، خصوصاً فيما يتعلق بالمشاكل التي أوردتها على مسامعكم يا دولة الرئيس، وبنوع خاص ما يتعلق بالإنتاج والبطالة. وقد كان بإمكان رئيس الحكومة وهو صاحب مشروع نهر الحاصباني أن يتقدم إلى المجلس بالاعتمادات المالية اللازمة للقيام بهذا المشروع.

وآمل أن تقوم الحكومة، في العام المقبل، بتنسيق الموازنة وتقديم حلول لهذه المشاكل كي لا

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

يفوتها القطار.

الرئيس: انتهينا من طالبي الكلام في المناقشة العامة. والكلمة الآن لحضرة رئيس لجنة المالية والموازنة.

رئيس لجنة المالية والموازنة: حضرة الرئيس المحترم،

سمعت أثناء هذه المناقشة العامة، وكان مستواها عالياً، والحمد لله، سمعت كلمة عجز في الموازنة وردت على لسان بعض الزملاء. فمن واجبي أن أبين وأصرح أن لا عجز في موازنة الدولة على الإطلاق، بل بالعكس هنالك مبالغ زائدة تعود سنوياً إلى مال الاحتياط، وتمكننا من تنفيذ الأعمال الإنشائية.

إن الموازنة يجب درسها على مرحلتين، المرحلة الأولى عند إقرارها، والمرحلة الثانية بعد تنفيذها.

فالمرحلة الأولى توجب إيجاد توازن بين النفقات المقدرة والواردات المقدرة. وتراعي موازناتنا العامة والملحقة دائماً قاعدة التوازن المطلق، أي أن الواردات تبلغ تماماً قيمة النفقات المقدرة. إذاً، لا يوجد في كل الموازنات، عند مرحلتها الأولى لا زيادة ولا نقصان، لا عجز ولا زيادة، لأن هناك توازن دائم.

أما في المرحلة الثانية، أي بعد تنفيذ الموازنة وهذا هو الأهم، نرى في قطع حساب الموازنات نرى أن هنالك زيادة في الواردات على النفقات. فيكون عندئذ قد تجمع لنا مال نسميه مال الاحتياط ونستعمله، كما قلت لتنفيذ المشاريع الإنشائية ولإعطاء سلفات للمصالح المستقلة.

وإذا أخذنا مجمل واردات الدولة، ومجمل نفقاتها المصروفة فعلاً يمكننا القول جازمين أن ليس هنالك أي عجز، بل العكس، هنالك زيادة، وزيادة ملموسة محترمة في نهاية كل سنة، وفي سنة ١٩٦١ أيضاً. فالكلام عن وجود عجز في الموازنة كلام خاطىء جداً. أرجو الزملاء الكرام أن لا يستعملوا هذه العبارة، لأن كلمة عجز تسيء إلى وضعنا المالي وإلى سمعة الدولة المالية.

ومن جهة ثانية أريد أن أجيب باختصار على ما قاله الزميل الكريم الدكتور أمين الحافظ بشأن الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

أيها السادة، لقد قلت في تقريري ان علماء المال والاقتصادي الذين درسوا أوضاع البلاد المتخلفة خلصوا إلى القول ان النظام الضرائبي في البلاد المتخلفة مبني بالدرجة الأولى على الضرائب غير المباشرة. وهذا واقع لا يمكن أن ينكره أحد وهذا الواقع مبني على معطيات علمية، لأن البلاد المتخلفة بحاجة إلى أموال تنفق على مشاريعها الإنشائية. ولكي تجمع هذه الأموال يجب أن تكون الضرائب خفيفة الوطأة وبصورة عامة، غير مباشرة أي سهلة التحقيق لتأتي هذه الأموال وتغذي المشاريع الإنشائية وتزيد الإنتاج الوطني، وبذلك تتقدم البلاد تدريجياً إلى أن تصل إلى مستوى البلاد المتقدمة. هذا من الوجهة العلمية الاقتصادية.

أما القول إن الضرائب المباشرة هي عادلة ويجب أن تفرض علس جميع المكلفين خاصة على

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الأغنياء، بصورة تصاعدية، والضرائب غير المباشرة هي غير عادلة. فقد قلت في تقريري بهذا الصدد ان النظام الضرائبي عندنا يجب أن يكون عادلاً ومعتدلاً، خفيف الوطأة على جميع المكلفين، لأننا حتى اليوم، لم نصل بعد إلى مستوى البلاد المتقدمة لأنه يعبر بلد متقدم البلد الذي يكون فيه معدل الدخل الفردي خمسمئة دولار على الأقل، في حين أن هذا المعدل لم يبلغ في لبنان أكثر من ٣٧٥ دولاراً في السنة لذلك نحن لا نزال في طور التقدم والازدهار. وسنصل قريباً إن شاء الله إلى هذا المستوى فيمكنا عندئذ أن نطبق في بلدنا نظام الضرائب المباشرة كما تطبقه البلدان المتقدمة.

الرئيس: حضرة الزملاء المحترمين، لدى الرئاسة ثلاثة مشاريع قوانين معجلة مكررة يجب أن نصدقها في هذه الجلسة. وهناك أيضاً مشروع قانون بقطع حساب موازنة عام ١٩٦٠ يجب تصديقه

الكلمة الآن لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون اده

ريمون إده: عطوفة الرئيس،

لي الآن ملاحظة واحدة بخصوص مشروع قانون الموازنة. أود أن ألفت نظر رئيس لجنة المالية والموازنة، طالما أن وزير المالية قرر أن لا يتكلم خلافاً للتقاليد البرلمانية، لذلك أعتذر منه وأوجه كلامي إلى رئيس لجنة المالية والموازنة.

كما تعلم ان مشروع الموازنة قانون فالمادة الأولى من هذا المشروع تنص على الواردات والنفقات. وأقرأ فيها هذه العبارة «تقدر واردات الموازنة العامة والموازنات الملحقة بمبلغ أربعمئة وثمانية ملايين وتسعمئة وسبعين ألف ليرة، وتقدر النفقات بنفس المبلغ. ولكن، أقرأ في الجدول الإجمالي لنفقات وواردات الدولة والموازنات الملحقة ان الواردات تبلغ كذلك أربعمئة وثمانية ملايين وكذلك النفقات تبلغ ذات المبلغ.

إنما لأول مرة ترد في قانون الموازنة كلمة ملاحظة. وبموجب هذه الملاحظة يدفع مبلغ مليونين وسبعمئة ألف ليرة من الرقم الإجمالي فألاحظ أنه بسبب التخفيض يوجد فرق بين الواردات والنفقات الحقيقية المذكورة في الموازنة. أعتقد أن هنالك خطأ إلا إذا كان هنالك تفسير لم أتمكن من فهمه شخصياً. ومع هذا وكله فإني أعتقد أنه يجب أن نصوت على الأرقام الحقيقية. فإذا كان قد أصبح الرقم أربعمئة وستة ملايين فإنني أنتظر تفسيراً لهذا الإشكال من حضرة رئيس اللجنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

رئيس اللجنة المالية: إن الزميل الأستاذ ريمون اده على حق فيما قاله. بالنسبة للمجموع الذي أورده، أي مجموع الأربعمئة وثمانين ملايين ليرة. هناك فرق، كما قال حضرته بين حقيقة النفقات والواردات المقدرة. لأن في الموازنة العامة اعتماد مساهمة الدولة في قسم من نفقات الجامعة اللبنانية قدره مليونان ونيف. وقد دخل هذا الاعتماد بالطبع في موازنة الجامعة اللبنانية الملحقة. والرقم

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الإجمالي الذي تكلم عنه الزميل هو مجموع مبالغ الموازنات العامة والملحقة. ونحن لاحظنا هذا الأمر في اللجنة وعدلنا هذه المادة بأن حذفنا مجموع المبالغ منها. فهناك خمس موازنات: الموازنة العامة وأربع موازنات ملحقة، بينا في المادة الأولى المتعلقة في الواردات وبالنفقات مجموع واردات ونفقات كل من هذه الموازنات على حدة وحذفنا جموع واردات ونفقات الموازنات الخمس مجتمعة. لذلك تكون ملاحظة حضرة الزميل، بعد هذا التوضيح، غير واردة.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين.

انتهينا من درس ومناقشة الموازنة بصورة عامة وسننتقل في جلسة قادمة، إلى درسها حسب الأبواب والفصول والبنود.

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦١ـ١٩٦٢ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثامن عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٢ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سورين خان أميريان، شبلي العريان، صائب سلام، أنطوان صحناوي، عبد الله المشنوق، وارتكس شامليان، كميل شمعون، الأمير عبد العزيز شهاب، إميل مكرزل، فؤاد نفاع، محمد علم الدين، سليمان العلي، سليمان فرنجية، ويوسف كرم.

واعتذر السادة: يوسف الزين، هاشم الحسيني، باسيل عبود، عدنان الحكيم، مصطفى الرفاعي، وبهيج تقي الدين.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة: فيليب بولس، بيار الجميل، فيليب تقلا، فؤاد بطرس، رفيق نجا، جان عزيز، جوزف سكاف، رينه معوض وعثمان الدنا.

استهلت الجلسة ببحث بعض القضايا العامة، عرض إليها بعض السادة النواب، ثم انتقل المجلس إلى بحث الموازنة بصورة عامة، فتلي تقرير المقرر الخاص، كما تلي تقرير رئيس لجنة المالية والموازنة، ثم توالى حضرة السادة النواب يناقشون مشروع الموازنة حتى حانت الساعة الثامنة والنصف حينها أعلنت الرئاسة تعليقها على أن تستأنف في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الجمعة في ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٦٢.

وفي الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الاثنين في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٦٢ استؤنفت الجلسة، وتابع السادة النواب مناقشاتهم لمشروع الموازنة إلى أن أزفت الثانية بعد الظهر فعلقت الجلسة، وفي الساعة السادسة، عاد

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المجلس إلى الالتئام واستئناف المناقشة العامة، ثم انتقل في نهايتها إلى تصديق المشاريع الواردة بالمراسيم التالية:

٨٥٥٤ بإجازة تحصيل الواردات ودفع النفقات عن شهر شباط سنة ١٩٦٢ مع أساس القاعدة الاثني عشرية.

٨٥٥٥ بفتح اعتماد استثنائي في موازنة وزارة الدفاع الوطني لسنة ١٩٦٢.

٨٥٣٧ بفتح اعتماد استثنائي في موازنة مجلس الخدمة المدنية لسنة ١٩٦٢ (مفروشات دار الإذاعة).

٨٠٦٥ بقطع حساب الموازنة العامة عن سنة ١٩٦٠ وموازنات مكتب القمح واليانصيب الوطني ومديرية الهاتف العامة عن سنة ١٩٦٠.

وتلي هذا الملخص

الرئيس: هل من اعتراض على صحة ملخص المحضر.

ـ سكوت ـ

الرئيس: صدق المحضر.

أرفع الجلسة على أن تعقد في الساعة الخامسة من بعد ظهر نهار غد الثلاثاء لمتابعة درس الموازنة بصورة تفصيلية.

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٦١ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمينا السر

فؤاد نفاع

هاشم الحسيني

مدير المجلس

الإمضاء: رياض إرسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الإمضاء: مارون كوكباني

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الخامسة

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٢

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تلاوة لائحة المشاريع المعجلة الواردة إلى المجلس.

٢ ـ تصديق الباب الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع من موازنة سنة ١٩٦٢.

٣ ـ بحث وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٥٦٣ بتدوير بعض الاعتمادات في موازنة وزارة التربية.

٤ ـ بحث مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨١٨٧ بإجازة كفالة القرض الكويتي لبلدية بيروت.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الإستثنائي الثاني لسنة ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثالث والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٢ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: صائب سلام، عبد الله المشنوق، ادوار حنين، خليل الخوري، كميل شمعون، عبدو صعب، سالم عبد النور، عزيز عون، سعيد طوق، علي عبد الكريم، محمد علم الدين، سليمان العلي، سليمان عرب، مصطفى الرفاعي، وشبلي العريان.

واعتذر السادة: يوسف الزين، هاشم الحسيني، جبرائيل جرمانوس، موريس الجميل، جعفر شرف الدين، عدنان الحكيم، وارتكس شاملليان، وحبيب كيروز.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة: فيليب بولس، رفيق نجا، بيار الجميل، عثمان الدنا، الأمير مجيد أرسلان، رينه معوض، وجوزف سكاف.

الرئيس: افتتحت الجلسة.

المعتذرون، تتل أسماؤهم.

ـ تليت ـ

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الرئيس: الغائبون، تتل أسماؤهم.

ـ تليت ـ

الرئيس: يتلى جدول المشاريع المعجلة.

فتلي الجدول التالي:

مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم ٨٥٢٨ يتعلق بالدخول إلى لبنان والإقامة فيه.

مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم ٨٥٦٤ يتعلق باللجوء السياسي.

مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم ٨٥٧٠ يتعلق بضريبة الأملاك المبنية.

الرئيس: نتابع تصديق الموازنة لعام ١٩٦٢، الباب الأول، رئاسة الجمهورية.

الجزء الأول

الفصل الأول ـ رئاسة الجمهورية.

الرئيس: البند ١١ ـ مخصصات السلطات العامة ٧٨٠٠٠ ل ل

من يقبل بهذا البند يرفع يده

أكثرية. ألخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون اده.

ريمون اده: عطوفة الرئيس، لوازم ونفقات إدارية بقيمة ١٧١٧٢٠٠، ولكن قيل لي إن في سفارة باريس لا يوجد آلة كاتبة باللغة العربية، لدرجة أنه إذا ذهب أحد اللبنانيين وأراد أن يقوم بمعاملة، عليه أن ينتقل إلى سفارة عربية صديقة ليقوم بهذه المهمة! ويمكن أن يكون هنالك أسرار ولا تخلو السفارات من الأسرار، لذلك أرى أن يزاد على المبلغ قيمة ٥٠٠ ليرة على الأقل لشراء آلة كاتبة.

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند ـ ٢١ ـ

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ حبيب مطران.

حبيب مطران: عطوفة الرئيس،

ليس لسفارتنا بالبرازيل رقم تلفوني باسم السفارة أي لا يوجد في سفارة البرازيل تلفون باسم السفارة اللبنانية أبداً! ورقم الهاتف هناك موضوع تحت اسم ـ الجامعة العربية ـ وليس باسم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

السفارة اللبنانية. وقد تقدمت للسفارة بهذه الملاحظة فقيل لي: إنها كانت بهذا الشكل من الماضي، وذلك يعني أن ممثل الجامعة العربية في أي بلد، يعتبر أيضا ممثلاً كل البلاد العربية. هذا هو التفسير الذي قاله لي القنصل في البرازيل، لذلك لا بوجد للسفارة اللبنانية رقم هاتف، والرقم الموجود هو للجامعة العربية الذي يترأس غرفتها السيد منصور شليطا!. إنني أطلب توضيحاً لهذا الأمر. وقد قدمت هذه الملاحظة لمعالي الوزير الخارجية في نفس الوقت عندما كنت في برازيليا.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الخارجية

وزير الخارجية: عطوفة الرئيس، المسألة بسيطة جدا، ولكي لا يبقى وقع لمثل هذا الكلام في أذهان زملائي النواب، مع احترامي لرأي صديقي حبيب بك مطران وابن طائفتنا الكريمة، مع كل احترامي لهذا الرأي فإنني أنبهه إلى أنه وقع في خطأ وكرر ذلك الخطأ الآن.

للسفارة في الريو دي جنيرو ثلاثة أرقام تلفونية، وإذا أراد أن أبعث إليه بها فإنني فاعل غداً صباحاً، لأنها مسجلة في وزارة الخارجية. أما اللبس في ذهنه فقد أتي من كون أن السيد منصور شليطا الذي يعمل في مكتب الجامعة العربية، عنده هاتف، ويوجد إلى جانب رقم الهاتف اشارة الى أن السيد شليطا مقيد على السجل الديبلوماسي للسفارة اللبنانية.

من هنا أتى اللبس يا سيدي في ذهن سعادة الأخ حبيب بك فهذا هو التقدير الصحيح، وأرجو أن لا يكون هناك خطأ بعد الآن.

الرئيس: الكلمة لحضرة الأمير خالد شهاب

خالد شهاب: سيدي الرئيس، حضرات الزملاء الكرام، لا بد لي في كل سنة من نفسة مصدور أرسلها بمناسبة درسنا اعتمادات وزارة الخارجية لألفت النظر إلى حق اللبنانيين الذين نكبوا في أملاكهم ومقتنياتهم في إسرائيل.

هذه النكبة يا سيدي الرئيس ويا حضرات المحامين من إخواننا النواب، وأظن أن عددهم لا يقل عن خمسة وعشرين محامياً، هل سمعتم أن مجرماً، لو اعتبرنا نحن اللبنانيين المالكين في إسرائيل في فلسطين، مجرمين لا يحق له أن يقدم وكيلا عنه أو أن يتكلم هو ليدافع عن حقه وهذا ما أعلمه أكيداً، لأن الأمم المتحدة تمنع علينا مراجعتها.

وحكومتنا، وكنت أنا أيضا في وقت من الأوقات في الحكومة، لم أستطع أيضاً أن أبلغ صوتي أو صوت لبنان بالأحرى بصفتي ممثل حكومة، لأدافع عن حق هؤلاء. وها قد مضى علينا أربع عشرة سنة ونحن كما نحن سبعمئة عائلة لبنانية تقدر أملاكهم حسب الإحصاء بمئة مليون ليرة استرلينية! وهذا الإحصاء موجود نسخة منه في وزارة الخارجية، وكنا نعلق آمالنا أنه عندما

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تنتهي القضية الفلسطينية على شكل من الأشكال، يحق لهؤلاء اللبنانيين على غرار ما تنتهي إليه، ليطالبوا بحقهم وينالوا تعويضاتهم.

ولكنني علمت مؤخرا من أخي وصديقي وزير الخارجية، أن هذه القضية لا تنتهي عندما ينتهي أمر فلسطين بيننا وبينهم بل إسرائيل تتشبث آنذاك بعد نهاية القضية الفلسطينية بأن تأخذ هذه الأملاك وإيراداتها طيلة الأربع عشرة سنة من أصل تعويضات تدعي بها، فنكون قد قضي علينا نحن الملاكين في هذه البقعة من الأرض التي وجدت لسوءالحظ في فلسطين.

فأريد أن ألفت نظر معالي وزير الخارجية لأن يهتم بهذه النقطة وعلى الأقل عندما تحل قضية فلسطين أن يكون لهذه القضية نصيبها من اهتمام المسؤولين.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين، إذا كنتم قد لاحظتم الآن عند تصفحكم التقرير المقدم من اللجنة، بأن هنالك تقريراً ورد الآن في الموازنة فقد وضع هذا التقرير اليوم بناء على طلب الحكومة وبالإتفاق مع لجنة الخارجية. لذلك ترون الفرق بين التقرير الذي بين أيديكم والموجود في الموازنة الآن.

البند ـ ٢٢ ـ نقل وانتقال «أصبح بعد التعديل» ٤٠٠٠٠٠٠ ل ل

من يقبل بهذا البند يرفع يده

أكثرية. ألخ...

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون اده

ريمون اده: عطوفة الرئيس، هل يمكن أن نعرف ما هي هذه النفقات المتنوعة البالغة ٩٥٥ ألف ليرة؟

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الإرشاد والأنباء

وزير الإرشاد والأنباء: يا سيدي، من هذا المبلغ ٧٠٠ ألف ليرة نفقات انتخابية والباقي ثمن متفجرات. وحيث إنه لا يجوز لأي كان شراء متفجرات فإن الحكومة تقوم بشرائها وتقدمها للملتزمين لأجل شق الطرقات.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزراء: يا سيدي، أستغرب هذا السؤال لأن هذا المبلغ وارد تحت بند نفقات انتخابية مخاتير، وبلديات، وكل شيء.

الرئيس: من يقبل بالبند ٢٨ يرفع يده

أكثرية. ألخ...

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب

جان حرب: ما دمنا نبحث قضية اللاجئين في الموازنة والجميع يعلم بأن اللاجئين يثيرون الشغب في هذا البلد، فيقضون على الراحة والاستقرار. يجب على الحكومة والحالة هذه أن تضع حداً لهذه الظروف إما بنقلهم من هنا أو الكف عن مساعدتهم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل بستاني.

اميل البستاني: سيدي الرئيس، إذا وجد بعض الأشخاص من إخواننا اللاجئين ينطبق عليهم هذا الوصف فلا أعتقد أنه ينطبق على اخواننا اللاجئين بجملتهم، ولذلك أنا شخصيا لا اعتقد أن المجلس الكريم يوافق على هذا الرأي ويجب أن لا نزج اللاجئين إجمالا في مثل هذه الأمور.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: إنني أريد أن أقول رأي الحكومة في هذا الموضوع بعد أن أثير على النحو الذي اثير به، لأثني على كلمة حضرة النائب المحترم الأستاذ إميل البستاني، ذلك لأن اخواننا الفلسطينيين إنما ينزلون في هذا البلد اهلاً، ونحن من واجبنا أن نضع حدا لكل من يحاول أن يعبث بأمن هذا البلد، سواء كان من الفلسطينيين أو من سواهم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محسن سليم.

محسن سليم: سيدي، نحن نشكر دولة رئيس الحكومة على هذه الكلمة التي تفضل بها بحق اخواننا الفلسطينيين الذين نعتبرهم اهلاً في وطنهم لبنان، لأننا كنا ولا نزال نعتبر لبنان ذا رسالة، ولبنان بلد ترفرف فيه الحرية، وبلد يأتيه المظلوم واللاجىء من كل مكان، واللاجىء يجد في لبنان موطنا آمنا له، لأننا نعتبر أن كل مواطن في العالم له وطنه لبنان.

إنما النقطة التي أريد أن ألفت نظر الحكومة اليها بعد هذه المقدمة التي أثارها حضرة الزميل الأستاذ إميل بستاني، وأثنى عليها رئيس الحكومة، هو أن اخواننا اللاجئين أو القسم الأكبر منهم يقيم اليوم على أرض لبنانية وأراض تخص بعض الأفراد اللبنانيين، جاؤوا سنة ١٩٤٨ واحتلوا قطعا من الأرض تخص لبنانيين، واللبناني حر في أن يتصرف في أرضه، ولكننا نرى ان قسماً كبيراً من الفلسطينيين يحتلون أراض لبنانية لأفراد لبنانيين فلم يعد بامكان هؤلاء الأفراد أن يتصرفوا بأملاكهم! فهم يلجأون إلى المحاكم ويستحصلون الأحكام القضائية على اخواننا الفلسطينيين وعندما توضع هذه الأحكام القضائية في دوائر الأجراء، ترى السلطات القضائية نفسها مضطرة ألا تنفذ تلك الأحكام القضائية خوفا من اضطراب الأمن عند تنفيذ تلك الأحكام التي لا تتناول فردا واحدا بل تتناول مئات بل اكثر من مئات، وعلى هذا الأساس يلجأ اللبنانيون عندئذ الى إقامة الدعاوى على الحكومة امام مجلس شورى الدولة، وهناك عدد كبير من الدعاوى

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

اليوم لا يقل عن الفي دعوى موجودة ومجمدة في مجلس شورى الدولة وكلها دعاوى صحيحة، ستضطر المحاكم الإدارية الى الحكم بالألوف والألوف من الليرات اللبنانية على الدولة اللبنانية بسبب عدم امكان دوائر الأجراء في جبل لبنان من تنفيذ تلك الأحكام القضائية التي صدرت بصورة مبرمة غير قابلة لأي طريق من طرق المراجعة.

هذا الأمر يا سيدي، يكلف الخزينة اللبنانية أو سيكلفها بعد حين، وقد يكون هذا الحين سنة ١٩٦٢، سيكلفها الملايين من الليرات، ولا يمكن بأي حال، عملاً بالنصوص القانونية، وعملاً بالإجتهاد الإداري المعروف في فرنسا وفي لبنان، أنه لا يجب ولا يجوز للدولة أن تعتدي على قوة القضية المحكمة، أي على قوة الأحكام القضائية التي تصدرها السلطات القضائية والتي تحول السلطة التنفيذية دون تنفيذها، إذ أن جميع السلطات يجب أن تستمر في سبيل تنفيذ حكم قضائي واحد، فكيف الوف الأحكام القضائية المجمدة في دوائر الإجراء وتلك الدعاوى المجمدة في مجلس شورى الدولة.

هذه القضية يا حضرات السادة الوزراء، اعتقد أنها يجب أن تأخذ من وقتكم بعض الوقت وتطرح في مجلس وزاري خاص وتدرس من جميع جوانبها لكي توفروا لهؤلاء اللبنانيين الوصول الى حقهم في ارضهم الشرعية كذلك توفرون على المكلف اللبناني الذي سيضطر في النتيجة أن تدفع خزينة الدولة الملايين من الليرات تعويضاً له على عدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لمصلحته.

الرئيس: البند ٢٦ ـ صيانة التجهيزات والإنشاءات ولوازمها ٢٠٠٠ ل ل

من يقبل بهذا البند يرفع يده

أكثرية. ألخ...

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني

اميل البستاني: سيدي الرئيس،

فيما يتعلق بوزارة المالية بالذات، لا أدري إذا كانت حسابات وزارة المالية لا زالت تقوم على الطريقة القديمة أم أن وزارة المالية قد بدأت تستعمل الآلات الحديثة للحسابات؟

هذا السؤال أحب أن أوجهه لمعالي وزير المالية راجيا أن تستعين وزارة المالية بأقرب وقت، بأحسن الخبراء حتى تصبح المعاملات المالية والحسابات كما يجب أن تكون في مثل هذا العصر.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزراء: عطوفة الرئيس، أريد أن اطمئن حضرة الزميل بأن من جملة حسنات المراسيم الاشتراعية، أنها

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أدخلت الآلة إلى دوائر الدولة، لذلك فوزارة المالية بدأت بتجهيزها بمثل هذه الآلات وهناك أيضاً بعض الاعتمادات في هذه الموازنة من أجل استكمال هذه التجهيزات لأنك على حق فيما لفت النظر اليه.

الرئيس: ننتقل إلى مشاريع القوانين. ألخ...

الرئيس: حضرات النواب، ارفع الجلسة على أن تعقد نهار الخميس الساعة الخامسة بعد الظهر

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٦٢ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمينا السر

هاشم الحسيني

فؤاد نفاع

مدير عام المجلس النيابي

الإمضاء: رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الإمضاء: مارون كوكباني

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة السادسة

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٢

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ تصديق الباب الثاني والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والجزء الأول من الباب الثالث عشر والباب الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والثامن عشر من موازنة سنة ١٩٦٢.

عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد الإستثنائي الثاني لسنة ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الخامس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٢ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: صائب سلام، ادوار حنين، خليل الخوري، كميل شمعون، الأمير عبد العزيز شهاب، سالم عبد النور، عزيز عون، جميل لحود، اميل مكرزل، سعيد طوق، سليمان العلي، سليمان فرنجية، يوسف كرم، باسيل عبود، عادل عسيران، ومصطفى الرفاعي.

واعتذر السادة: عدنان الحكيم، هاشم الحسيني، يوسف الزين، جعفر شرف الدين، شبلي العريان وموريس الجميل.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة: فيليب بولس، بيار الجميل، رفيق نجا، جوزف سكاف، كامل الأسعد فؤاد بطرس، جان عزيز، ورينه معوض.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

المتغيبون، تتلى أسماؤهم

ـ تليت ـ

الرئيس: المعتذرون، تتلى أسماؤهم

ـ تليت ـ

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الإستثنائي الثاني لسنة ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثالث والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٢ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: صائب سلام، عبدالله المشنوق، ادوار حنين، خليل الخوري، كميل شمعون، عبده صعب، سالم عبد النور، عزيز عون، سعيد طوق، علي عبد الكريم، محمد علم الدين، سليمان العلي، سليمان عرب، مصطفى الرفاعي، وشبلي العريان.

واعتذر السادة: يوسف الزين، هاشم الحسيني، جبرائيل جرمانوس، موريس الجميل، جعفر شرف الدين، عدنان الحكيم، وارتكس شامليان، وحبيب كيروز.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة: فيليب بولس، رفيق نجا، بيار الجميل، عثمان الدنا، الأمير مجيد ارسلان، رينه معوض، وجوزف سكاف.

استهلت الجلسة باعطاء المجلس علماً بالمشاريع المعجلة الواردة، لينتقل المجلس من ثم إلى التصديق على الموازنة، فأقر منها الباب الأول، والثالث، والرابع، والخامس، والسادس والسابع، ثم صدق المشروع رقم ٨٥٦٣ بتدوير بعض الاعتمادات في موازنة وزارة التربية إلى موازنة سنة ١٩٦٢. ثم بحث بالمشروع رقم ٨١٨٧ بإجازة كفالة القرض الكويتي لبلدية بيروت فأنهى مناقشته وأرجأ أمر التصويت عليه إلى الجلسة القادمة، التي حدد موعدها الساعة العاشرة من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٦٢.

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة مساء.

الرئيس: هل من اعتراض على صحة ملخص محضر الجلسة.

ـ سكوت ـ

الرئيس: صدق المحضر.

ننتقل إلى درس الموازنة، ونبتدء في الباب الثامن ـ وزارة الدفاع الوطني.

الباب الثامن ـ وزارة الدفاع الوطني (الجزء الثالث)

الفصل الأول ـ الإدارة المركزية

البند ـ ١١ مخصصات السلطات العامة ٣٨٢٨٠ ل ل

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أكثرية. ألخ...

البند ـ ٣٣ ـ مساعدات ثقافية ٢٥٧٤٨٠٠ ل ل

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمود عمار.

محمود عمار: سيدي الرئيس، كانت الغاية من تقديم هذه المساعدات الثقافية تأمين التعليم وخاصة التعليم الابتدائي ورفع مستواه في أنحاء الجمهورية اللبنانية، ويؤسفنا جداً أن تكون هذه الغاية قد أصبحت وسيلة للتجارة والربح وأصبحت مؤسساتنا ومدارسنا دكاكين تجارية تجمع فيها الأولاد لا لتلقي العلم بل للإحصاء وقبض المساعدات في النتيجة.

كنت اتمنى لو أن معالي الوزير انتبه إلى كلمتي، انا قلت وأعود فأكرر أن المساعدات الثقافية التي نقدمها للمؤسسات الخاصة كانت الغاية منها تأمين التعليم لأولادنا ممن لا يتسنى لهم تلقي العلم في المؤسسات الرسمية وفي المدارس التي تتقاضى رواتب وأجور عالية، فإذا بنا نصبح اليوم يا معالي الوزير أمام دكاكين تجارية، تحشر في هذه المدارس الأطفال وليس فيها من أساتذة اختصاصيون يؤمنون التعليم على الوجه الصحيح، بمعنى أنك إذا زرت هذه المدارس وفتشتها وسألت عن المعلمين فيها، فإني اؤكد أنك ستجد أكثر من ستين بالمئة منهم لا يحملون شهادة السرتيفكا اللبنانية، فكل ما نطلبه يا سادة، هو السعي لتأمين التعليم الإبتدائي المجاني في جميع المدارس اللبنانية وبصورة خاصة مراقبة هذه المدارس التي تتلقى هذه المساعدات بحيث تكون هذه المساعدات مفيدة وصحيحة، فلا يصبح العمل تجاريا، والمثل على ذلك أننا في بلد يا سادة كانت عدد المدارس الرسمية والخاصة فيه لا يتجاوز الست (٦) اما اليوم فأستطيع أن اؤكد لكم أننا أمام ثلاثين مؤسسة خاصة لا هم لها إلا قبض هذه المساعدات.

نرجو من وزارة التربية أن تسرع في تأمين التعليم المجاني وتؤمن رقابة فعلية على هذه المؤسسات.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير التربية الوطنية

وزير التربية: سيدي، أنا لم أفهم بادىء ذي بدء ماذا يقصد حضرة الزميل لأنه أدلى بكلمته تعليقاً على مساهمة الحكومة بموازنة الجامعة اللبنانية المساعدات التي تشير إليها يا حضرة الزميل تتعلق بالمدارس الخاصة، ولا علاقة لهذا بالبند الذي نحن بصدد التصويت عليه، أما وأنك تكلمت بصورة عامة لذلك فأجيبك بصورة عامة.

إن هذه المدارس التي تشير إليها، المدارس الخاصة، عندما تعطى مساعدة. هنالك قواعد لإعطاء هذه المساعدة، على أساس الطالب، وهذه القواعد تدرسها لجنة وتدرس انطباق وضع المدرسة. وعندما تعترض أية مؤسسة تعليمية على رأي هذه اللجنة يصار إلى البت بالرأي بلجنة أخرى، أما قضية الدكاكين فأنا أعتقد بأن حضرة الزميل قد يكون على حق لبعض المؤسسات، هذا أمر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

طبيعي، هنالك من يفتح مدرسة ولا يتمكن من أن يقوم بواجبه، ليس الخطأ على وزارة التربية على الإطلاق، وأنا أتبنى بحماسة فيما يعود للتعليم المجاني، وهذا ما نطلبه إلى المجلس أن يساعدنا برصد الاعتمادات اللازمة عندما نتقدم إليه بمشروع من شأنه أن يعمم التعليم المجاني الرسمي، ولا يمكننا أن نتجاهل الرسالة التعليمية التي تقوم بها الآن المؤسسات الخاصة لأنها بالفعل تسد نقصاً كبيراً بالنسبة إلى أن التعليم بصورة عامة، من الناحية الرسمية لا يزال في طور التأسيس وطور البناء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: عطوفة الرئيس، نحن في نهاية القرن العشرين، ورأس مال هذا البلد، والكل يعلم هو أنه رسالة في أنحاء العالم، وهذه الرسالة لا يمكن أن تتم إلا بواسطة التعليم، كما قلنا ونكرر إن اللبنانيين يسكنون العالم ولكن عاصمتهم لبنان، لذلك أن هذا الرأس المال لا يمكن أن يكون ذلك الأسطول الجوي الذي هو لدينا ولا ذلك الأسطول البحري بل هي تلك الرسالة المنتشرة، وهذه الرسالة لا يمكن إلا أن تكون عن طريق العلم وأنا يا معالي الوزير لا أقول إنك أنت المسؤول عن هذا الوضع الذي نحن نتعثر أو نتخبط فيه، بل إن ذلك الإرث هو تراكم أخطاء السنين الماضية التي جئت أنت لتتحمل قسماً وافراً منها. وإذا كنت أقول هذا فإنما أقوله بمناسبة وضعين أو بمناسبة أمرين، الأول: إن المدارس الخاصة نظراً لغلاء رواتبها وأدواتها وكتبها لا يمكن أن يتحملها الأهلون على النمط التي تسير عليه، وثانياً إن المدارس الرسمية لم تتمكن من استيعاب التلامذة اللبنانيين باعتبار أن في مطلع كل سنة نضطر نحن النواب وغير النواب لأن نرسل بطاقات التوصية لمدراء المدارس ولعمدتها حتى يتمكنوا من إدخال تلميذ لبناني في إحدى المدارس الرسمية.

هل يجوز، ونحن في نهاية القرن العشرين أن تكون الواسطة لإدخال تلميذ لبناني إلى مدرسة سواء كانت خاصة أو رسمية وأن لا يكون باستطاعة الأب أن يتحمل هذا الراتب الذي ينوء تحت حمله كل والد وكل رجل ذو دخل عادي في لبنان، هذه هي الأمور التي أردت أن أبسطها إليك دون أن تكون أنت المسؤول في هذا الموضوع لأن تراكم السنين وقلة المياه وشحها هي تلك الدعائم التي نبني عليها هذه الملاحظات، فإذا كان لنا من أمل وأنت في طليعة شبابك علماً وصحة وخبرة نظرا لما رأيت، فأملنا أن تداوي هذا الموضوع بالطرق التي تتمكن من مداواتها وأننا لهذه المداواة لمنتظرون.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد اسبر.

أحمد اسبر: يا سيدي، لعل زميلي قد أوفيا الموضوع حقه، ولكنني لا بد لي من أن ألفت أنظار معالي الوزير

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

الكريم إلى أنني وأنا أتصفح هذه الموازنة وجدت أن مجموع بنود المساعدات الثقافية في مختلف المديريات والمصالح التابعة لوزارة التربية بلغ ما يقارب الثمانية ملايين ليرة لبنانية، هذا مبلغ ثنوي تضعه وزارة التربية كمساعدات مختلفة لسائر أبواب هذه المديرية للتعليم الإبتدائي، للتعليم المجاني، للتعليم الثانوي، ولغيره ولغيره. . .

يا سيدي نحن بصدد البند ـ ٣٣ ـ المتعلق بالمساعدات للإدارة المركزية، وهذا البند مرصود في جميع مديريات وزارة التربية، ومن خلاله أود أن ألفت أنظار الحكومة:

يا سيدي لا شك أن كلمة معالي الوزير هي كلمة واقعية عندما قال إن هنالك لجاناً تنظر في أمر هذه المساعدات، وجميل جداً أن نساعد من اتخذوا التعليم رسالة لا مهنة، وأجمل من ذلك أن تكون هذه المساعدات في محلها، غير أننا ونحن من صفوف هذا الشعب نلاحظ اقبالاً شديداً على فتح المدارس، ونلاحظ أن من يفتح هذه المدارس يعتمد فيما يعتمد على أساليب من الدعاية أقرب إلى التجارة، منها إلى روح التعليم وروح الرسالة، يافطات توضع، بيت الطفل الحديث، المدرسة النموذجية، المدرسة. . . الخ. . . ومن ثم نرى أن هذه المدارس لا تكتفي بأن تحشر المئات من الطلاب في جو ابعد ما يكون عن روح التعليم، ولا تكتفي بأن تتخذ من هؤلاء الطلاب وسيلة للكسب والربح، بل الأنكر من ذلك والأنكر أن هذه المدارس تضيع على هؤلاء الطلاب سنين عديدة من عمرهم بحيث يظن الوالد المسكين بأن ابنه يتلقى التعليم في هذه المدرسة الخاصة التي ما فتحها صاحبها إلا وفي روحه ونفسه الكسب ثم الكسب أولا وأخيراً!!

قضي على هذا التلميذ السنين العديدة وبذلك نجد نشئا غير صالح لأن يتابع دروسه بالتعليم والبقاء.

ألا ترى معي يا معالي الوزير فيما لو عمدتم في السنة المقبلة وفي الموازنة المقبلة، لأنني أعتقد أنه لم يعد من مجال لتنفيذ هذا الإعتماد أو إلى إعادة بحثه هذه السنة لأن الأمور قررت على ما هو واقعي اليوم. ألا ترى أن الثمانية ملايين ليرة تساعد على تعميم التعليم الابتدائي وهو التعليم الذي نرى ضرورة قصوى في أن يكون مجانيا في هذا البلد.

إنني أعتقد، لو أن الحكومة تخصص، على مدى بضع سنوات، مبلغ الأربعة ملايين ليرة الملحوظة في البند ٣٣ للمساعدات الثقافية في مديرية التعليم الإبتدائي، لتوصلت حتماً في مدى سنين قليلة إلى تعميم التعليم المجاني الإلزامي، وبذلك تؤمن تربية حقيقة صالحة لهذا النشء، وان ما اخشاه هو أن تذهب هذه المساعدات في غير طريقها السوي، وأن أخشى ما أخشاه أن نضيع الفرصة على طلاب، على أولاد، على جماعة من الناس مستواهم لا يمكنهم من التمييز بين المدرسة الصالحة والمدرسة غير الصالحة بحيث يضيعوا عمراً على هؤلاء ووقتاً كبيراً،

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

ثم إنني أرجو أن أنفذ من هذه القضية إلى ما عزمت الحكومة عليه ونحن نقرها في كل ما تراه مناسباً بخصوص غلاء المعيشة وبخصوص العمل على تبني، أو على ازالة هذا الغلاء الفاحش الذي يتخبط فيه المجتمع اللبناني اليوم، إن من أهم عناصر تخفيض غلاء المعيشة أن تولوا المدارس وخصوصاً المدارس الخاصة والتي تشكل نسبة كبيرة من مدارسنا في لبنان، عناية خاصة من حيث الأجور وبإمكانكم طالما أنكم تؤدون المساعدات لها أن تؤلفوا لجاناً ذات رقابة فعلية حقيقية على مداخيل هذه المدارس وعلى مصاريفها بحيث لا يتوجب على الطالب الذي يدخل الصف الاول من سني دراسته أن يدفع ما يقارب بين الـ ٤٠٠ ليرة والـ ٦٠٠ ليرة ورجل ذو عائلة مؤلفة من أربعة أولاد يجد نفسه عاجزا عن إتمام تعليم أبنائه. إذا أردتم حقا أن تخفضوا غلاء المعيشة فهذا باب كبير لذلك فهو أهم من أن تخفضوا كيلو السكر خمسة قروش أو كيلو الطحين عشرة قروش فنتيجة المكافحة فيما يتعلق بالمدارس تكون نتيجة أحسن.

الرئيس: البند ٣٣ ـ مساعدات ثقافية معدلاً ٢٥٧٤٨٠٠ ل ل

من يقبل بهذا البند معدلاً يرفع يده.

أكثرية. ألخ...

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور يعقوب الصراف.

يعقوب الصراف: سيدي الرئيس، سبق لوزارة التربية الوطنية في السنين السابقة أن عينت خدماً مياومين في المدارس الخاصة في المدن والقرى، وكان هؤلاء الخدم المياومين من نصيب بعض القرى والمدن المحظوظة، لذلك جاء تعيينهم وقفا على بيروت وبالدرجة الثانية على بعض القرى القريبة منها. لا يمكنني أن اتصور أن وزارة التربية الوطنية ولديها ما يربو على الألفين وأربعمائة مدرسة وليس لديها سوى ٢٣٠ خادما.

طالبنا بذلك وزارة التربية فقالت إنها تقترح لذلك شروطا، أهمها يجب أن يتوفر في كل مدرسة ابتدائية، شرط عدد المعلمين فيها، فوافقت على أن يكون لكل أربعة أو خمسة معلمين خادم وشد ما كانت دهشتنا عندما وجدنا أن هنالك مدارس تكميلية فيها أكثر من أربعين معلماً وليس فيها خادم واحد بينما في بعض القرى مدارس أخرى ليس فيها سوى ثلاث معلمين وفيها خادم.

أنا لا يمكنني أن أتصور وقد وضع في الموازنة الملايين من الليرات للمحافظة على الصحة العامة كيف أن وزارة التربية الوطنية تبيح لنفسها بأن تكلف التلامذة أنفسهم أن يكنسوا، وأن يكونوا عرضة للغبار، فحيث لا يوجد خدم للتنظيفات يضطر التلامذة للقيام بعمل الكناسة.

لذلك فإن الموازنة في هذه السنة قد لحظت تعويضات لـ ٢٥٠ خادما فبلغ الإعتماد ٤٨٦ ألف ليرة، فأنا أسأل الحكومة عما إذا كان هنالك ما يضير إذا رفعت هذا المبلغ مئة ألف ليرة فقط

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لتستطيع به أن تعين مئة خادم لستة أشهر لأنه لم يبق من هذه السنة سوى ستة أشهر وبذلك نكون قد رفعنا الحيف عن المدارس، تقريبا كل المدارس، ولا يبقى هنالك مدرسة ست ومدرسة جارية.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير التربية.

وزير التربية: حضرة الزملاء، بالواقع أنه إذا نظرنا إلى الناحية المبدئية لوجدنا أن قضية الاعتمادات المخصصة لإجراء المدارس الرسمية، قضية لها أهميتها، لأنه يجب، حتى تكون مدرسة بالمعنى الصحيح أن تؤمن فيها النظافة اللازمة للطلاب والأطفال. لدينا ألف وثمانمئة مدرسة، ولم يلحظ في هذه الموازنة ولا في الموازنات السابقة اعتمادات لأكثر من أربعمئة حاجب وخادم عمليا، إذا أردنا أن ننصف الجميع وأن نؤمن النظافة للمدارس، وهذا أمر بديهي، وأهميته لا تنقص عن اهمية انشاء المدرسة، لتوجب علينا أن نلحظ اعتمادا لألف ومئتي خادم. الأمر الذي يتطلب اعتمادا أكثر بكثير مما قال حضرة الزميل، أي حوالي المليون ومئتي ألف ليرة.

هذا من الناحية المبدئية، ولكن من الناحية التطبيقية، ألفت نظر الزملاء إلى أنني لاحظت، مع الأسف الشديد أن قضية تعيين الخادم في المدرسة، لم يتبع بها المبدأ الذي وجدت من أجله، ولاحظت ايضا عندما طلبت تقريراً من هيئة التفتيش عن أوضاع المدارس من هذه الناحية، أن ناحية النظافة فيها غير مؤمنة على الإطلاق، فهنالك غبار وأوساخ متراكمة مما يهدد الأولاد بالمرض ومما يمنع الاستمرار بالتعليم وهذا سبب رئيسي يدفع المعلمين إلى الاستقالة ولدينا يوميا طلبات الاستقالة من المعلمين وهذا أحد الأسباب. لماذا؟ لأن الخادم في المدرسة لا يخدم في المدرسة!! ولماذا لا يخدم الخادم في المدرسة؟ لأن الخادم يعتبر نفسه موظفا عند زيد أو عمر من الناس لسبب سياسي، وكثيرا ما تتخذ قضية تعيين الخادم طابعا سياسيا في القرية.

أما بشأن الكلمة التي القاها الدكتور صراف بوصفه طبيبا، فمما لا شك فيه أنه يقصد فيها الناحية المجردة. أما فيما يختص بالخدم فهنالك اعتماد بثلاثين ألف ليرة فقط. أخذت لائحة بالمدارس فوجدت أن هنالك طريقة واحدة وهي تعيين خادم للمدرسة التي يفوق عدد أساتذتها الخمسة بالنسبة لكثرة العدد وما يقل عن الخمسة لا يمكن أن تعين لهم خادما.

الرئيس: البند ١٣ ـ رواتب الموظفين غير الدائمين واجور الاجراء ٤٨٦٠٠٠ ل ل

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية. ألخ...

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شارلي سعد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

شارلي سعد: سيدي الرئيس، قرأت لمعالي وزير التربية تصريحا دل على أنه يهتم كثيراً بإنشاء مدارس مهنية، ورأيت أن هذا التصريح يدل على تفهم صحيح لأمور التربية اللبنانية، ولكن هذا الرقم الذي أقرأه الآن وهو بإجماله جميع ما أعد لمديرية التعليم المهني والتقني لا يبلغ إلا مليونين وربع، هذه القيمة زهيدة جداً سيما إذا أراد معالي الوزير أن يطبق النظرية التي قرأتها له في تصريحه.

لذلك فارجو من معالي الوزير أن يطلب زيادة الاعتمادات للمدارس المهنية لأننا نحن بعوز كبير إليها اليوم.

الرئيس: البند ١٣ ـ رواتب الموظفين غير الدائمين وأجور الأجراء ٤٤٠٢٠٠ ل ل

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية. ألخ...

الفصل السادس ـ مصلحة اعداد المعلمين والابحاث التربوية

البند ـ ١٢ ـ رواتب الموظفين الدائمين ٥٤٠٨٠٠ ل ل

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شارلي سعد.

شارلي سعد: دولة الرئيس، عندما نقرأ أن رواتب الموظفين الدائمين في مصلحة اعداد المعلمين يبلغ نحو نصف مليون، ورواتب الموظفين غير الدائمين أقل من نصف مليون، وهذه الموازنة تصلح لأن تكون موازنة مدرسة واحدة. الزملاء يطالبون بإلزامية التعليم الابتدائي، ويطالبون بإقفال الدكاكين المفتوحة، بينما أنا أطلب من وزارة التربية أن ترعى هذه الدكاكين لتصبح مدارس مؤهلة لقبول الطلاب المجانيين ولا يمكن أن نوجد مثل هذا إلا إذا كان هنالك مدارس لاعداد المعلمين تكفي لهذه المصلحة.

لا يمكن أن نعد معلمين لدولة كلبنان بمليون ليرة، أرجو من وزارة التربية أن تطلب زيادة هذه الاعتمادات في المستقبل وإلا سنبقى في الموضع الذي نحن فيه اليوم.

الرئيس: البند ١٢ ـ من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. ألخ...

البند ـ ٢٤ ـ اعياد وتمثيل ودعاية ٢٩١٠٠٠٠ ل ل

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نسيم مجدلاني

نسيم مجدلاني: عطوفة الرئيس،

أرى أنه قد زيد في هذا البند مبلغ مليون ليرة على الموازنات السابقة أو على أول مشروع قدم من

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الحكومة، وأنني أعتقد، والسياحة أصبحت ركنا من أركان الاقتصاد الوطني في هذا البلد، أعتقد أن هذا المبلغ ضئيل، وأطلب من معالي وزير الانباء أن يدرس مشروعا في السنة القادمة يصرف فيه أكثر بكثير من هذا المبلغ، لأن السياحة في أوروبا اليوم أصبحت ركناً عظيماً للإقتصاد، ويؤم إيطاليا عشرون مليون سائح سنوياً، فإذا تمكنا بواسطة دعايتنا من استجلاب مليوني سائح، يعني العشرة بالمئة من أصل العشرين مليون، مليونا سائح، بمعدل مئة دولار للسائح، يدخل إلى هذا البلد مائتا مليون دولار، وأنني آسف أن أقول، وأكثر نواب هذا المجلس زاروا أوروبا في هذا الصيف ورأوا أن الدعاية للسياحة في لبنان تكاد تكون معدومة، ولولا شركة الشرق الاوسط للطيران المدني لما عرف أن هناك لبنان، يعرفون أن هناك بيروت لأن اسم بيروت موجود على الخارطة ولكن لا يعرفون أن هناك لبنان وأن لبنان موجود في هذا العالم.

لذلك أرجو من معالي الوزير أن يزيد هذا الاعتماد في السنة القادمة لأن السياحة أصبحت من أعظم أركان الاقتصاد في بلدنا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جورج هراوي

جورج هراوي: سيدي الرئيس،

أريد أن أفهم من معالي الوزير: ماذا يقصد بتعبير نشاطات مختلفة للدعاية بالخارج؟ البند ٢٤الفقرة الأولى.

أعلم أن هذا المبلغ كما يقول بعض الزملاء، قد يكون ضئيلا جداً بالنظر للدعاية السياحة في الخارج التي يحتاج إليها لبنان، ولكن لكي نتمكن من تكوين فكرة صحيحة عما إذا كان هذا الاعتماد كاف أو غير كاف؟ نريد أن نعرف ما هي الأعمال المختلفة وما هو النشاط في الماضي؟ لا أقول إن معالي الوزير هو المسؤول عن تقصير الماضي، ولكن لا شك أنه يكون قد سأل واطلع على الأعمال والدعاية التي كانت تقوم في الماضي، والدعاية التي قامت بها الإدارة في الخارج. لأنني بعد الإختيارات التي حصلت معي، يمكنني بكل جرأة أن أقول: إذا خصص هذا المبلغ لمكاتب شركات الطيران اللبنانية في عواصم أوروبا التي مررنا بها، أفضل من أن تكون على عاتق مكاتب السياحة، لأن مكاتب شركات الطيران، والذين يقومون عليها في مختلف العواصم الاوروبية يقومون بدعاية للبنان ملموسة ونشاط ملموس أكثر مما لمسناه أو لحظناه من قبل الادارة، إدارة السياحة في الحكومة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محسن سليم

محسن سليم: عطوفة الرئيس،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في معرض مناقشة الموازنة العامة، قلت: إن هذا الوقت بالذات هو الوقت الذي يجب أن نتوجه فيه إلى الحكومة لندرس معها الطرق والوسائل الكفيلة بإظهار لبنان في الخارج بالمظهر الحقيقي الذي هو فيه، وكان هناك نظريتان نظرية تقول: بأنه يجب إرسال وفود إلى الخارج لتطلع الأجانب على أن لبنان لا يزال لبنان، لا يزال بوجهه الجميل البلد المضياف، البلد الذي ترفرف عليه الحرية، البلد الذي كان ولا يزال نقطة انطلاق بالنسبة لمنطقة الشرق الادنى أو الشرق الاوسط. وكانت هنالك نظرية أخرى تقول: بأنه حتى يتأكد الاجانب، بأن لبنان لا يزال على حاله البلد المضياف، علينا أن نستقبل الوفود الاجنبية لنطلعهم على أن لبنان بلداً مستقراً، بلداً سيداً، بلداً فيه جميع المؤسسات التي هي فيه، بلد لم يتغير فيه شيء بالرغم من المحاولة المجرمة التي حصلت أخيراً.

أيها السادة، جميل جداً أن نخصص المبالغ بالملايين في سبيل الدعاية للبنان، ولكن ما هو أجمل من ذلك أن نعرف كيف تصرف هذه الملايين وكيف يجب أن تصرف، علينا أن نستقدم مختلف الوفود، من فنيين وأدباء وعلماء وفنانين إلى لبنان، وبهذه الطريقة عندما يأتي هؤلاء للبنان مدة أسبوع أو أسبوعين ويعودوا إلى أوطانهم، يعودون بفكرة صحيحة عن لبنان الجميل وعن ما رأوه وشاهدوه في لبنان وينقلون ما شاهدوه إلى ذويهم، عندئذ تتحقق الغاية، إما أن تقتصر الدعاية على دفع المبالغ لشركات الطيران أو بعض مؤسسات خاصة، لاعتبارات سياسية خاصة أو مصلحة، فهذا لا يمكن أن يحصل أبداً!

وعليك يا معالي الوزير أن تشرف بنفسك على هذه الأمور لكي يصرف هذا المبلغ بالطرق الصحيحة التي تكون في مصلحة لبنان.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سميح عسيران.

سميح عسيران: سيدي الرئيس، ألاحظ أن رواتب الموظفين قد زادت زيادة كبيرة في هذه الوزارة، ونعلم جميعا أن الوزارة الجليلة قادمة على تعيينات كثيرة خلافاً لما كانت عليه في الماضي، وهذه الوزارة تكبر وتنمو على ما يبدو، ونأمل أن نلمس هذا النمو في النشاطات السياحية وفي الإذاعات والنشرات الصحيحة، متمنياً على دولة رئيس الوزراء وعلى معالي وزير الأنباء الكريم أن يعير انتباهه كلياً إلى التعيينات التي ستجري بموجب هذه الاعتمادات الزائدة جدا في هذه الوزارة، وأن لا يقع بالخطأ الذي وقع فيه زميله وزير العدلية من حيث انصاف الطوائف وخاصة منها الطائفة الشيعية، متمنياً أن يكون مار بولس أحسن من مار بطرس في هذا المعنى.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: سيدي الرئيس،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إن الموضوع هام جدا، والزملاء جميع الزملاء على حق فيما يقولون في هذا الصدد، أن موضوع السياحة موضوع جوهري أساسي لهذا البلد، لاقتصاديات هذا البلد ولمستقبل هذا البلد، نريد نحن أن نزيد الواردات وزيادة الواردات تكون بالصورة المباشرة أو الصورة غير المباشرة، والأفضل كما هو معلوم الوسائل غير المباشرة لكي نزيد الواردات وأهم زيادة غير مباشرة لواردات الدولة هي السياحة لأنها لا تكلفنا شيئا يذكر، وتعطينا واردات هامة جدا، ونحن في اللجنة المالية عندما درسنا هذا الموضوع تمنينا على الحكومة، وأخذت علما بذلك.

يا معالي الوزير، في اللجنة المالية درسنا موضوع السياحة والاصطياف والإشتاء في لبنان، وتمنينا بعد الدرس الطويل على الحكومة ان تأتي إلى هذا المجلس بمشروع إنشائي يتعلق بالسياحة، لا أن تأتينا باعتمادات ضئيلة ومجزأة، الموضوع لا يتجزأ، عندما نريد أن نعالج موضوع السياحة معالجة جدية، يجب أن ندرسه من جميع نواحيه، لا أن نكتفي فقط بالدعاية في الخارج بانشاء مكاتب أو ببعض الإتصالات أو بدعوة بعض الشخصيات إلى لبنان، الموضوع عندما يدرس جدياً نرى أنه بحاجة إلى علاج داخلي وخارجي، والعلاج الداخلي هو مثلا: جميع الطرقات السياحية، جميع المطاعم الواجب إنشائها كما في البلاد الراقية في بعلبك أو جبيل أو جعيتا مثلاً، إلى ما هنالك من التزامات يجب على الدولة أن تقوم بها لتجلب السائح، إنشاء فنادق نظيفة ورخيصة في لبنان، جميع هذه الوسائل يجب أن تدرس وأن تأتي الحكومة إلى المجلس بمشروع جاهز ينفذ على مراحل، على ثلاث سنوات مثلا. وأعتقد أنه إذا خصصتم خمسة عشر مليوناً تصرف في هذه السنوات الثلاثة، لا تكون كثيرة وتأتينا بفائدة عظيمة في الحاضر والمستقبل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: عطوفة الرئيس،

ابدأ فأقول: أن السياحة في لبنان هي من صنع الله لا من صنع الإنسان، ولذلك أكرر تلبية لهذا النداء الظريف الذي يصدر عن زميلنا الأستاذ نسيم مجدلاني فأزيد على ما سمعته في المرة الفائتة قدر لي في هذه السنوات الأخيرة أن أزور بلاداً كثيرة، وكما يقال: الفلسفة هي بنت الأسفار والاختبار، أي أن الأسفار تزيد في شأن الرجل معنوياً وتفهماً للأمور التي يشاهدها حيث حل، ثم يعود إلى البلد الأم الذي يعيش تحت سمائه. وهنا أقول أن ثمة ملاحظات يجب أن نبديها، وليتسع صدر معالي صديقنا الأستاذ فيليب بولس وهو الذي يشرف اليوم على هذه العملية الكبرى، والمستحدثة في لبنان، لأنني خلال هذه الأسفار، يا سيدي الرئيس، رأيت أن هنالك نقصاً ونقصاً فاضحا، وهذا شيء معيب. وقد ملأت قلبي الغصة عندما رأيت أن مكاتب السياحة هي لإسرائيل ولسائر البلاد الأخرى دون أن نرى للبنان أي شبه لها، حتى أننا كنا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عندما نطلب جريدة من جرائد لبنان لم نتمكن من أن نجدها في السفارات لأن هذه الجرائد كانت تصل بعد أسبوع أو أسبوعين من صدورها في لبنان، وهذا الموضوع، هو الأمر الذي توقفنا عنده. وبهذه المناسبة يسعدني أن أقول أن شركة طيران الشرق الأوسط كانت بمثابة احدى السفارات، وأقول ذلك بكل فخر نظراً للقاء الطيب وللضيافة وللمعلومات التي كانت تزودنا بها، ويشهد الله، ان لا علاقة لنا بهذه الشركة، حتى أننا لا نعرف القيمين على شؤونها وعلى إدارتها إما أن تكون هذه السياحة مفقودة يا سيدي في الخارج فأتمنى على وزارتكم أن تأخذ الملاحظات الآتية بعين الإعتبار، والإعتبار المؤكد:

يجب أن يكون في لبنان رجال أمن مدربين على هذه المهمة، قد يكون رجال الأمن في لبنان من أحسن الناس غريزة طبيعية في اكتشاف الجرائم ودراسة حقيقية ومطولات، ودراسة عالية ومؤهلات إلا أن المسألة السياحية هي كالمسألة التربوية، يجب أن يكون هناكتخصص لها، أن يكون كذلك ضرائب جمركية، وحسن الوفادة واللقاء، وأن معالي الوزير، وقد سبق له أن تمرس في الأسفار أيضاً، يعلم حقيقة هذا الواقع فينفح الإدارات من معارفه التي من شأنها أن تؤهل هؤلاء، سواء أكانوا من رجال الأمن عند الاستقبال في مطار بيروت وسواء من رجال الجمارك عند تفتيش الحقائب. واقترح أيضاً أن ترسل الحكومة اللبنانية أو الوزارة المختصة، البعثات للتدريب والتمرس في هذه المهمات، ولا أقول أن ترسلها إلى بلد معين، بل أن ترسلها إلى البلاد المستقلة، شأن سويسرا التي هي أم السياحة في العصر الحاضر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: عطوفة الرئيس،

أرجو أن نختم هذا البحث في السياحة بالثناء على ما تقوم به الحكومة في هذا الحقل، وأنني أعتبر أن الحكومة بمجملها وبشخص وزير الأنباء والسياحة نفسه، تفهمت كل قضية السياحة التي لا يمكن معالجتها على الصعيد الحكومي فقط، يجب هنا كما في كل الحقول أن تتضافر النشاطات الحكومية والفردية، وأنني أشكر الحكومة على مساعدتها للجمعيات، كجمعية حماية الأماكن الأثرية، التي تقوم بمجهود وافر بانشاء محطات للسياحة في مختلف المناطق، كما إنني أشكرها على ما تقوم به في حقل السياحة بواسطة ممثليها في الخارج، أما موضوع السياحة فلا يمكن معالجته من هذا الباب الضيق فقط، ولكنه يشمل الجهاز الحكومي بأكمله، فكل وزارة يجب أن تنظر إلى هذا الهدف. وبإمكان كل وزارة في عملها اليومي أن تساعد المساعدة الكلية في تحسين وسائل السياحة. فوزارة الداخلية إذا حافظت على الأمن وإذا حافظت على النظافة وإذا حافظت على النظام في الشارع تشجع السياحة، الوزارات كلها، وأبعدها عن السياحة مثلاً

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وزارة البرق والبريد، تساعد على تشجيع السياحة، لأن الدول اليوم تعودت أن تصدر طوابع تذكارية لتشجيع السياحة، وإني لآسف أن لا نكون قد تمكنّا لغاية اليوم، من وضع نظام الطوابع التذكارية رغم المطالبات المتكررة في الصحف والأندية.

أشكر الحكومة على ما قامت به وأحثها وأرجو منها أن تداوم على مساعيها في هذا الشأن.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: سيدي، لا دعاية في الخارج للبنان إلا من قبل مؤسسة خاصة، هي مؤسسة الطيران للشرق الأوسط. قال لي سفير في إحدى الجولات في أوروبا: إنه اضطر مرة من المرات أن يدعو إلى السفارة عدداً من السفراء، ولكنه بعد التفتيش على فلم للبنان لم يجده، فاضطر أن يعطي فلماً عن بلد في أوروبا، وقال إنه بعد أن سهروا عنده خرجوا كلهم ضاحكين لأن الفلم لم يكن عن لبنان.

سفراؤنا في الخارج يطلبون منا أوراقاً للدعاية، سفراؤنا في الخارج يطلبون منا مواد للدعاية، ونحن نكتفي بأن نقول لهم من هنا، لا وجود لهذه الأوراق، لا وجود لأفلام عن لبنان مع أنها كثيرة وكثيرة جداً!

إن ما تقوم به الوزارة الآن مع ضآلة الموارد لا يكفي قطعاً. وقد تمنيت على الحكومة في السابق أن تنظر في أمر تخصيص مبلغ لا يقل عن العشرة ملايين ليرة لبنانية للدعاية في الخارج وأملي أن يتقدم معالي الوزير بمشروع كامل شامل للدعاية في الخارج مهما بلغت التكاليف.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبدو صعب.

عبدو صعب: دولة الرئيس، أسمح لنفسي بهذه المناسبة أن أسأل حضرة وزير الأنباء والسياحة هل يوجد لهذه السنة برنامج عمل لبث الدعاية في الخارج؟ وهل الاعتماد يكفي لهذا التنظيم؟ فإذا كان الجواب لا، فإني أضم صوتي إلى صوت الزملاء مطالباً بتقديم مشروع أوسع، لأننا نرى بلداناً أقل أهمية من لبنان من ناحية السياحة والاصطياف تقوم بنشاط أضخم من نشاط لبنان.

لهذا أطلب من حضرة الوزير إعطاءنا بعض عناصر هذا البرنامج باختصار إذا كان بالإمكان.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ شفيق مرتضى.

شفيق مرتضى: دولة رئيس المجلس، زملائي الكرام،

الحديث يتناول السياحة والاصطياف في لبنان وإنني لأتلمس مواطن الجد في أعمالنا فلا أجدها، الحديث يتناول السياحة والاصطياف في لبنان، وأتطلع في بنود الميزانية التي وضعتها الحكومة، وأتطلع إلى نصيب منطقة الأرز، وأتطلع إلى نصيب بعلبك، فلا أجد للأرز ولا أجد لبعلبك من ذكر أو نصيب!

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

إننا بالواقع نهزل في وقت يجد به الزمن، فعندما توضع ميزانية تتناول السياحة والاصطياف، ولبنان رأس ماله الأول السياحة والاصطياف. وبعلبك والأرز هما الواجهة الأمامية أمام العالم للتعريف عن لبنان، فمن الأرز وبعلبك استمد لبنان شعاره وعلمه! ومع ذلك عندما يحسب حساب السياحة والاصطياف لا يذكر الأرز ولا تذكر بعلبك، ومع ذلك تدعون أنكم تجدون! فالواقع أنكم تهزلون في موقع الجد!

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير السياحة والاصطياف.

وزير السياحة: سيدي، استمعت إلى ملاحظات حضرات النواب الكرام، وتهافت الكثيرون على الكلام في هذا الموضوع. مما زاد اقتناعنا بأن الموضوع هام وأن السياحة هي من أهم موارد هذا البلد، وهذا ما تنبهت إليه الحكومة، فزادت في ميزانية هذه السنة مليونين من الليرات، نعم إنني من رأي القائلين بوجوب زيادة المبلغ، لكن هذا لا يمنع أن نذهب بمراحل، لأن نأخذ الاعتمادات كي نستعملها أو لا نتمكن من استعمالها في بحر السنة.

إننا سنقوم إن شاء الله بمشاريع عديدة، وإننا نشكر شركة طيران الشرق الأوسط إذ قامت بجهود جبارة، ولكننا أيضاً سنعتمد على أنفسنا، وسنفتح مكاتب في بعض العواصم الأوروبية وفي أميركا، وهذا ما سأله حضرة الزميل الأستاذ هراوي عن النشاطات المختلفة، قد ندعو الكثيرين من بلاد أوروبا وأميركا لزيارة لبنان والتعرف إلى آثاره، وقد نوفد وفوداً أيضاً من هنا لتعريف البلاد الأجنبية ببلادنا، إننا سنهتم كما ذكر بعض الزملاء أيضاً بإيجاد انسجام بين مختلف الدوائر الرسمية، بحيث إن المسافر والسائح، حالما تطأ قدماه أرض لبنان يشعر براحة واطمئنان، سواء أمام صالون الجمرك أو في الشارع ويكون أميناً من أية جهة كانت، وإن شاء الله سنسعى أو سنساعد على إنشاء فنادق للمتوسطين. إننا نرغب أن يكون عندنا فنادق يؤمها السياح الذين هم من الطبقة المتوسطة والذين يوفرون سنوات عديدة ليقوموا بأسفار بالجملة.

إننا سنهتم، ولا شك بأمر المطبوعات والنشرات وقد عرفتم أنه قد تألف مجلس مختص بالسياحة وتنشيط السياحة، سنعتمد على هذا المجلس لتقديم الاقتراحات الكفيلة بتنشيط موارد السياحة. يعني أننا الآن في دور التنظيم، ونعتقد أن المليوني ليرة التي زيدت هي كافية في هذه السنة وإذا وجدنا لزوماً فسنتقدم من مجلسكم الكريم بطلب اعتمادات إضافية لا سيما وقد شجعتمونا على هذا الطلب.

الرئيس: البند ـ ٢٤ ـ أعياد وتمثيل ودعاية ٢٩١٠٠٠٠ ل ل

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية. ألخ...

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ أسعد بيوض

أسعد بيوض: عطوفة الرئيس،

بعد أن اطلعت على مشروع الموازنة، تبين لي أن البند ٣١ ـ نفقات ومساعدات اجتماعية، وقدره ستون ألف ليرة موزع على الشكل التالي: نقابة الصحافة ٢٥٠٠٠ نقابة المحررين ٢٠٠٠٠ جمعية مراسلي الصحافة الأجنبية ١٥٠٠٠ . أنا أعتقد أن لمعظم النقابات مداخيل عديدة، إنما ما أعتقده وأؤكده أن نقابة محرري الصحف ومعظم أعضائها إن لم يكن كلهم، هم من العمال الكادحين أو المستخدمين الذين يغذون هذه الصحف وليس لهم أية مداخيل إلا ما يجنونه من عرق الجبين، فهذه النقابة، التي هي الركيزة الأولى في الصحافة والتي هي الدعامة الكبرى لما تنشره الصحف ولما تقوم به من الدعاية ومن الأخبار الطيبة عن لبنان وعن كل ما يعود إلى لبنان، إن هذه النقابة وجميع أعضائها من الكادحين، أعتقد، سيما وأن الحكومة تنثر المساعدات إجتماعية كانت أم غير اجتماعية، ذات اليمين وذات الشمال، فإنني أجد لا بل أقترح على معالي وزير الأنباء أن يكون نصيب نقابة محرري الصحف ليس فقط ٢٠٠٠٠ ليرة بل على الأقل أن يضاعف هذا المبلغ وإنني أتمنى هذا على الحكومة وآمل أن تأخذ بهذا الاقتراح.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم رئيس اللجنة المالية.

جوزف شادر: حضرة الرئيس المحترم،

لقد أثير هذا الموضوع في اللجنة المالية وقد تمنت اللجنة على الحكومة المحترمة زيادة هذا الاعتماد بمقدار عشرة آلاف ليرة، وأعتقد أن الحكومة موافقة نظراً لحاجة النقابة إلى هذه الزيادة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور ألبير مخيبر.

ألبير مخيبر: عطوفة الرئيس،

كنت طلبت الكلام قبل حضرة الزميل رئيس اللجنة المالية لأوضح للزملاء الكرام أن اللجنة المالية برئاسة الزميل الأستاذ شادر كانت قد تمنت على الحكومة زيادة مبلغ عشرين ألف ليرة للمحررين، وكما يعلم هذا المجلس أن المحررين وهم جنود هذا المجلس في كل ساعة وفي كل يوم، وهم جنود الطليعة للصحافة اللبنانية وقد قمنا بالمفاوضة مع رئيس الحكومة ووزير المالية قبل هذه الجلسة بالذات وتوصلنا مع معالي وزير المالية دولة الرئيس إلى زيادة الاعتماد عشرين ألف ليرة، فأنا أرجو من دولة الرئيس أن يوافق على هذا المبلغ نزولاً عند رغبة الزملاء ونزولاً عند حاجة المحررين الماسة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ شفيق مرتضى.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

شفيق مرتضى: دولة الرئيس، منذ هنيهة كنا نبحث عن مصدر للثروة في لبنان، وكان موضوع البحث، السياحة والاصطياف مصدراً للثروة في لبنان. وقد رأينا إجماعاً من الزملاء على وجوب تنمية هذا المصدر، وهناك مصدر للثروة المعنوية قبل المادية في لبنان، لا يقل أهمية عن السياحة والاصطياف إذا لم نقل أكثر أهمية، وهذه الثروة هي الصحافة اللبنانية الواجب تعزيزها وألف باء الصحافة اللبنانية هي نقابة المحررين، فإذا ما عززناها عززنا الثروة اللبنانية، الفكرية والمادية، فنحن نؤيد الزملاء الذين سبقونا بطلب مضاعفة هذا المبلغ ونرجو من معالي وزير المالية دولة الرئيس الموافقة على زيادة ضعف هذا المبلغ.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الأنباء.

وزير الأنباء: أشار الزميل الأستاذ شفيق مرتضى إلى دور الصحافة اللبنانية، وإنني أغتنم هذه المناسبة لأشيد بالصحافة اللبنانية، بالانضباط الذي اتبعته قد أعطت أحسن مثل للغير، فنرى أن الصحافة اللبنانية بملء اختيارها قبلت أن تجعل من نفسها ومن أعضائها رقباء على الصحف، بحيث إن الحكومة لم تكن مضطرة للتدخل إلا في النادر، وهذا مثل يمكن أن يفاخر به ويحمد، وإنني أيضاً فيما يختص بالمحررين، أوافق حضرة الزميل على أنهم هم العناصر الفعالة، وإن من مصلحتنا أن نعزز الصحافة بما فيها أصحاب الصحف والمحررين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محسن سليم.

محسن سليم: سيدي، يبدو أن دولة الرئيس وزير المالية يريد أن يفسح المجال واسعاً أمام الزملاء الكرام لكي يتحدثوا عن الصحافة اللبنانية وعن الدور الذي لعبته وتلعبه في هذه الأيام. ولكن أريد أن أذكر دولة الرئيس بهذه المناسبة وبهذه المناسبة بالذات، وعندما نتصارع نحن لنطلب لنقابة المحررين عشرين الف ليرة لبنانية بدلاً من عشرة آلاف، أريد أن أذكره بأنه كان يجب على الحكومة أن تجيب أحد الزملاء الكرام الذي لا أراه حاضراً بيننا عن سؤال كان قد توجه به إلى الحكومة عندما صرفت الحكومة السابقة أربعمائة ألف ليرة لبنانية لبعض الأشخاص الصحفيين، وإن كان منهم من لا يزال مجهولاً؟!

أيضنون على المحررين الحقيقيين، المحررين الذين هم الصحافة، هم عمود الصحافة، أيضنون عليها بعشرين ألف ليرة لبنانية؟ بينما الحكومة السابقة صرفت أربعمئة ألف ليرة لبنانية بدون حساب وبدون رقابة؟ أهذا هو جوابكم يا سادة؟ أجيبوا على السؤال الأول قبل أن تتلكؤوا بأن تدفعوا عشرين ألف ليرة لبنانية لنقابة المحررين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ حبيب مطران.

حبيب مطران: سيدي، لم يعد من مجال للبحث، أصبحت الموافقة لدولة الرئيس وزير المالية بعد الموافقة المبدئية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من معالي وزير السياحة والأنباء، ونأمل أن لا يقل اهتماماً عن النواب، وخاصة أن التقدير سيوجه إلى الحكومة أكثر من النواب فنرجو أن يتكرما بمضاعفة المبلغ.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: عطوفة الرئيس،

كنت أود أيها الزملاء أن لا تثار هذه المسألة بل أن يكون هذا السخاء المعنوي من عنديات الرئيس الذي نعلم ونقدر، ولكن شاءت المناسبة أن يتكلم أكثر من زميل في هذا الموضوع. يجب أن نكون على شيء من السخاء في سبيل القلم، القلم الذي يستميت تضحية في لبنان لكي يعيش غيره، يستحق في هذه المناسبة أن ترصدوا له مبلغاً يتلاءم ومكانته السامية في لبنان.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: إنني أشكر كل من تكلم وأظهر عاطفة نحو فئة من الناس لا شك بأنها تقوم بتأدية رسالة خيرة في هذا البلد، وكم كنت أود لو أنهم غائبون، حتى لا يسمعوا ما سمعوا، ولكن على كل حال فإنني أريد أن أقول: بأن من لم يتكلم بهذا الموضوع له أجر مزدوج وعلى كل حال، تعلمون أيضا أنه من الصعب على وزير المالية أن يقول نعم، ولكنه في صدد هذا الموقف، لا بد له بأن يقولها ولو مرة واحدة، لأنه من الصعب أن أكررها إذا ما طلب إلي بغير مناسبة مثل هذا المطلب، لذلك فإنني أوافق نظراً لأن الموضوع في محله.

الرئيس: الباب الثالث عشر ـ وزارة الأشغال العامة والنقل.

ـ الجزء الأول ـ

الفصل الأول ـ المديريات الإقليمية ومديرية الإدارة المشتركة.

البند ـ ١١ ـ مخصصات السلطات العامة ٣٨٢٨٠ ل ل

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية. ألخ...

البند ـ ١٣ ـ رواتب الموظفين غير الدائمين وأجور الأجراء ٣٠٥٠٠٠ ل ل

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جورج هراوي.

جورج هراوي: عطوفة الرئيس، ما لفت نظري في الباب الثالث عشر، إدارة الأشغال العامة هو المقارنة بين البند ١٢ والبند ١٣، البند الثاني عشر في جميع فصول هذه الوزارة متعلق برواتب الموظفين الدائمين.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

أعطي مثلاً:

فالبند ١٢، في الفصل الثاني يبلغ مليوني ليرة تقريباً والبند الثالث عشر وهو متعلق برواتب الموظفين غير الدائمين وأجور الأجراء، يبلغ مليون وربع مليون ليرة، يعني أن مقابل كل موظف دائم، هناك أيضاً نصف موظف غير دائم ولقد تقدم هؤلاء الموظفون بعرائض للمجلس النيابي ولمعالي الوزير وللحكومة يطلبون فيها إما أن يثبتوا في وظائفهم بناء للملاك الجديد وإما أن يتركوا، وأعطي مثلاً عن دائرة البقاع هنالك سبعة عشر موظفاً في دائرة الأشغال العامة للبقاع، بينهم موظفان فقط مثبتان وخمسة عشر موظفا بالتعاقد ومجلس الخدمة المدنية على ما أعلم طلب من الحكومة وأعطاها مهلة نهائية ستة أشهر لكي تتعاقد مع هؤلاء الموظفين المؤقتين فإما أن يثبتوا نهائياً، وإما أن يصرفوا لكي يتمكنوا من أن يؤمنوا عملاً لمستقبل حياتهم. فأريد أن أعلم من الحكومة إذا كان هنالك تدبير تتدارك به وضعية هؤلاء الموظفين المؤقتين بالتعاقد. أريد أن أعرف إذا كان في سياسة الحكومة مبدأ لوضع حد لهذه المشكلة.

الرئيس: من يقبل بالبند ١٣ ـ من الفصل الثالث يرفع يده.

أكثرية. ألخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: عطوفة الرئيس، الكل يعرف أن في وزارة الزراعة مكنات بلدوزر «تراكتورات» وكانت فيما مضى تسمح لأصحاب الأملاك الصغيرة والمتوسطة والكبيرة باستعمال هذه الآلات في حراثة الأرض وتجهيزها، وفي السنة السابقة اعتمدت الحكومة أن تقوم هذه المكنات بأعمال حرشية، ولما كنا اطلعنا على أنه لا يوجد أموال للتحريج، وكان قد سبق للحكومة أن منعت هذه المكنات من الاستعمال، لذلك أطلب من الحكومة، وخاصة من وزير الزراعة، أن يعمد إلى إعادة هذه المكنات لمساعدة الأهلين والمزارعين في إصلاح أملاكهم ونقبها، وهذا عمل تشكر عليه الحكومة ووزارة الزراعة أيضاً، فلا تحرموا البلاد من هذا العمل المجدي النافع.

الباب الخامس عشر ـ وزارة الاقتصاد الوطني

ـ الجزء الأول ـ الفصل الأول ـ الاقتصاد الوطني

البند ـ ١١ ـ مخصصات السلطات العامة ٣٨٢٨٠ ل ل

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية. ألخ...

الرئيس: قبل البند ـ ٥٤ ـ

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ارفع الجلسة على أن تعقد نهار غد الساعة الخامسة بعد الظهر.

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة مساء بعد أن تقرر يوم الاثنين في التاسع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٢ الساعة الخامسة بعد الظهر موعدا لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمينا السر

هاشم الحسيني

فؤاد نفاع

مدير عام المجلس النيابي

الإمضاء: رياض أرسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الإمضاء: مارون كوكباني

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة السابعة

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٢

المواضيع المبحوثة:

١ ـ متابعة التصديق على أبواب الموازنة العامة لسنة ١٩٦٢.

٢ ـ تصديق الموازنات الملحقة.

٣ ـ تصديق الجزء الرابع من الموازنة العامة.

٤ ـ تصديق قانون الموازنة العامة.

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الإثنين الواقع في التاسع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٢ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: صائب سلام، نسيم مجدلاني، بهيج تقي الدين، كميل شمعون، الأمير عبد العزيز شهاب، سالم عبد النور، علي عبد الكريم، إدوار حنين، سليمان العلي، نقولا سالم، إبراهيم العبدالله، عادل عسيران، وشبلي العريان.

واعتذر السادة: يوسف الزين، فؤاد نفاع، هاشم الحسيني، عدنان الحكيم، فؤاد البرط، وجعفر شرف الدين.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة: فيليب بولس، رفيق نجا، فؤاد بطرس، الأمير مجيد أرسلان، جان عزيز، علي بزي، عثمان الدنا، جوزف سكاف، ورينه معوض.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

الغائبون، تتلى أسماؤهم.

ـ تليت ـ

الرئيس: المعتذرون، تتلى أسماؤهم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ تليت ـ

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الخامس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٢ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: صائب سلام، ادوار حنين، خليل الخوري، كميل شمعون، الأمير عبد العزيز شهاب، سالم عبد النور، عزيز عون، جميل لحود، إميل مكرزل، سعيد طوق، سليمان العلي، سليمان فرنجية، يوسف كرم، باسيل عبود، عادل عسيران، ومصطفى الرفاعي.

واعتذر السادة: عدنان الحكيم، هاشم الحسيني، يوسف الزين، جعفر شرف الدين، شبلي العريان، وموريس الجميل.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة: فيليب بولس، بيار الجميل، رفيق نجا، جوزف سكاف، كامل الأسعد، فؤاد بطرس، جان عزيز، ورينه معوض.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم انتقل المجلس إلى متابعة التصديق على الموازنة فأقر منها الباب الثاني، والثامن، والتاسع، والعاشر، والحادي عشر، والثاني عشر، ثم صدق الجزء الأول من موازنة وزارة الأشغال العامة، وانتقل الى تصديق الباب الرابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر، والسابع عشر، والثامن عشر.

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة مساء بعد أن تقرر يوم الاثنين في التاسع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٢ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على صحة ملخص محضر الجلسة.

ـ سكوت ـ

الرئيس: صدق المحضر.

ننتقل إلى درس الموازنة.

الباب الثالث عشر – وزارة الأشغال العامة والنقل

ـ الجزء الثاني ـ الفصل الثاني ـ المديرية العامة للطرق والمباني والتنظيم المدني.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور ألبير مخيبر.

ألبير مخيبر: عطوفة الرئيس، أرجو من الرئاسة الكريمة أن تتابع درس المواضيع حسب ترتيب ورودها في جدول أعمال الجلسة.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الرئيس: استشرت النواب في أن نرجىء تلاوة الأوراق الواردة إلى آخر الجلسة فوافقوا.

ألبير مخيبر: هل في النظام نص يخول الأكثرية أن تلغي مادة من النظام الداخلي؟

الرئيس: أبداً، ولكن في النظام الداخلي يجوز النظر بالأوراق في أول الجلسة وكذلك في آخرها وقد استشرت النواب في ذلك.

البند ـ ٢٢ ـ نقل وانتقال ٤٥٠٠٠٠ ل ل

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية. ألخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جبرائيل جرمانوس.

جبرائيل جرمانوس: عطوفة الرئيس، في هذا البند ذكرت الطرق الرئيسية والطرق السياحية والاصطيافية والطرق الداخلية، وإنني أرجو من زملائي الكرام أن يتنبهوا لأمر مهم جداً، أن الطرق التي تربط القرية بالطريق الرئيسية لم يلحظ لها أي اعتماد ويجب تخصيص اعتمادات لوصل هذه القرى بالطرق العامة، ومن جهة ثانية، الطرق الأثرية، يوجد مناطق في لبنان فيها آثار قديمة لم يخصص لها بارة الفرد من هذه الاعتمادات المخصصة للطرق الرئيسية، وراجعت هذه الاعتمادات المخصصة للطرق الأثرية فلم أجد مثلاً اعتماداً واحداً مخصصاً لمنطقة جبيل التي تعتبر من جهة الآثار من أمهات المناطق اللبنانية، لذلك إنني أعجب من هذا التقصير وأحتج عليه احتجاجاً شديداً.

الرئيس: من يقبل بالبند ـ ٤٢ ـ معدلاً كما تلي عليكم يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٤٢ ـ

ويسجل في محضر الجلسة بأن اعتمادات الطرق الرئيسية والمحلية والداخلية والسياحية الواردة في البند ٤٢ توزع وفقاً لجداول يتقدم بها النواب بموافقة الإدارة إلى لجنة المالية والموازنة التي تودع وزارة المالية تفصيل هذا البند.

البند ـ ٤٣ ـ مستخدمون ومناظرون وعمال ١١٨٥٠٠٠ ل ل

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية. ألخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: عطوفة الرئيس،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لا حباً بالكلام، وقد بحثنا هذه الميزانية بحثاً وافياً ولكن لي ملاحظة أبديها بكل بساطة، أن الحكومة سبق لها أن استقدمت أكثر من ثلاثين خبيراً في مواضيع مهمة ونواحي شتى إلا أنها لم تستقدم خبيراً واحداً بقضايا المياه. وإذا كنت أقول هذا القول فذلك لأنني أعتبر أن في أمكنة من هذا الجبل لا يمكن للدولة إلا أن تستخدم بعض ذوي الفن لدرس هذه المواضيع التي لا يجرؤ الخبراء المحليين، رغم علمهم ورغم كل ثقتنا بشخصهم على تحمل المسؤولية وحدهم.

فيتوجب على الدولة أن تستقدم خبيراً عالمياً فنياً لقضايا المياه دون سائر المواضيع وأنا أعلم يا سيدي على سبيل المثال البسيط: أنهم يبحثون في كسروان في قضية المياه فيما يتعلق بنبع العسل ويقال إن الخبراء المحليين لا يجرأون على بحش هذا النبع لأنهم يعتقدون أن الطبقات الأرضية في حالة بحشها أو العمل بها قد يجوز أن يهبط مستوى المياه بالنسبة إلى طبيعة الأرض الجيولوجية الأرضية بحيث يخشى أن يغور نبع العسل ولا ينبع بعدئذ، وعندئذ تفرق المياه في الوديان، ويمكن أن يمضي فصل الصيف وتصبح المنطقة الكسروانية عطشى ريا وشفة، هذا هو ما يدعونا إلى أن نطلب إلى الحكومة بأن تستقدم خبيراً عالمياً في أمور المياه فيبحث الأنهر والينابيع في لبنان عامة، وينير المواضيع الحساسة المائية التي لم يتمكن بعد الخبراء المحليون من درسها درساً وافياً، وأظن إذا زدنا على تلك اللائحة المستطيلة الكبيرة من الخبراء شخصاً واحداً سوف لا نرهق هذه الميزانية كثيراً.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: إن حب الكلام يثير عندي حب الكلام أيضاً، فأنا أشكر حضرة الزميل، وأشكره من صميم قلبي لأن هذا الموضوع حساس وهام جداً، والحكومة تشاركه الرأي في هذا الشأن وهي تقول: بأنها إنما تولي مسألة المياه في لبنان الأهمية التي تستحق. وعطفاً على ما ورد على لسان حضرة الزميل فإن الحكومة لم تكتف بالخبراء المحليين مع احترامنا لعلمهم وخبرتهم، فقد جاءت لجنة من هيئة الأمم المتحدة مؤلفة من خبراء درسوا هذا الموضوع على نطاق شامل، ووضعت الخطة بالاتفاق مع الأجهزة المختصة. وقد تحددت أنواع الخبرة التي نحتاج إليها في المراحل المتأتية حتى يصار إلى استكمال البحث، ومن ثم العمل على تنفيذ سائر المراحل في هذا الموضوع بالذات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده: حضرة الرئيس، هنالك ناحية ثانية بقضية المياه في لبنان، كما قالت الرئاسة، فمنذ سنوات وماكينات حفر الآبار تحفر آبار المياه الارتوازية بسبب الجفاف. اضطر اللبنانيين لاستعمال هذه المكنات لحفر الآبار.

أعتقد أنه من الضروري أن يصدر تشريع خاص لوضع حد للمشاكل التي نتجت وستنتج في

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المستقبل بسبب كثرة الآبار التي تحفرها هذه الآلات على ملكية المياه، لأنه يمكن أن يكون هنالك أصحاب أملاك متجاورين يحفر أحدهم بئراً فيأتي الثاني ويحفر بئراً جديداً على مسافة عشرين متراً مما قد يسبب نشاف البئر الأول، ويعود صاحب البئر الأول إلى تعميقه مجدداً إلى أن ينشف البئر الثاني وهكذا دواليك.

إنني أرى أن وزير العدل غير مهتم بهذه الأمور حسب العادة،فقد يكون عدد الدعاوى في المحاكم غير كاف، والمحاكم بحاجة لدعاوى جديدة.

أقول، إنه يجب أن تهتم يا معالي وزير العدلية طالما أن وزير الأشغال غائب، بأن تضع تشريعاً خاصاً لقضية بحش الآبار عن طريق الآلات الميكانيكية لأنه كما تعلم بصفتك محامياً، أن هنالك عدة دعاوى تنتج وستنتج بالمستقبل لأنه لا يوجد غير القوانين القديمة، وأنت تعرفها، لذلك ألفت نظر الحكومة إلى ضرورة التشريع بهذا الخصوص.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محسن سليم.

محسن سليم: عطوفة الرئيس،

مما لا شك فيه أن الإشارة التي ألمح إليها زميلنا الأستاذ نهاد بويز في هذه القضية هي على جانب من الأهمية.

ولكي، ألفت نظركم إلى أنه يوجد في لبنان عدة شركات أجنبية ومحلية مهمتها حفر الآبار الجوفية في لبنان، وقد تمكنت هذه الشركات حتى اليوم من نبش العشرات لا بل المئات من الآبار والإتفاقية التي توقعها تلك الشركات الوطنية والأجنبية قائمة على أساس وجود كميات مياه في جوف الأرض. إذاً فاللبناني عندما يتعاقد مع هذه الشركات اللبنانية أو الأجنبية لا يدفع قرشاً واحداً قبل أن تؤكد له الشركة بميزان صحيح عن الكمية التي يكون قد تم التعاقد لأجلها.

إذاً لا مجال للقول بأن البلاد بحاجة إلى خبير أو إلى خبراء عالميين، لأننا عرفنا بعد الخبرة أن الملايين من الليرات التي صرفت على عدد كبير من الخبراء ذهبت أدراج الرياح بسبب أن هؤلاء الخبراء العالميين الذين يطلب زميلي الأستاذ بويز استقدامهم لمسألة لسنا بحاجة إليها وهي متوفرة كل التوفر في لبنان، هؤلاء الخبراء العالميين بدلاً من أن ينيروا الطريق أمام اللبنانيين في النواحي التي طلب إليهم أن يدلونا فيها على الطريق، فلو كان في تقاريرهم شيء من النور لكانت الحكومة حتى الآن قد تقدمت بمشاريع قوانين نتيجة تلك التقارير ولكننا لم نر شيئاً من هذه المشاريع القوانين بدليل أن تلك التقارير لم تكن على جانب من الحقيقة كما كنا نتصور، والأمر الثاني الذي أريد أن ألفت نظر معالي وزير العدلية إليه، هو الأمر الذي أشار إليه زميلي الأستاذ إده.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

يا سيدي، أنتم تعلمون اليوم أن اللبناني، عندما يحفر في عقاره قد يحفر على حافة عقاره أو على حدوده الأصلية فيتأتى من ذلك أن كمية المياه التي تكون في حدود أرضه تعتدي على كمية المياه التي تكون نابعة من أرض جاره، ويعلم معالي وزير العدلية أن هذا الموضوع بالذات قد تشعب فيه الاجتهاد لدرجة أن المحاكم اللبنانية اليوم، المحاكم البدائية والمحاكم الاستئنائية وحتى المحاكم التمييزية لم تستطع حتى اليوم أن تلقي نوراً وأن تقطع بهذا الموضوع قطعاً نهائياً، يأتي موضوع معين فيتأكد القاضي من أن هناك حفر عن حسن نية أو عن سوء نية، وحسن النية وسوءها عائدان لتقدير القاضي. إذاً التشريع الموجود حالياً مقتصر على الإجتهاد، وأنا أعلم أن محكمة التمييز اللبنانية اليوم في كثير من الدعاوى كانت مرتبكة ارتباكاً بيناً ولا يزال الاجتهاد يتعثر بها، لأن القاضي البدائي أو القاضي الاستئنافي اعتمد في حكمه بالقول بالتعويض أو بعدم التعويض، على حسن النية أو على سوء النية.

لا يجوز أن تبقى البلاد بدون تشريع واضح يتعلق بالمسؤولية التي تترتب على من يحفر المياه في جوف الأرض ويعتدي على مياه جاره.

من أجل هذا، فإني أكرر ما ورد على لسان الزميل الأستاذ إده وأطلب من وزارة العدلية أن تأتينا بتشريع جديد يفصل في هذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: سيدي، كان همي بادىء ذي بدء أن أجيب دولة رئيس الوزراء، ولكن همي أيضاً أن أجيب العلامة (انسكليبيديا) الأستاذ محسن سليم. يا سيدي، إذا كنت قد أثرت هذا الموضوع فلأقول عتبي عليك فيما يتعلق بالشق الأول من ردك يا دولة الرئيس، وشكري فيما يتعلق بالشق الثاني من هذا الرد، ولكن إذا كنت قد أثرت هذا الموضوع، فلأننا، في اجتماع من ثلاثة أيام مضت في مكتب معالي وزير الأشغال العامة، برفقة زملائي، قد أثرنا موضوع المياه في كسروان، وهي النقطة الحساسة التي نعانيها في مطلع كل صيف. وشكراً لله أن يكون هناك صيف وشتاء لأننا في الشتاء بعيدون نوعاً عن المنطقة لا تتلقى تهجمات وملاحظات الأهلين، ولكن في أيام الصيف بما أننا نعيش ونعايش أهالي المنطقة، نتحمل في صبيحة كل يوم وفي أمسية كل يوم أيضاً، الملاحظات، والملاحظات العديدة. هذا ما دعانا برفقة زملائي أن نجتمع إلى معالي وزير الأشغال العامة.

وهناك في مجلس ضم الكبار من علماء المياه والفن في هذا البلد، وإذا كنت أقول هذا أقول عن حسن نية وكل تقدير، فقد كان هناك مدير المصالح المائية ومدير التنفيذ ومدير مصالح المياه في كسروان وغيره، والجميع أجابوا إذ لم تخني الذاكرة على أنه لا يمكن للهيئة الفنية الحالية في

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لبنان أو في بيروت أو في الجمهورية اللبنانية أن تعالج هذا الموضوع لأنها تخشى أنها إذا حفرت هذه الينابيع نظراً للطبقات الجوفية الموجودة فيها يمكن أن يحصل الانهيار من هذه الطبقات وتتوزع المياه الغائرة على وجه الأرض، أو أن تتفجر في وسط الأرض، تذهب إلى الوديان وإلى السواقي، وعندئذ تفتقر المنطقة بكاملها إلى المياه.

هذا يا سيدي دولة الرئيس الذي دعاني وأنا نائب عن هذه المنطقة أن أقول الشيء الذي أفهم ورجائي إليك أن لا تعتبر أنه بسبب حبي للكلام قد أثرت هذا الموضوع لأن للكلام مجالات ومجالات واسعة وسنتلاقى ونلتقي بها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: عطوفة الرئيس، عطوفة الرئيس، بحث الزملاء الكرام قضية المياه الجوفية، ولي ملاحظة أريد أن أقولها بهذه المناسبة. يحصل الاتفاق بين أصحاب الشركات وبين الأهالي على حفر الآبار الجوفية غير أن هذه الآبار الجوفية تعطي مياهاً قليلة ولا تخدم طويلاً. فيكون المالك الذي اتفق مع الشركة قد دفع مبالغ طائلة على حفر هذه المياه، وهذه المياه لا يطول أمدها، فإنني ألفت نظر الحكومة إلى هذا الوضع حتى لا يلحق الضرر بالمالك من جراء هذه الأعمال وهذا ما حصل ويحصل في كل مدة. وهذا ما أردت أن أقوله.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جورج هراوي.

جورج هراوي: سيدي الرئيس، فيما يتعلق بتقارير الخبراء، وبالخبراء أنفسهم، قد أكون وقد لا أكون من رأي الأستاذ الزميل محسن سليم، أما في قضية معينة وهي الخبرة في المياه الجوفية، أنني حتماً من رأيه، وسأقول لماذا:

قال الأستاذ سليم أن لا خطر على أحد من اللبنانيين عندما يتعاقد مع شركة أجنبية أو وطنية لحفر بئر إذ أن هذه الشركة لا تتقاضى مالا من اللبناني إلا عندما تسلمه المياه الجوفية.

هنا يا سيدي يكمن كل الخطر. ففي جميع أقطار الأرض وفي الطبقات الجوفية، هنالك دائماً مياه تكون على عمق يختلف بين الخمسين متراً والمئة متر. فالمياه دائماً موجودة في هذه الأعماق وقد حدثت كارثة بالجارة العزيزة سوريا بالسلمية منذ عشرة سنوات وأعتقد أن بعض الزملاء يعلمون ما حدث. لقد حفروا الآبار الإرتوازية وضخوا المياه الجوفية لري أراضيهم، فتوصلت هذه المنطقة لأن تنتج ثلث إنتاج سورية من القطن، وفجأة بعد سبع أو ثمان أو عشر سنوات نضبت هذه المياه وتعطلت كل الأراضي التي كانت تروى بهذه المياه ونزح أهالي المنطقة إلى مناطق أخرى سعياً وراء العيش، ولتأمين دفع ما عليهم من أقساط ثمن محركات وثمن مضخات، تقدمت الحكومة اللبنانية بمشروع للأمم المتحدة وأحيل هذا المشروع إلى أدارة الصندوق الخاص التابع

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

للأمم المتحدة وتطلب الحكومة بهذا المشروع خبراء دوليين لدرس قضية المياه الجوفية في لبنان. وستصدق إدارة الصندوق الخاص على هذا المشروع بمساعدة ثمانمائة ألف دولار في شهر أيار المقبل، ولكن منذ عشرة أيام، صدف أن مر بلبنان المدير العام للصندوق الخاص ومعاونه، واجتمعنا عند معالي وزير الزراعة بطريق الصدف وقالوا لمعالي الوزير ما حرفيته. قالوا إننا سنقر هذا المشروع وسنرسل لكم خبراء يدرسون المياه الجوفية في لبنان. ولكن هذا الدرس سيدوم سنة أو سنتين على الأقل فإذا انتهى بقول الخبراء إنكم ليس بإمكانكم من الآن وصاعداً أن تستعملوا المياه الجوفية لأنها سوف تنضب! ماذا يكون مصيركم؟ وماذا ينفعكم هذا الدرس؟ الأمر الذي هو ضروري جداً، هو ما قاله الأستاذ ريمون إده وما قاله الأستاذ محسن سليم بشقه الأخير أعني أن هنالك ضرورة قصوى للتشريع بهذا المعنى حتى نتجنب الكارثة التي رأينا مثلها في الأراضي المجاورة للبنان ولا نريد أن تقع هذه الكارثة على اللبنانيين.

هذا ما أريد أن تتداركه الحكومة، بتشريع لهذه المياه الجوفية التي يكمن فيها الخطر على الذين يستعملونها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: عطوفة الرئيس، أما الموضوع هو موضوع مياه، وقد يعتقد البعض أنني أحببت أن أدلي بدلوي بين الدلاء، ولكن الموضوع خلاف ذلك. ورد على لسان الزميل محسن سليم أن الخبراء في هذه القضية لن يفيدونا، وأنا أسلم يا عطوفة الرئيس بأن في لبنان أكثر من خبير في هذا الموضوع وربما من هو أكثرهم خبرة موجود بيننا وهو زميلنا الشيخ موريس الجميل الذي وضع في هذا المضمار كتباً ودراسات يجب الرجوع إليها كلما طرق هذا الموضوع، ولكن لا أريد من الحكومة أن تستدعي الخبراء لاستكشاف مياهنا ولدرس شبكة المياه في لبنان إنها مدروسة من قبل اللبنانيين، ولكن الحكومة على حق وعلى تمام الحق عندما استدعت الخبراء لأجل تطبيق طرق التنفيذ الحديثة بهذا الموضوع، مثال ذلك أن العلم الحديث بهذا الموضوع اعتمد، وكثيراً ما يعتمد على البحيرات الاصطناعية، وقد نفذت في سويسرا وفي إيطاليا وأفادت كثيراً من الطبقات الجوفية، فيجب أن نطبق في لبنان نفس المبدأ وتنفذ سياسة المياه باعتماد البحيرات الاصطناعية. ولكن هذا لا يمكن أن يتم إلا عن طريق الخبراء الأجانب، أشكر الحكومة فيما قامت به من سعي مع الأمم المتحدة وأرجو منها أيضاً، كما طلب ذلك بعض الزملاء، أن تدرس الناحية التشريعية لأن التشريع المائي قديم جداً لم يعد ينطبق على الوسائل الحديثة في استقصاء المياه في أعماق الطبقات الأرضية.

الرئيس: البند ٢٦ صيانة التجهيزات والإنشاءات ١١٥٠٠٠ ل ل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية. ألخ...

الرئيس: الفصل الرابع ـ المديرية العامة لمراقبة الامتيازات والوصاية على مصالح الاستثمار.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمود عمار.

محمود عمار: دولة الرئيس، طالما نحن بصدد المديرية العامة لمراقبة الامتيازات والوصاية على مصالح الاستثمار، لا بد لي من أن أثير قضية المصالح المستقلة، وأن الشكوى من هذه الإدارات قد عمت، وقد أثيرت في هذا المجلس عدة مرات، وأعتقد يا دولة الرئيس أننا لا نحتاج إلى كل هذه المجالس الإدارية للإشراف على مقدرات مصالح الاستثمار في لبنان، بمعنى أننا بتنا لا نستطيع عد هذه المصالح على كثرتها، وأننا نود أن نعرف رأي الحكومة هل هي جادة في توحيد هذه المصالح، في توحيد إدارة مصالح المياه والكهرباء، بحيث لا يبقى هناك عدة مجالس إدارية لا هم لها إلا قبض الرواتب من هذه المصالح حتى قيل لي إن هناك مصالح تكاد لا تكفي لسد رواتب المجالس الإدارية.

وأعتقد أنه من مصلحة البلاد أن تكون هنالك إدارة واحدة للمياه، وإدارة واحدة للكهرباء، في كل أنحاء لبنان وأود أن أسمع من دولة الرئيس هل أن الحكومة تريد أن توحد هذه الإدارات بحيث تصبح إدارتين فقط لمصلحة البلاد وتوفيراً للنفقات التي يتكبدها الشعب اللبناني من جراء ذلك.

الرئيس: الكلمة الآن لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: يا سيدي، أريد أن أقول بأن الأستاذ محمود عمار يتكلم في هذا الموضوع بما نفكر به نحن، إذ إن الحكومة تدرس الآن توحيد المصالح المستقلة وجعلها مصلحتين أو ثلاث على الأكثر، حتى تقوم كل واحدة منها بتنسيق الأعمال وحتى يأتي العمل منسقاً ومثمراً بالشكل الذي ترغبون.

الرئيس: البند ٤١ ـ تجهيزات وأدوات جديدة ١٣٠٢٠٠٠ ل ل

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية. ألخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جورج هراوي.

جورج هراوي: سيدي الرئيس، أريد أن أفهم من معالي وزير البرق والبريد عن قضية تركيب الهاتف الآلي في زحلة، وهذا الأمر يرجع إلى عام ١٩٥٩ وكان في ذلك الوقت قد خصص اعتماد لشبكة الهاتف

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الآلي ضمن مدينة زحلة وبعد ذلك تأخر التنفيذ وفهمنا في حينه أن الحكومة عينت لجنة من الخبراء لكي يضعوا تقريراً فيما إذا كانت المعدات التي تستعملها الإدارة لتاريخ ذلك الحين يمكن أن يستمر استعمالها أم أنه يجب استعمال معدات أخرى هي لصالحنا بالتأكيد من جهة نوعيتها ولجهة أنها حديثة أكثر. فأريد أن أفهم من معالي الوزير الآن إذا كانت قد أنهت اللجنة درسها؟ وفي أي وقت تقريباً يمكن أن تمد شبكة الهاتف الآلية في زحلة أسوة بباقي المحافظات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: عطوفة الرئيس،

إن ميزانية الهاتف سمحت لنا أن نوجه إلى معالي الوزير وإلى الحكومة بمجموعها سؤالاً يطمئن إلى الجواب عليه الأهالي، خصوصاً في منطقتنا التي لا يوجد فيها الهاتف إلا في قرى قليلة وقليلة جداً، وقد أرصد في الميزانيات السابقة اعتمادات لهذه المناطق ولهذه القرى النائية لتزويدها بغرف هاتف تسهيلاً لأمور السكان ومن أجل تأمين جميع التسهيلات اللازمة للحياة. ولما كنا لتاريخه نطالب، ولا نرى الهاتف يركب في القرى، فإننا نلفت نظر معالي الوزير إلى هذه الناحية ونستنهض غيرته لكي يعمم الهاتف في القرى ليتمكن الأهالي من قضاء حاجاتهم في الأوقات الملمة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير البرق والبريد والهاتف.

وزير البرق والهاتف: سيدي، فيما يتعلق بزحلة، الدروس التي نوه عنها الزميل الكريم السيد جورج هراوي قد انتهت وبوسعي أن أؤكد له أن الأوتوماتيك يتم تركيبه في زحلة من الآن حتى مطلع الصيف أو تشرين على الأكثر.

أما فيما يتعلق بالبترون، فجل ما أرجوه أنني هو أن أحظى بزيارة الزميل الأستاذ جان حرب حتى يدلني أين يريد أن يركب تلفونات شرط أن لا يكون هناك مشكل.

الرئيس: البند ـ ٤١ ـ تجهيزات وأدوات جديدة ٣٢٤٠٠٠ ل ل

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية. ألخ...

الباب الثالث عشر: وزارة الأشغال العامة والنقل

ـ درس شبكة الطرقات المحلية والداخلية وربطها بالشبكة العامة.

(القانون الصادر بالمرسوم رقم ٦٦٣٠ تاريخ ١٠ أيار سنة ١٩٦١) ٣٠٠٠٠٠٠ ل ل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ القسط الأول من مشروع درس وتنفيذ شبكة الطرقات المحلية والداخلية وربطها بالشبكة العامة (القانون الصادر بالمرسوم رقم ٦٦٣٠ تاريخ ١٠ أيار سنة ١٩٦١) ٩٥٠٠٠٠٠ ل ل

١٢٥٠٠٠٠٠

من يقبل بمجموع هذا البند يرفع يده

أكثرية. ألخ...

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده: سيدي، أنا حسب العادة سأحكي للتاريخ لأنه لا فائدة من الحكي سوى للتاريخ! لقد صوتنا على مبالغ بقيمة اثني عشر مليون ليرة، ولا بأس. هنالك طرقات شقت وجاهزة للتزفيت وكنا طلبنا أن تخصص من قيمة الـ ١٢ مليون ليرة مبالغ لتزفيت هذه الطرقات لأننا إذا كنا سننتظر مشروع الـ ٨٤ مليون فستبقى هذه الطرقات ثلاث وأربع سنوات بدون تزفيت. وكنت قد تقدمت بأسئلة بشأن مشروع الـ ٨٤ مليون وحتى الآن لم أحصل على جواب. وعندما كان دولة الرئيس في صفوف المعارضة كان يتألم كما أتألم أنا اليوم من عدم إجابة الحكومة على أسئلة النواب.

لذلك أطلب منه أن يطلب من وزرائه أن يجيبوا على أسئلة النواب ولو اطلع دولة الرئيس على الأسئلة التي طرحتها فيجد أن هنالك شركة إيطالية، ونحن صفقنا عندما قرأت في الصحف أن هذه الطرقات العديدة لزمت لشركة أجنبية، لشركة طليانية! وتذكرت كل هذه الطرقات التي شقت عن يد الطليان في ليبيا وغير ليبيا وفي الحبشة قلت عندئذ، هذه الشركة ستكفينا مهندسين وطوبوغرافيين، طالما مهندسي بلادنا وطوبوغرافيي بلادنا لم يتمكنوا من تنفيذ الموازنة الداخلية، ولما أتت هذه الشركة وبعد مضي عدة أشهر، تساءلت أين هم ممثلو هذه الشركة، وأين هم مهندسو هذه الشركة، وأين هم طوبوغرافيو هذه الشركة؟ قيل لي إنه لا يوجد لهذه الشركة مهندسون ولا طوبوغرافيون، ولكن هذه الشركة التي التزمت درس الكيلو متر الواحد بقيمة ٢٠٠٠ و ٢٣٠٠ ليرة لزمت بدورها، درس نفس الطريق لملتزمين لبنانيين ومهندسين لبنانيين بـ ١٥٠٠ أو ١٧٠٠ أو ١٠٠٠ ليرة. وأما من جهة الطوبوغرافية، فهؤلاء المهندسون اللبنانيون لزموا بدورهم الدروس لطبوغرافيين أو لأشخاص اسمهم طوبوغرافيين ولا يفهمون شيئاً من الطوبوغرافية بـ ٦٠٠ أو ٧٠٠ ليرة. وأنا طرحت كل هذه الأسئلة على الحكومة ولم أحصل على جواب.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لذلك إنني لست مطمئناً إلى قضية تلزيم هذه المشاريع لشركة مونفردي لأن دفتر الشروط لم يحترم، وأطلب من دولة الرئيس أن يطلع شخصياً على الأسئلة التي طرحتها وأن يحصل على جواب إذا أمكن من وزارة الأشغال العامة. ولكنني أطلب أن يحسم كذلك من الـ ٩ ملايين القيمة التي درست من قبل لجنة الأشغال العامة.

أقول إن رئيس لجنة الأشغال العامة اطلع شخصياً أن هنالك في الجمهورية، طرقات مشقوقة حالياً ولم تدخل باعتمادات الطرق الرئيسية ولا باعتمادات الطرق المحلية، طالما ألغيت اعتمادات الطرق المحلية، فيمكن للحكومة، والمصلحة تقضي بذلك، أن يخصص من التسعة ملايين ليرة مبلغاً لتزفيت الطرق المشقوقة. وأعتقد أن حساب هذه الطرقات هو مع رئيس اللجنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ اميل البستاني.

اميل البستاني: عطوفة الرئيس،

هنالك أمر هام أيضاً يتعلق بهذه الشركة التي لزمتها الحكومة التخطيط، كان هذا المجلس أظهر رغبة ملحة أن لا تعطى هذه الاتفاقية إلى شركة يتعلق عملها بالتخطيط وبالتنفيذ معاً، أي أنه يجب أن يحصر هذا العمل بالشركات التي تتعاطى التخطيط فقط، ولكن مع الأسف يا سيدي رغبة المجلس لم تلبَّ! بل أعطي الالتزام لهذه الشركة وهي شركة تقوم بالتزامات، وقد قامت بالتزام تنفيذ مطار روما ولا تزال هنالك دعوى عالقة بين هذه الشركة والشركة التي معها والحكومة، بما يتعلق بمطار روما. وتسمى هذه الدعوى في جرائد إيطاليا (سكندال) بمعنى (فضيحة) أي أن هذه الشركة يا سيدي، وأقول هذا علناً، هي تحاكم في إيطاليا عن عمل تنفيذي، وكان يجب أن لا تعطيها الحكومة الشغل والتخطيط لأنها تقوم بأعمال تنفيذ أيضاً. هذا أمر هام يا سيدي، أرجو من دولة الرئيس أن يطلع عليه ويحقق فيه لأنه لا يجوز أن تكون رغبة المجلس غير مرعية. فرغبة المجلس كانت أن تعطى التزامات التخطيط إلى شركات لا علاقة لها بالتنفيذ، فلماذا لم تراع هذه الرغبة؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محسن سليم.

محسن سليم: عطوفة الرئيس،

أنا أريد أن ألفت نظر الحكومة مرة جديدة إلى ما يمكن استخلاصه من هذه المناقشة، لقد جاء الوقت يا سادة إلى أن تضع الحكومة مخططاً شاملاً لجميع طرقات لبنان، وأذكر دولة الرئيس بأنه حضر منذ سنة ونصف شخص أجنبي إلى لبنان وهو من الجنسية الإيطالية وعرض على السلطات اللبنانية أنه على استعداد هو وشركته العالمية أن يحقق تنفيذ تصميم جميع طرقات لبنان الرئيسية والفرعية بما قيمته مئتي مليون ليرة لبنانية مقسطة على عشرين سنة بفائدة أربعة بالمائة، وأنها

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مستعدة أن تقبض من الحكومة اللبنانية ما تخصصه الحكومة اللبنانية في موازنتها العامة، وإنني أعجب كيف أن الحكومة السابقة لم تدرس مثل هذا الاقتراح، وكيف أن زميلي الشيخ موريس الجميل الذي يبحث اليوم قضية الطرقات وهو المعروف بأنه من أنصار التصميم الشامل سواء في المياه أو في الطرقات لماذا لا يقف في هذا المجلس ويتحدث عن هذه المواضيع القيمة التي توفر على المكلف اللبناني وعلى النواب الذين يشتكون في كل سنة من ضعف الإمكانيات التي تضعها الحكومة اللبنانية في ميزانيتها لماذا لا يقف ويطلب تصميماً شاملاً لجميع طرقات لبنان على أن تأخذه على عاتقها شركة عالمية يكون من ضمنها الشركات اللبنانية تنفذ قسماً فقسماً من الأعمال التي تتطلبها تلك المشاريع.

أرجو من دولة الرئيس أن يطلب من وزارة الأشغال العامة المباحثات والتصميمات والعروض التي حصلت في عهد الحكومة السابقة وأن يصار إلى درسها وعلى ضوئها يكون التوجيه مستقبلاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ سميح عسيران.

سميح عسيران: سيدي الرئيس،

الحزن يحز بنفس كل لبناني عندما يمر على طرقات دولية أنشئت حديثاً في لبنان ويجد أن هذه الطرقات لم تكتمل أبداً، مثلا طريق بولفار العاملتين ـ صيدا ـ بيروت، وفي كل مرة ينهون العمل وإذ بورشة ثانية تأتي وتخرب ما قامت به الأولى مما يكلف الخزينة الأموال الطائلة، ومن المؤسف فعلاً أن أفرح كما فرح الزميل إده بالشركة الأجنبية التي التزمت هذه الطرقات وهي شركة مونفريدي، أن أفرح كلبناني بشركة أجنبية، هذا ما أعتقد أنه مؤسف جداً! وبأن لا أؤمن باللبناني وبعبقرية اللبناني وبإمكانيته في تخطيط الطريق، الطريق البسيط، فهذا مؤسف أكثر ويؤسفني أكثر أن أسمع ما قاله الزميل إده والزميل بستاني بأن هذه الشركة كما فهمت من كلامهم إنما هي شركة استثمارية، لا مخطط لها، ولا مهندسون ولا طوبوغرافيون ولا فنيون، إنما جاءت للتجارة والاستثمار في لبنان فقط، أي أنها استفادت من عدم ثقتنا باللبناني كمهندس وكمنفذ فجاءت تستثمر عدم الثقة هذه فتلتزم وتلزم وتقبض فقط فرق العملة أي أنها جاءت شركة كومسيون على حساب المكلف اللبناني، فإذا صحت هذه الخبرية فإنها تكون من الفضائح الكبرى التي لا يجوز للحكومة أن تسكت عنها وأن تقوم فوراً بالتحقيقات اللازمة من أجل توضيح هذا الأمر.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: حضرات النواب المحترمين، لا أستغرب أن يتكلم ممثل جبيل بالتاريخ، وجبيل هي عروسة التاريخ.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

وأما إشارته إلى الصداقة التي تشدني إلى حضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بويز، فهي صداقة صميمة، أرجو أن يأتي اليوم الذي أبرهن فيه عن مدى هذه الصداقة، أما فيما يتعلق بالتزام شركة إيطالية لمشروع الطرقات في لبنان، هذا الإلتزام الذي تم في شهر آب المنصرم في أيام كنت فيها وإياك معارضين، وأنا لا أزال على تفكيري وعلى خطتي وأريد أن أطمئنك بأننا سنعمل دائماً على خدمة المصلحة العامة التي ننشد، كل في الحقل الذي هو مهيأ له. أما فيما يتعلق بلجوء الشركة الإيطالية إلى الاستعانة ببعض الشركات المحلية وبعض العناصر الوطنية فهذا مما لا يجب أن نشكو منه لأن على الشركة أن تستعين باللبنانيين حيث تتوفر الخبرة والقدرة اللبنانية، وأما حيث يكون هناك مجال للاستفادة من النقص الذي يمكن أن يكون سواء من حيث العدد أو من حيث الإمكانيات فلا بأس بل يجب على الشركات الأجنبية أن تقوم بتقديم كل ما يجب في هذا السبيل حتى تتمكن من القيام بالتزاماتها على أكمل وجه.

أما عن الفضائح التي تحصل في إيطاليا، فأنا لا أستطيع أن أتحدث عنها بشيء، ولكنني أريد أن أقول بأن مثل هذا لن يحصل في لبنان، ونحن هنا لمراقبة التنفيذ وللعمل على الحيلولة دون كل ما يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بالمصالح اللبنانية.

أما فيما يتعلق بالطرق التي شقت فهذه الطرق قد شقت من قبل الإدارة في وزارة الأشغال العامة والمسؤول عنها هي الوزارة وعلى الوزارة أن تقوم بكل ما يترتب عليها من أجل إنشاء شبكة للطرقات تؤدي إلى إشباع الحاجات التي نحسها ونشعر بها في هذه المناطق، ونحن لا يعقل أن نهمل ما شق لنشق ما ليس هو بمشقوق.

ومن جهة ثانية أريد أن أقول: بأن الحكومة، بالنتيجة، لا تنفرد بأي عمل من الأعمال لأنها في كل ما تقوم به إنما تعمل على أخذ موافقتكم وهذا بالواقع ما يجري حسب النظام البرلماني، فهذه المشاريع التي تقدم من مجلسكم الكريم والتي يصار إلى درسها في اللجان ثم إقرارها بالجلسات العامة كل ذلك إنما يشير إلى مدى التعاون الذي يقوم بين السلطتين من أجل العمل على تحقيق ما يمكن تحقيقه في سبيل خدمة هذا البلد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ موريس الجميل.

موريس الجميل:

عطوفة الرئيس، حضرات الزملاء، أولاً أشكر الزملاء الذين تكلموا عن وجوب وضع التصاميم الشاملة، ومن ثم أنتقل إلى بعض الأمثال التي تبين أهمية هذا الموضوع سواء كان في الشؤون المائية، أو في الشؤون الطرقية.

في الشؤون المائية، عدم وضع التصميم الشامل أوصلنا إلى بعض الأمور الغريبة التي ندفع

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

ثمنها. مثلاً، في منطقة المتن الشمالي، جيء بالمياه من أعالي الجبل، من نبع العسل إلى جونية، وأخذ قسم من هذه المياه، من مياه نبع العسل إلى المتن الشمالي، ومن ثم ضخت المياه من نهر الكلب إلى بحنس ومن بحنس إلى ضهور الشوير (تنزل المياه بقوة الانحدار من ١٦٠٠ متر إلى شاطىء البحر، ومن ثم تضخ المياه من شاطىء البحر إلى علو ١٢٥٠ متراً).

معناها ١٦٠ ليرة بالمتر المكعب سنوياً لضخ المياه من نهر الكلب إلى المتن معناه أيضاً زيادة التعرفة المائية على المستهلك اللبناني وتتبخر الأموال في ضخ المياه!.

ملاحظة أخرى أيضاً صادرة عن عدم التصميم الشامل في رؤية المسائل، نضخ المياه بالكواء من نهر الكلب إلى بحنس ومن ثم تنحدر المياه من بحنس إلى المنصورية إلى شاطىء البحر! عوضاً من أننا إذا اضطررنا لضخ المياه أن نضخ ما تحتاج إليه المنطقة العالية ونضخ فقط إلى المنطقة الوسطى ما تحتاج إليه وإلى المنطقة التحتا ما تحتاج إليه، لا أن نضخ الكل حتى أعالي الجبال وتذهب بالانحدار إلى المناطق الواطية بدون أي تعب.

هذا مثل في حقل عدم احترام قواعد التصميم الشامل في رؤية الأمور. أما فيما يختص بالشؤون الطرقية: أيضاً نفس الشيء، تقرر إنشاء شبكة طرقات لوصل مناطق بشبكات طرقات دون أن نحدد المعطيات لمعرفة وظيفة البقعة التي يجب أن نصلها بالطريق من مكانها إلى الشبكة العامة ولمعرفة كيفية تصميم هذا الطريق، إذاً الخطأ اليوم ليس فقط في تلزيم الطرقات أو تلزيم الدراسات إلى شركة معينة في أمور الطرقات أو في غيرها من الأمور ولكن الشيء المهم والأهم هو وظيفة الحكام في تحديد المهمات بالحصر علمياً حتى يأتي الخبير وينفذ المهمة لا أن تكون مهمة الخبير دبر حالك. أوصل الضيعة الفلانية بالطريق الفلانية.

هذا غير كاف، يجب أن نعلم لماذا؟ وكيف، وبأي وسيلة، وأي متى؟! حتى تحترم قواعد التصميم العام.

وأعطي المثل الأخير أيضاً في نوع الأعمال التي تعتبر من أهم الأعمال لمدينة بيروت، سوف ندرس قريباً مشروع الـ ٤٥ مليون ليرة. ومن الأعمال المنظورة في هذا المشروع إنشاء المسلخ في بيروت وهنا أيضاً ارتأينا من الضرورة أن ينشأ ملسخ. ولكننا اكتفينا بهذا! لم نحدد لماذا يجب أن يبقى المسلخ في المكان الموجود فيه حالياً أم أنه من الأفضل أن ينقل إلى غير مكان، الآن الحكومة جادة بوضع مشروع المساكن الشعبية وكلنا نعلم أن مدينة التنك هي المدينة المحيطة بالمسلخ. فإذا أبقينا المسلخ في هذا المكان، وعندما نعلم أن المسلخ يعتبر في علم التصميم العام، أنه محور نشاط، معناها أبقينا الأوساخ والأماكن على ما هي بفضل وجود مبرر وجودها أي المسلخ الذي هو باعث الحياة في مدينة التنك!

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فإذا أحببتم يا دولة الرئيس أن تعالجوا موضوع مدينة التنك كان عليكم أن تدرسوا بإمعان وضعية محور النشاط الذي ينبثق من مدينة التنك وعلى علمي أن الدراسات تثبت أن هنالك خمس نقاط ارتكاز للنشاطات يجب إخراجها من بيروت إذا أحببنا أن ننقذ البلد من مدينة التنك، مع العلم أنه عندما بني المسلخ في المكان الحالي كان هذا المكان بعيداً جداً عن مدينة بيروت، أما الآن وبالأخص بعد توسيع مرفأ بيروت، والموقع الواقع فيه المسلخ هو نصف مرفأ بيروت، مع العلم أيضاً أن في محلة المسلخ، وهنا ألفت نظر وزير الصحة ليكون مطمئن البال في مقربة المسلخ تماماً أي الحيط لزق الحيط ترمى في البحر أوساخ بيروت! وخريطة الرياح تشير إلى أن جميع الأقذار الخبيئة تطير من بين الأوساخ المتجمعة هناك وتدخل إلى المسلخ. فإذا أحببت أن تشيد المسلخ في نفس المكان معناه أنه يجب أن تضعه ضمن قناع خاص من الزجاج لتحفظه من الأوساخ التي تذريها الرياح.

نعم يا سيدي، أحببت بناء لرغبة بعض الزملاء أن أبين لمجلسكم الكريم أهمية احترام قواعدالتصميم الشامل، إذا شئنا أن نقوم بعمل جدي حقيقي يوصلنا إلى النتائج التي نهدف إليها، وإلا فسنبقى على ما نحن عليه، أموالنا تتبخر في مشاريع عديدة ضرورية ولكن غير موجودة في درس التصميم الشامل حتى تكون لها كل فعاليتها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: سيدي الرئيس، شق عليّ أن يشق دولة الرئيس طريقه من شق لا ارضاه له، فالقضية التي أثرتها يا سيدي لها شقان، شق يتعلق بالشركة نفسها وشق آخر يتعلق بشق الطرق. ويظهر يا سيدي أن المثل قد صح، كل الطرق تعود إلى روما، فحتى لا يختلط الأمر على دولة الرئيس، ويقع ضحية هذه الشقوق أعيد على مسامعه القضية التي أثرتها بكل بساطة آملاً أن يكون وقعها شيقاً.

سيدي، لا تهمني روما بقدر ما يهمني ما قاله هذا المجلس الكريم، قال: يجب أن تعطى الدروس لشركة لا علاقة لها بالمقاولات شركة مخصصة للدروس فقط. هذا ما قاله المجلس الكريم وبعد ذلك وجدنا أن هذه الاتفاقية أعطيت الشركة التزامات وبالواقع لم تكن حسنة الاختيار في تلك الشركة لأن هذه الشركة التزمت إنشاء مطار روما وبعد إنهاء الأعمال في المطار قامت القيامة عليها في جرائد إيطاليا، وهي الآن أمام دعوى فضيحة!. تقول عنها كل جرائد إيطاليا «فضيحة روما» هذه هي الشركة الملتزمة! أي أنكم لم تأتوا بأحسن ما في روما إذا كنتم تطلبون روما. أي أنكم خالفتم (أنا أقول الحكومة لا أقول أنتم)، أقول الحكومة خالفت يا سيدي مطلب المجلس وهو مطلب صريح يعتمد في كل العالم عندما تعتمدون الدروس اعتمدوا فقط الشركات المتخصصة بالدروس وليست الشركات التي لها علاقة بالتنفيذ والدروس معاً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لأنه لا يمكن أن تعطي دروساً صحيحة إلا إذا كانت متخصصة بالدروس، هذا ما حصل فماذا تنوي هذه الحكومة الموقرة أن تفعله حتى تسوي الأمر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده: حضرة الرئيس، إن هذه الشركة التزمت فقط الدروس، أريد أن أطمئن حضرة الرئيس بقضية دعوى شركة (مونفريدي) كنت منذ ثلاثة أيام في روما وقرأت في الجرائد أن النواب أحضروا الحكومة لطرح الثقة بقضية مطار روما ـ قضية مونفريدي. ولحظ هذه الحكومة الطليانية أنها نالت الثقة، لذلك فالقضية من ناحية الحكومة لا خوف عليها، ولكن هنا لم تنته بعد فإني أطلب من دولة الرئيس طالما يريد أن يحافظ على صلاحية النواب، أريد أن ألفت نظره إلى أنني تقدمت بتاريخ ٤/١٢/١٩٦١ بعدة أسئلة للحكومة بقضية تلزيم مشاريع دروس الطرقات لشركة مونفريدي ولحظت أن هنالك دفاتر شروط لم تنفذ حتى الآن. لذلك فأنا يا دولة الرئيس بانتظار الأجوبة على هذه الأسئلة، بصرف النظر عما إذا كان لهذه الأسئلة معنى أو ليس لها معنى. عندئذ تستفيد الحكومة وأستفيد أنا من كوننا جميعاً متفقين ونهدف لمصلحة هذا البلد.

ومن الناحية الثانية أود أن أعرض للزملاء، ولرئيس الوزراء ما دام يتطلع بدفتره أو بالروزنامة نموذجاً من الأغلاط التي وقعت على صفحة واحدة من دفتر الشروط (يعني حدالة الطرقات) التي التزمتها شركة مونفريدي، وطبعاً فإن المسؤولية لا تقع على شركة مونفريدي ولكنها تقع على مهندسي وزارة الأشغال العامة ويمكن أن هذه المسؤولية لا تقع على هؤلاء المهندسين لأنه طلب منهم أن يقدموا لائحة بأسماء القرى التي لم تشق طرقاتها بعد بمدة ٢٤ ساعة وطبعاً إنهم أخذوا المرسوم الاشتراعي الذي حدد القائمقاميات في الجمهورية اللبنانية وأسماء القرى، وحسب معرفتهم وضعوا الأسماء وهذه كانت النتيجة.

هذا يا دولة الرئيس أنموذج من الأخطاء التي وردت في اللوائح المرفقة في دفاتر الشروط.

ومن جهة ثانية نحن ندرس هذه الموازنة وخاصة قضية الطرق، وبتاريخ ٢٩/١٢/١٩٦١ قرأت بالجرائد تعديل البرنامج العام لمناقصات الدولة عام ١٩٦٢، وما من شك أن الإدارة دفعت أجرة هذه النشرة لبعض الصحف.

وأما إذا اطلعنا على الطرقات، الطرقات الموجودة والالتزامات الموجودة في هذا البرنامج، وقد نشرت منذ أكثر من شهر، نراها مخالفة لكل التعديلات التي طرأت على الموازنة. وأستغرب لماذا تنشر الحكومة أو الإدارة المكلفة إعلانات وتكلف الدولة أجرة هذه الإعلانات لمشاريع لا تنفذ.

ثم أعود إلى الطرقات التي شقت ولم يتم تعبيدها فأقول: إن الإدارة شقت الطرقات، وطالما أن هذه الطرقات شقت من قبل وزارة الأشغال العامة، فإني أطلب من الحكومة أن تحسم من مبلغ

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الاثني عشر مليوناً القيمة الضرورية لتزفيت هذه الطرقات لأنه إذا ما حسمنا الاعتمادات اللازمة لتزفيت الطرقات التي شقت من الجزء الرابع ووضعناها في الجزء الخامس معناه أننا سنضطر إلى انتظار تنفيذ الجزء الرابع، أي مشروع مونفريدي. هذه الملاحظة هي لمصلحة حكومتكم يا دولة الرئيس يعني أنك إذا لم تنفذ، معناه أنني أقوى.

ثم بقضية مونفريدي أريد أن ألفت نظرك إلى القضية التي تكلمت عنها، وهو أن هذه الشركة لم تنفذ دفتر الشروط. أنني لست ضد الشركة الأجنبية وإذا كنا قد لجأنا إلى شركة أجنبية فذلك لأن عدد الطوبوغرافيين اللبنانيين وعدد الملتزمين اللبنانيين وعدد المهندسين اللبنانيين لا يكفي لتنفيذ الموازنة العادية بدليل أنه في كل سنة نضطر إلى تدوير الاعتمادات، لأن الإدارة اللبنانية رغم وجود المهندسين اللبنانيين لم تتمكن من تنفيذ المشاريع الواردة، لذلك فأنا لا أحتج على اللجوء إلى شركات أجنبية وكان من الأفضل أن يأتي مهندسون وطوبوغرافيون غرباء لأن المهندسين والطوبوغرافيين اللبنانيين لم يتمكنوا من تنفيذ الموازنة. ولكن عندما أرى الشركة تلتزم كيلومتر الطريق بـ ٢٣٠٠ ليرة وتلزم بدورها نفس الطريق بـ ١٧٠٠ ليرة، والمهندس اللبناني يلزم نفس الطريق بـ ١٠٠٠ ليرة لا أرى حاجة لشركة مونفريدي.

كان من الأفضل أن نلزم هذه الطرقات لشركات لبنانية، مع العلم بأننا نضيع بعض الوقت، فنوفر مئات الألوف من الليرات.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: يا سيدي، نحن نريد أن نتجاوب مع حضرة العميد الذي يهددنا بالمعارضة، ونحن قد تعودنا عليه معارضاً مزمناً فلم نعد لنستسيغه على غير هذا الوضع، وهذه المعارضة نحن نحترمها ونقدرها ونريد أن نفيد منها أيضاً حيث تكون على حق، لأننا نحن لا ندعي العصمة عن الخطأ. أما فيما يتعلق بالنقاط التي أثرتها يا حضرة الزميل فأقول لك: إن من حسنات المراسيم الاشتراعية أيضاً أنها حددت برنامجاً للمناقصات إذ ألزمت إدارة المناقصات بأن تعلن عنها في مواعيد محددة في كل سنة حتى يتهيأ كل من له علاقة أو كل من يريد أن يعمل على تحقيق أي موضوع أو مشروع من هذه المواضيع وكيما يتقدم إلى الاشتراك بها في المواعيد المحددة. ومن جهة ثانية حتى تشعر الإدارات بالواجبات الملقاة على عاتقها فتقوم بواجباتها في الأوقات المحددة. ولعمري إن في هذا التنظيم فائدة كبرى. أما ما أشرت إليه من أن هذا الإعلان والتعديل على البرنامج الذي طرأ على موازنة سنة ١٩٦٢ والذي أردت أن تلج منه لتقول: بأن هنالك مخالفة قد وقعت، فأنا أريد أن أبين بأن هذا الإعلان إنما هو إعلان إعلاني لا يلزم واحداً ولا يربط أحداً ذلك لأن الدولة ملزمة بحسب القوانين أن تتكلف على هذا الإعلان العام حتى

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إذا ما جاء الوقت المحدد للمناقصة الرسمية جرت حسب القوانين القائمة وبالاتفاق مع ما ورد بالموازنة. لذلك فلا أظن أن هنالك مخالفة ما. وأما أنت فإن أردت أن تصر على رأيك فلك ما تشاء وأما الإدارة فإنها ستسير على تطبيق برنامجها حسب ما نص عليه القانون وما ألزمت به.

أما فيما يتعلق بالشق (تبع) أميل البستاني، فأنا أريد أن أكرر القول بأننا كحكومة ملزمون بما تقيدت به الدولة وإن كان على عهد سوانا وما جرى على عهد سوانا لا يمكن أن ننكث به أو أن نرجع عنه. فنحن كدولة نحترم أنفسنا، علينا أن نقوم بواجباتنا ولكن علينا في نفس الوقت أن نراقب هذه الشركة حتى لا يتم على ما يديها ما لا ترغب به أنت وما لا يتفق مع مصلحتنا ونرجو منك أن تلفت نظرنا دائماً إذا ما قصرنا بهذا الواجب ولك شكرنا سلفاً.

الرئيس: محطات وخطوط توتر عالي لغاية ١٥ ألف فولت ٦٥٦٤٠٠٠ ل ل

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند.

أشغال كهربائية في المناطق: ألخ...

قانون موازنة عام ١٩٦٢

المادة الأولى ـ تحدد الموازنة العامة والموازنات الملحقة عن السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني سنة ١٩٦٢ وتنتهي في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٦٢ على الوجه التالي:

١ ـ الواردات:

تقدر واردات الموازنة العامة والموازنات الملحقة بمبلغ:

الموازنة العامة (الأجزاء الأربعة)	٣٧٥٠٠٠٠٠٠ ل ل
موازنة المديرية العامة للهاتف	١٩١٠٠٠٠٠ ل ل
موازنة مديرية اليانصيب الوطني	١٢١٢٥٠٠٠ ل ل
موازنة مكتب القمح	٦٦٧٥٠٠٠ ل ل
موازنة الجامعة اللبنانية	٢٨٧٠٠٠٠ ل ل

وذلك وفقاً للجداول رقم ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ الملحقة بهذا القانون.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٢ ـ النفقات :

تفتح في الموازنة العامة والموازنات الملحقة، الاعتمادات المذكورة فيما يلي وذلك وفقاً للجداول رقم ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ الملحقة بهذا القانون.

الموازنة العامة (الأجزاء الأربعة)	٣٧٥٠٠٠٠٠٠ ل ل
موازنة المديرية العامة للهاتف	١٩١٠٠٠٠٠ ل ل
موازنة مديرية اليانصيب الوطني	١٢١٢٥٠٠٠ ل ل
موازنة مكتب القمح	٦٦٧٥٠٠٠ ل ل
موازنة الجامعة اللبنانية	٢٨٧٠٠٠٠ ل ل

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس : قبلت المادة الأولى.

المادة الثانية ـ تجاز وفقاً لأحكام هذا القانون ولأحكام القوانين النافذة أو التي ستنشر فيما بعد جباية مختلف الضرائب والرسوم والحاصلات والعائدات المبينة في الجداول الملحقة بهذا القانون.

من يقبل بهذه المادة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس : قبلت المادة الثانية.

المادة الثالثة ـ يرخص لوزير المالية أن ينقل إلى البند الرابع عشر (مساعدات ومكافآت للموظفين) الاعتماد المرصد في البند ٦١ الفصل الوحيد من الباب التاسع عشر.

من يقبل بهذه المادة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس : قبلت المادة الثالثة.

المادة الرابعة ـ تنقل الاعتمادات من فقرة إلى فقرة ضمن البند الواحد في البابين الثامن عشر والتاسع عشر بقرار من وزير المالية بعد تأشير المراقب المركزي لعقد النفقات.

من يقبل بهذه المادة يرفع يده.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الرابعة.

المادة الخامسة ـ للحكومة أن تنقل بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء ضمن الموازنة الواحدة الاعتمادات المرصدة في البند ٦٢ من الموازنة العامة والموازنات الملحقة إلى مختلف البنود المختصة.

من يقبل بهذه المادة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الخامسة.

المادة السادسة ـ يمكن إذا قضت حالة الاعتمادات بذلك أن يستمر الموظف الذي نقل من إدارة إلى أخرى خلال النصف الثاني من سنة ٩٦١ أو ينقل خلال سنة ١٩٦٢ أن يستمر على تقاضي رواتبه وتعويضاته من الاعتمادات المرصدة له في موازنة الإدارة التي كان ينتمي إليها.

من يقبل بهذه المادة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة السادسة.

المادة السابعة ـ يمكن إذا سمحت حالة الاعتمادات بذلك أن تصرف رواتب الموظفين الموقتين والمتعاقدين وتعويضاتهم خلال عام ١٩٦٢ من اعتمادات الموظفين الدائمين والعكس بالعكس.

من يقبل بهذه المادة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة السابعة.

المادة الثامنة ـ للحكومة أن تنقل بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء اعتمادات البند الثاني عشر من باب إلى باب ومن فصل إلى آخر وأن تعدل تسميات الوظائف المدرجة في الموازنة وفقاً للتسميات المحددة في الملاكات.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الثامنة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المادة التاسعة ـ ١ ـ يجاز للحكومة أن تعقد على حساب موازنة مكتب القمح صفقة لإنشاء خزان حبوب في مرفأ بيروت (سيلو) بقيمة عشرة ملايين ليرة على الأكثر.

٢ ـ تدفع قيمة هذه الصفقة خلال سنتي ١٩٦٢ وسنة ١٩٦٣ بمعدل خمسة ملايين ليرة لكل منهما.

من يقبل بهذه المادة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة التاسعة.

المادة العاشرة ـ يحصر توزيع الاعتماد المرصد في الموازنة العامة ـ الجزء الأول، الباب التاسع، الفصل الثالث، البند ٣٣، الفقرة ٢ بالهيئات التي تضطلع بشؤون التعليم ولغايات تربوية محض وفاقاً لأسس وقواعد تحدد بمرسوم يتخذ بمجلس الوزراء.

من يقبل بهذه المادة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة العاشرة.

المادة الحادية عشرة ـ توزع اعتمادات الجزء الرابع إلى فصول وبنود وفقرات بمراسيم بناء على اقتراح الوزير المختص ووزير المالية.

من يقبل بهذه المادة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الحادية عشرة.

المادة الثانية عشرة ـ تضمن الجزء الرابع من الموازنة العامة قسم النفقات اعتباراً من سنة ١٩٦٢ اعتمادات الدفع السنوية اللازمة لتنفيذ قانون ٧ أيلول سنة ١٩٥٦ القاضي بفتح اعتماد قدره ٦٢ مليون ليرة لمشاريع مياه الشفة.

من يقبل بهذه المادة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الثانية عشرة.

المادة الثالثة عشرة ـ أجيز للحكومة أن تلحظ في الأجزاء المختصة من الموازنة العامة (قسم النفقات) رصائد الاعتمادات التي سبق فتحها خارج الموازنة، يجري اللحظ بقرار من وزير المالية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بعد موافقة الوزير المختص. وتطبق على الرصائد المذكورة أحكام قانون المحاسبة العمومية. تغطى هذه الرصائد من مال الاحتياط.

من يقبل بهذه المادة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الثالثة عشرة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده: سيدي، لا أعرف إذا شعر المجلس بأن هذه المواد تعطي الحكومة نوعاً من المراسيم الاشتراعية أي أنه يمكن أن تفعل الحكومة ما تشاء بكل هذه الأمور والدليل على ذلك أن هذه النصوص لم تكن موجودة في الموازنات السابقة، لذلك لا أعرف إذا كان المجلس يريد أن يعطي كل هذه السلطات لهذه الحكومة، نعم إنني يا دولة الرئيس معارض مزمن ولكن الرئيس يتمسك بالكرسي بطريقة مزمنة أكثر أيضاً والبرهان أصبح بكل النصوص التي وضعت من قبل حكومة سابقة التي كان هو يعارضها، ولما أصبح محل صائب بك أصبح هو يريد أن يستفيد كما كان يريد أن يستفيد صائب بك سلام.

الرئيس: المادة الرابعة عشرة ـ أجيز للحكومة أن تلغي رصائد الاعتمادات التي سبق فتحها خارج الموازنة قبل تاريخ أول كانون الثاني سنة ١٩٥٦. كما أجيز لها أن تلغي رصائد الاعتمادات التي فتحت خارج الموازنة بعد التاريخ المذكور عندما يكون قد تم تنفيذ الأشغال العائدة لها، يتم الإلغاء بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح الوزير المختص ووزير المالية.

من يقبل بهذه المادة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الرابعة عشرة.

المادة الخامسة عشرة ـ يعمل بهذا القانون فور نشره.

من يقبل بهذه المادة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الخامسة عشرة.

الجداول

الرئيس: يتلى الجدول رقم ـ ١ ـ

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فتلي الجدول التالي: ألخ . . .

الرئيس: قبل الجدول رقم ـ ١٠ ـ

والقانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء.

فتلي القانون برمته ونودي حضرات النواب بأسمائهم فخالف السادة: ريمون اده، جبرائيل جرمانوس، عادل عسيران، البير مخيبر وجان حرب.

أكثرية

الرئيس: قبل القانون بالأكثرية.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده: سيدي الرئيس، يجوز أن يرغب الرأي العام من معرفة عدد النواب الذين صوتوا ضد الميزانية وعدد الذين صوتوا مع الميزانية.

الرئيس: حضرة الزميل الذين صوتوا ضد الميزانية خمسة وهم: إده، وجرمانوس، وعسيران، ومخيبر، وحرب.

حضرة الزميل، المجلس ممثل بمجموعة من النواب الحاضرين الجلسة. هذا هو القانون، والمجلس صوت بالإجماع على الموازنة ما عدا خمسة نواب فقط لا غير وهذه هي الأصول البرلمانية.

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد الاستثنائي الثاني سنة ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في التاسع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٢ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: صائب سلام، نسيم مجدلاني، بهيج تقي الدين، كميل شمعون، الأمير عبد العزيز شهاب، سالم عبد النور، علي عبد الكريم، إدوار حنين، سليمان العلي، نقولا سالم، إبراهيم العبدالله، عادل عسيران، وشبلي العريان.

واعتذر السادة: يوسف الزين، فؤاد نفاع، هاشم الحسيني، عدنان الحكيم، فؤاد البرط، وجعفر شرف الدين.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرة كل من الوزراء المحترمين

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

السادة: فيليب بولس، رفيق نجا، فؤاد بطرس، الأمير مجيد أرسلان، جان عزيز، علي بزي، عثمان الدنا، جوزف اسكاف، رينه معوض.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم باشر المجلس بمتابعة التصديق على أبواب الموازنة، فأقر الجزء الثاني من الباب الثالث عشر والباب التاسع عشر، كما صدق الموازنات الملحقة لكل من مديرية الهاتف العامة، ومديرية اليانصيب الوطني، ومكتب القمح، والجامعة اللبنانية، ثم صدق بنود النفقات الواردة في الجزء الرابع من الموازنة، كما أقر قسم الواردات وقانون الموازنة، والموازنات الملحقة وجداولها.

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في الثلاثين من كانون الثاني سنة ١٩٦٢ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على صحة ملخص المحضر.

ـ سكوت ـ

الرئيس: صدق المحضر، وأرفع الجلسة إلى مساء الغد.

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في الثلاثين من كانون الثاني سنة ١٩٦٢ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمينا السر

هاشم الحسيني

فؤاد نفاع

مدير عام المجلس النيابي

الإمضاء: رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الإمضاء: مارون كوكباني

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الذاكرة لعام ١٩٦٣

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher